تقرير

بلدٌ يتداعى

حالة حقوق الإنسان في اليمن للعام 2021

نوفمبر/تشرين الثاني 2022

مواطنة لحقوق الإنسان

بلدٌ يتداعى

حالة حقوق الإنسان في اليمن للعام 2021

نوفمبر/تشرين الثاني 2022

جدول المحتويات

الخلفية 09

الملخص التنفيذي 17

التوصيات الرئيسية 33

المنهجية 37

الباب الأول: 40

اليمن والقانون الدولي الإنساني 40

الباب الثاني: 43

الانتهاكات والاعتداءات في 2021 43

الفصل الأول: الهجمات الجوية 45

الإطار القانوني 46

نماذج 47

الفصل الثاني: الهجمات البرية 49

الإطار القانوني 50

نماذج 51

الفصل الثالث: الألغام 55

الإطار القانوني 56

نماذج 57

الفصل الرابع: تجنيد واستخدام الأطفال 59

الإطار القانوني 60

نماذج 61

الفصل الخامس: منع وصول المساعدات الإنسانية 63
الإطار القانوني 65
نماذج 66
الفصل السادس: الاحتجاز التعسفي 69
الإطار القانوني 70
نماذج 71
الفصل السابع: الاختفاء القسري 73
الإطار القانوني 74
نماذج 75
الفصل الثامن: التعذيب 79
الإطار القانوني 80
نماذج 81
الفصل التاسع: العنف الجنسي 85
الإطار القانوني 86
الفصل العاشر: الاعتداء على المدارس 87
الإطار القانوني 88
نماذج 89
الفصل الحادي عشر: الاعتداء على الرعاية الصحية 93
الإطار القانوني 95
نماذج 96
الفصل الثاني عشر: اعتداءات أخرى على المدنيين 99
نماذج 100
الفصل الثالث عشر: اعتداءات على المهاجرين الافارقة 103
الإطار القانوني 104
نماذج 105

الباب الثالث: 108
تقويض الحقوق والحريات 108
الفصل الأول: العنف ضد الصحافة 109
الإطار القانوني 110
نماذج 111
الفصل الثاني: حرية التنقل 113
الإطار القانوني 114
نماذج 114
الفصل الثالث: التجمع السلمي وحرية التعبير 117
الإطار القانوني 118
نما ذج 119
الفصل الرابع: الحرية الشخصية للنساء 123
التوصيات 125
إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة 126
إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 126
إلى فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والدول الأخرى التي تقوم بالدعم العسكري للتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة 127
إلى التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والقوات الموالية لها كالمجلس الانتقالي الجنوبي والقوات المشتركة في الساحل الغربي 127
إلى جماعة أنصار الله «الحوثيين» المسلحة 128
إلى الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا 129

الساحل البديل لنقل بعض البضائع والبشر من وإلى دول القرن الإفريقي المجاورة، بعد إغلاق ميناء المخاء وتحويله إلى معسكر.
ساحل السويداء، المخا، تعز

الخلفية

2021... سنة الجوع والاحتجاجات

في حين كان يُسابق اليمنيون الزمن من أجل تجاوز محنة الحرب في 2021، تصاعدت وتيرة الأعمال القتالية واتسعت رقعة العنف في محافظات: مأرب، وشبوة، والحُديدة، والبيضاء، وتعز، ممّا أدّى إلى الفتك بحياة مئات المدنيين، وخلّفت الحرب أوضاعًا مترديةً لسكان تلك المناطق. ما تسبب في نزوح عشرات الآلاف منهم، لا سيما في مأرب والحُديدة، كما ألحق العنف المتصاعد خرابًا واسعًا في البنية التحتية الحيوية، بما فيها المستشفيات والمرافق الخدمية.

وشهدت محافظة مأرب النفطية (شمال شرق البلاد) في فبراير[1]/ شباط ومارس[2]/ آذار، تحشيدًا عسكريًّا على مستوى غير مسبوق استمرّ حتى نهاية العام، بعد تكثيف جماعة أنصار الله (الحوثيين) جهودهم العسكرية للسيطرة بالقوة على مصادر الطاقة هناك.

1 اليمن: «الأمم المتحدة تُجدّد الدعوة لوقف العنف في مأرب مع نزوح الآلاف خلال الأسابيع الماضية"، الأمم المتحدة، 24 فبراير/ شباط 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/GU5ve

2 "أعضاء مجلس الأمن يدينون التصعيد في مأرب"، الأمم المتحدة، 18 مارس/ آذار 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/6xDSA

خلّفت هذه المعارك وضعًا إنسانيًّا بائسًا[3]، وتكثّف الحصار[4] الذي فرضته جماعة أنصار الله (الحوثيين) على مديرية العبدية في أكتوبر/ تشرين الأول. ودقّت المنظمة الدولية للهجرة[5]، في نوفمبر/ تشرين الثاني، ناقوس الخطر حيال تدهور الوضع الإنساني في محافظة مأرب، وقالت إنّ النزاع المسلح يتسبّب في خسائر فادحة في صفوف النازحين والمهاجرين والمجتمعات التي تستضيفهم.

ووَفقًا لبيانات مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة[6]، فقد اضطر حوالي 40 ألف شخص للفرار داخل مأرب منذ شهر أيلول/ سبتمبر، ويمثّل ذلك ما يقرب من 70 % من كافة حالات النزوح في هذه المحافظة الواقعة إلى الجنوب الشرقي من البلاد، من بداية العام.

وتستضيف مأرب -حتى الآن- نصف عدد النازحين حديثًا والمقدّر عددهم بنحو 120 ألف شخص في عام 2021، والمنتشرين في جميع أنحاء البلاد. لكن جهات أخرى، رأت أنّ هذه الأرقام لا تعكس العدد الفعلي لعملية النزوح، إذ قال مركز رصد النزوح الداخلي[7]، إنّ القتال أدّى إلى نزوح 377 ألف شخص في عام 2021، مع تغير خطوط المواجهة في مأرب والجوف وشبوة وتعز والحُديدة. وأضاف أنّ بعض مواقع النزوح في مأرب سجّلت زيادة بمقدار عشرة أضعاف في عدد النازحين بين أكتوبر/ تشرين الأول وديسمبر/ كانون الأول. تسبّبت الفيضانات التي اجتاحت البلاد، أيضًا، وكذلك الجفاف والتصحُّر وموجة الحَرّ في مناطق أخرى من البلاد، في نزوح 84 ألف آخرين خلال العام.

وبالتزامن مع المعارك في مأرب، اندلعت معارك في محافظة البيضاء المتاخمة، على إثر سيطرة فصائل مسلحة تتبع ما يسمى بـ(المقاومة الشعبية) التي تدين بالولاء للحكومة المعترف بها دوليًّا على مديرية الزاهر[8]، لكن هذه القوات تقهقرت مجدّدًا تحت نيران هجمة أخرى مضادّة شنّتها جماعة أنصارالله (الحوثيين)[9]، ما أسقط بقية المديريات التي كانت تسيطر عليها الحكومة المعترف بها، في يد الجماعة.

3 اليمن: «المنظمة الدولية للهجرة تدق ناقوس الخطر إزاء ارتفاع عدد الأشخاص المعرّضين للخطر، نتيجة الأعمال العدائية في مأرب"، الأمم المتحدة، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني، متاح على الرابط: https://2u.pw/M7lvb

4 اليمن: «نزوح قياسي للمدنيين في مأرب خلال الشهر الماضي- والآلاف محاصرون في مديرية العبدية"، الأمم المتحدة، 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/KE4cp

5 اليمن: المنظمة الدولية للهجرة، مرجع سابق، متاح على الرابط: https://2u.pw/M7lvb

6 مفوضية اللاجئين: «اقتراب القتال في مأرب اليمنية من المناطق السكنية، يُعرّض حياة المدنيين، خاصة النازحين، للخطر"، الأمم المتحدة، 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/Xu5zT

7 "الهدنة في اليمن، الفرص والتحديات للنازحين»، مركز رصد النزوح الداخلي، يوليو/ تموز 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/VAAGF

8 "بعد معارك مع الحوثيين.. الجيش اليمني يسيطر على مديرية الزاهر"، الجزيرة، 5 يوليو/ تموز 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/8gyyg

9 الحوثيون يعلنون سيطرتهم على مركز مديرية الزاهر في البيضاء، روسيا اليوم، 8 يوليو/ تموز 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/AJOo3

هذا التطور العسكري -على ما يبدو- شجّع جماعة الحوثيين المسلحة، على فتح جبهات قتال أخرى، في محافظة شبوة النفطية، استولت خلالها على ثلاث مديريات[10]، كان قد تم إخراجها منها، وهي عسيلان وبيحان وعين. وتم قراءة هذه المعارك على أنّها محاولة لتطويق محافظة مأرب التي أخذ فيها القتال طابعًا عنيفًا، وتم وسم التقدم الذي أحرزه الحوثيون باتجاه المدنية بالمتهور والبطيء.

لكن قوات العمالقة الجنوبية المدعومة إماراتيًّا، أتبعت سيطرة الحوثيين، بعملية عسكرية مكثّفة في مطلع 2022، أفضت إلى إنهاء سيطرة جماعة أنصارالله (الحوثيين) على مديريات محافظة شبوة الثلاث، إضافة إلى مدينة حريب المتاخمة في مأرب. لكن يبقى التطور العسكري الملفت هو انسحاب القوات المشتركة المناوئة لجماعة الحوثيين من محيط مدينة الحُديدة.

هذه المعارك على تداخلها والتكلفة العسكرية الباهظة، أثّرت تأثيرًا بالغًا على حياة المدنيين، وعمّقت من معاناتهم. وكانت للألغام التي تُتّهم جماعة أنصار الله بزراعتها، أثرًا في عرقلة وصول المساعدات والمدنيين، إن لم تكن سببًا في إنهاء حقّهم في الحياة والكرامة. كما تم رصد ازدياد مطّرد في تجنيد الأطفال، وزجّهم في جبهات القتال، بالمخالفة للقانون الدولي الإنساني.

محافظ تعز المُعيّن من الحكومة المعترف بها دوليًّا، كان قد أعلن التعبئة الحربية في مارس/ آذار[11]، فيما بدا أنّه لتخفيف الضغط العسكري على محافظة مأرب، لكن المعارك انتهت إلى مواجهات متفرقة في جبهات جبل حبشي (غرب المدينة) وأخرى في المديريات الجنوبية كالأحكوم، ولم تحقق أي مكاسب حربية كبيرة [12] للطرفين، وظل ميزان السيطرة كما هو عليه.

إلى ذلك، حدثت في مدينة عدن في 23 يونيو/ حزيران اشتباكات بالأسلحة المتوسطة والثقيلة بين فصيلين تابعين للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا[13]، أعادت إلى الأذهان معارك أخرى شهدتها المدينة الساحلية، ووثّقت مواطنة لحقوق الإنسان في خضم ذلك، سقوط قتلى وجرحى من المدنيين.

10 اليمن: الحوثيون يسيطرون على مديريّتين بمحافظة شبوة، 21 سبتمبر/ أيلول 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/tCi32

11 "محافظ تعز يعلن النفير العام لدعم معركة تحرير المحافظة من ميليشيا الحوثي"، قناة يمن شباب الفضائية، 11 مارس/ آذار، متاح على الرابط: https://2u.pw/zh87B

12 خالد فاروق، «غياب الثقة والافتقار للسلاح والتخطيط يفشلان هجوم الحكومة في تعز"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 7 مايو/ أيار، متاح على الرابط: https://2u.pw/uaGo8

13 "ضحايا في اشتباكات بين فصائل المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن"، دويتشه فيله، 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/vHKsP

وفي سياق مساعي السلام، أعلنت الأمم المتحدة، في السادس من أغسطس/ آب، تعيين السويدي هانس غروندبرغ مبعوثًا جديدًا لها إلى اليمن[14]، كما شهد (اتفاق الرياض) الموقَّع بين الحكومة المعترف بها دوليًّا وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة إماراتيًّا كثيرًا من السجالات[15] حول عرقلة تنفيذه.

وعلى صعيد مجلس حقوق الإنسان، وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2021، مثّل التصويت لإنهاء ولاية فريق الخبراء البارزين GEE في الدورة الـ 48 لمجلس حقوق الإنسان، انتكاسةً خطيرة في مسار المساءلة والإنصاف الشامل في اليمن، في بيئة يسيطر عليها مناخ الإفلات من العقاب. في 2 ديسمبر/ كانون الأول 2021، دعت "مواطنة" وأكثر من 60 منظمة مجتمع مدني، الجمعيةَ العامة[16] إلى التحرك على وجه السرعة "لإنشاء آلية تحقيق لجمع وحفظ الأدلة على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ولقوانين الحرب في اليمن". وقالت المنظمات في بيان مشترك إنّه "لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي ويسمح لذلك التصويت بأن يكون الكلمة الفصل بشأن جهود المساءلة على الانتهاكات وجرائم الحرب في اليمن[17]".

وعلى الصعيد الاقتصادي، كان العام 2021، عام التردّي بامتياز، وشهد معالجات اقتصادية خاطئة[18]، أودت بالعملة الوطنية في مهالك الانهيار. إذ أقرّت الحكومة المعترف بها دوليًّا[19] زيادةً كبيرة في الرسوم الجمركية على البضائع غير الأساسية، ما أدّى إلى ارتفاع جميع الواردات. ففي نهاية أكتوبر/ تشرين الأول، شهدت العملة المحلية تراجعًا قياسيًّا جديدًا[20] في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها، حيث بلغ سعر الدولار الواحد في المحافظات الواقعة تحت سلطة الحكومة قرابة 1400 ريال، للمرة الأولى في تاريخ البلاد.

14 "الأمين العام للأمم المتحدة يعيّن السويدي هانس غروندبرغ، مبعوثًا خاصًّا إلى اليمن"، الأمم المتحدة، 6 أغسطس/ آب 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/jZEsm

15 اليمن: «الحكومة تتهم الانتقالي الجنوبي بالتنصّل عن تنفيذ اتفاق الرياض بعد تلويحه بالانسحاب من الشراكة»، القدس العربي، 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/M08vU

16 "منظمات من المجتمع المدني تطالب بتحرك عاجل من الأمم المتحدة بشأن اليمن"، بيان لمواطنة لحقوق الإنسان، 2 ديسمبر/ كانون الأول 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/HMWHi

17 المرجع نفسه.

18 البنك المركزي يعلن رسميًّا ضخّ الطبعة الجديدة من فئة 1000 ريال، ذات الحجم الكبير في أنحاء البلاد، صحيفة الشارع، 29 يوليو/ تموز، متاح على الرابط: https://2u.pw/pRI3l

19 جبهات جديدة في الحرب الاقتصادية – تقرير اليمن، أغسطس/ آب 2021، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 15 سبتمبر/ أيلول 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/4h5zP

20 انهيار العملة ولهيب الأسعار يشعلان جذوة الجوع في اليمن، القدس العربي، 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/3J1lI

وقبل الأزمة في اليمن التي بدأت باحتجاجات العام 2011، كان متوسط سعر الدولار في السوق المحلية 215 ريالًا[21]. وأدّى تراجع سعر العملة، إلى احتجاجات في عدة مدن يمنية، ومطالب شعبية متكررة بضرورة علاج أزمة الريال، وسط تحذيرات[22] من اتساع رقعة الجوع والفقر.

وكان البنك المركزي في عدن، قد أعلن ضخّ مبالغ مالية مشابهة للعملة القديمة (المتداولة في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين»)[23] للحد من تدهور طبعتها الجديدة، إلّا أنّ هذا الإجراء قوبل بآخر من قبل جماعة أنصارالله (الحوثيين)، التي عملت على جدولة العملة في مناطق سيطرتها، ومنع تسرب الجديدة بناء على رقمها التسلسلي، ونجحت في مسعاها[24].

وبالرغم من أنّ هذا الإجراء عمل على استقرار أسعار العملة في مناطق سيطرة الحوثيين عند حاجز 600 ريال[25]، إلّا أنّ الوضع الاقتصادي ظلّ يتدهور بشكل مستمرّ، ومن ذلك أسعار المواد الغذائية التي شهدت ارتفاعًا غير مسبوق، ما شكّك في الجدوى الحقيقية من مزاعم استقرار العملة.

ووسط هذا التدهور المستمرّ للوضع الاقتصادي، اتّسم العام 2021، باعتباره عام الجياع، ما فجّر احتجاجات شعبية في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها والفصائل المسلحة المدعومة من التحالف، في الوقت الذي قوضت السياسات القمعية لجماعة أنصار الله من حقّ المدنيين في الاحتجاجات والتظاهر السلمي، وحدّت من أشكال التعبير بشكل شبه كامل. وقد وثّقت «مواطنة» سياسة أطراف النزاع والسلطات المختلفة في اليمن في قمع الاحتجاجات والتظاهرات السلمية[26].

ومع دخول الصيف في 2021، وابتداء موجة الحَرّ، اندلعت احتجاجات في مدينة عدن احتجاجًا على تردّي خدمة الكهرباء، وفي منتصف مارس/ آذار أطلقت قوات أمنية[27] النارَ على متظاهرين محتجين على تردي الأوضاع الاقتصادية، وأصابت أربعة منهم، أعقبها مظاهرات أخرى في عدن وتعز للسبب ذاته.

21 "انخفاض الريال اليمني أمام الدولار رغم ضخّ 150 مليون دولار"، رويترز، 20 يناير/ كانون الثاني 2010، متاح على الرابط: https://2u.pw/cPCmb

22 اليمن: «برنامج الأغذية العالمي يحذّر من تزايد عدد الجوعى بسبب خفض المساعدات الغذائية المقدمة لملايين الأشخاص"، الأمم المتحدة، 22 ديسمبر/ كانون الأول 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/0028U

23 "البنك المركزي اليمني يضخّ أوراق نقد قديمة للسوق المحلية"، وكالة شينخوا، 1 أغسطس/ آب 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/9Lg88

24 "بسبب إصدار عملة جديدة.. حرب اقتصادية بين أطراف النزاع في اليمن"، الجزيرة نت، 4 يوليو/ تموز 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/X98yq

25 اليمن: «أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية مقابل الريال اليمني في عدن وصنعاء، يمن فيوتشر، 12 مايو/ أيار 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/SvDuD

26 "حالة الحق في التجمع السلمي في ظل النزاع المسلح في اليمن"، ورقة بحثية، مواطنة لحقوق الإنسان، 27 يونيو/ حزيران 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/uCzXu

27 اليمن: "جرحى برصاص الأمن لدى تفريق احتجاجات في محافظة حضرموت (فيديو وصور)"، موقع روسيا اليوم، 16 مارس/ آذار 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/wOK7x

مايو/ أيار أيضًا، شهد احتجاجَين على الأقل؛ أحدهما مناهض للتحالف بقيادة السعودية والإمارات، الذي حمّله المحتجون في عدن المسؤوليةَ عن تردي الخدمات، وآخر في نهايته شهدتها تعز، تنديدًا بتفشي الفساد وتدهور الخدمات. وفي الرابع من يونيو/ حزيران، تجدد الحراك الاحتجاجي مع موجة جديدة من تردّي العملة الوطنية، واتهم الانتقالي الجنوبي بشنّ حملة لقمع المتظاهرين واعتقال بعض قادتهم، لكن لم تتوقف الاحتجاجات في سبتمبر وأكتوبر، اللذَين شهدا احتجاجات شاركت فيها نساء. وفي أكتوبر/ تشرين الأول شهدت عدن اشتباكات مسلحة بين فصيلين من فصائل الحزام الأمني، وبرزت هذه الأحداث باسم إمام النوبي[28]، وتسبّبت بمقتل وجرح الكثير من الناس واحتراق ممتلكاتهم كالمحلات والسيارات.

اندلع النزاع المسلح في اليمن في سبتمبر/ أيلول 2014، إبان سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) المدعومة إيرانيًّا وقوات موالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح على العاصمة صنعاء بقوة السلاح. واشتدت وتيرته في مارس/ آذار 2015، أثناء بَدْء التحالف بقيادة السعودية والإمارات عملياته العسكرية ضد قوات الحوثيين وصالح دعمًا لحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف بها دوليًّا.

28 "مصير مجهول لإمام النوبي.. وساطة أدّت لوقف الاشتباكات في عدن، وهذه أبرز بنودها"، الجزيرة نت، 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/yfSYH

انهيار جزء كبير من عمارة الرويشان، والتي يقطنها عدد من الأسر النازحة حي السوفتيل - خور مكسر- عدن

الملخص التنفيذي

تدخل الحرب في اليمن عامها السابع، بمزيدٍ من الخراب والانتهاكات المروِّعة من جميع أطراف النزاع، في ظل استمرار انهيار مؤسسات الدولة لصالح جماعات مسلحة تابعة لقوى إقليمية مختلفة، محدثة بعد هذه المدة مزيدًا من المآسي لليمنيين وحقّهم الأصيل في الحياة والكرامة والحرية، في ظل تغيرات دولية زادت من عزلة اليمنيين.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2021، في الدورة الـ 48 لمجلس حقوق الإنسان مثّل التصويت لإنهاء ولاية فريق الخبراء البارزين GEE، انتكاسةً خطيرة في مسار المساءلة والإنصاف الشامل في اليمن، في بيئة يسيطر عليها مناخ الإفلات من العقاب.

تُقدّم «مواطنة» لحقوق الإنسان في متن هذا التقرير السنوي، استعراضًا موسّعًا للانتهاكات وحالة حقوق الإنسان في اليمن خلال العام 2021، حيث وثّقت «مواطنة» التي تغطّي أغلب المحافظات اليمنية، مئات الوقائع التي تمثّل خرقًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، عبر عملية تقصي الحقائق وفحص الأدلة والبحث التفصيلي. كما خلصت إلى أنّ بعض الانتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب. ويعرض التقرير بعض الوقائع المختلفة كنماذج من شأنها تسليط الضوء على الاعتداءات المرتكبة من قبل الأطراف المنتهكة.

واصلت أطراف النزاع في اليمن ارتكاب انتهاكات جسيمة، ما قلّص قدرة اليمنيين على العيش، في تجاهل فاضح للقواعد الأساسية للقانون الدولي والمعايير الإنسانية. ولجأت الأطراف المتنازعة بما فيها قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات والكيانات المسلحة على الأرض كجماعة أنصار الله (الحوثيين)، على نحو متزايد، إلى اتخاذ إجراءات بيروقراطية وقيود حالت دون وصول المواد الأساسية الضرورية للبقاء على قيد الحياة إلى الفئات الهشّة. بينما تسبّبت الغارات الجوية التي شنّتها قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في خسائر فادحة في الأرواح وفي البنية التحتية الحيوية في البلاد.

وكما هو موثّق في هذا التقرير، ألحقت الهجمات البرية العشوائية على المناطق الآهلة بالسكان التي نفّذتها جماعة أنصار الله (الحوثيين) والقوات الحكومية والجماعات المسلحة الموالية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات وقوات حرس الحدود السعودي، أضرارًا مادية وخسائر بشرية بالغة، مستخدمة الأسلحة ذات الطبيعة العشوائية العالية، بما في ذلك قذائف الهاون. كما أودت الألغام والشراك الخداعية التي خلّفتها جماعة أنصار الله (الحوثيين) بحياة العشرات من المدنيين، من بينهم نساء وأطفال، في ازدياد ملحوظ في عدد الضحايا الذين قُتِلوا أو أصيبوا بها، مقارنة بسنة 2020.

يتناول التقرير وقائع تُظهر بشاعة ظروف الاحتجاز وفظاعة ممارسات التعذيب وغيرها من صنوف المعاملة اللاإنسانية التي اقترفتها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا، وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، وكذلك القوات الحكومية. وقد سجّل العام 2021 ازديادًا ملحوظًا في عدد الوقائع الموثّقة من قبل «مواطنة» لمدنيين ذاقوا صنوفًا مختلفة من التعذيب في مراكز الاحتجاز التي تديرها القوات

الحكومية. فيما لا تزال السجون ومراكز الاحتجاز غير الرسمية تكتظ بالمحتجزين المدنيين/ المدنيات والأطفال.

دأبت جماعة أنصار الله (الحوثيين) بشكل أساسي، والقوات الحكومية والكيانات المسلحة الموالية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات، على تجنيد واستخدام الأطفال في عمليات قتالية وأمنية ولوجستية. بالإضافة إلى أنّ «مواطنة» خلصت استنادًا إلى الوقائع الموثّقة، إلى ارتفاع عدد وقائع منع وصول المساعدات الإنسانية مقارنة بالعام 2020.

ويشمل التقرير كذلك وقائع اعتداء على مستشفيات وطواقم طبية، ما يعني تحمّل أطراف الحرب مسؤولية الاستهداف المستمر للقطاع الطبي المتهالك في ظل ظروف إنسانية غاية في الخطورة، فاقم من ذلك انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والأوبئة والأمراض المعدية الأخرى. كما تتضمن فصول التقرير اعتداءات على المدارس والمرافق التعليمية بأشكال مختلفة من الانتهاكات والاعتداءات كالقصف الجوي، والبري، والاحتلال، والاستخدام لأغراض عسكرية. واللافت أنّ العام 2021، سجّل ارتفاعًا في عدد وقائع الانتهاكات التي وثّقتها «مواطنة»، مقارنة بالعام 2020.

كما خصصت «مواطنة لحقوق الإنسان»، لأول مرة في تقريرها السنويّ، فصلًا للاعتداءات التي طالت المهاجرين الأفارقة، حيث تمارس أطراف النزاع وعصابات التهريب فظائع وانتهاكات بشعة بحق المهاجرين الأفارقة دون أدنى احترام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إلى جانب إبراز أشكال لاعتداءات جديدة والتي تضاف إلى الأنماط الأخرى المعهودة من الانتهاكات، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية ودهس المدنيين بالمركبات العسكرية.

وأفردت «مواطنة» في تقريرها السنويّ، مساحةً لتبيان اعتداءات نالت من الحقوق والحريات المدنية لليمنيين خلال العام 2021، حيث واصلت الأطراف المتنازعة انتهاكاتها بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام. كما حدّت أطراف الحرب من حرية التنقّل، وأخضعت المدنيين لقيود تعسفية إضافية تفاقم من معاناتهم الإنسانية. وعمدت القوات الحكومية وقوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا، إلى استخدام القوة لفضّ التجمّعات السلمية، خلال قيام تظاهرات شعبية احتجاجًا على تردي الأوضاع المعيشية خلال العام 2021، وقد وثّقت «مواطنه» ارتفاعًا في عدد الاعتداءات ضد المتظاهرين المدنيين. ويلقي التقرير في منتهاه، الضوء على مستجد الوضع الحقوقي. كما خصّصت «مواطنة» جانبًا من التقرير يتناول الاعتداءات على الحريات الشخصية للنساء خلال العام 2021.

أطفال في طابور للغاز المنزلي في ظل أزمة خانقة عصفت بالمحافظة لأشهر.
حي الثورة –المكلا – حضرموت

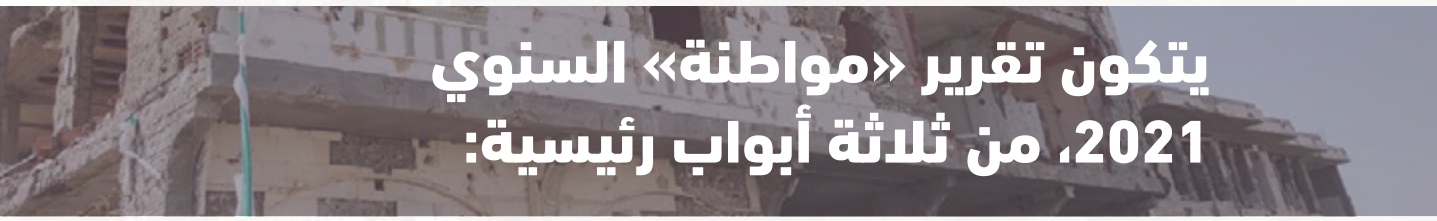

يتكون تقرير «مواطنة» السنوي 2021، من ثلاثة أبواب رئيسية:

الباب الأول:

اليمن والقانون الدولي

يعتبر القانون الدولي الإنساني ساري المفعول في النزاع المسلح الدائر في اليمن. ويتمحور القانون واجب التطبيق حول المادة (3) المشتركة المدرجة في اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949، والبروتوكول الإضافي (الثاني) الملحق به للعام 1977، بالإضافة إلى القانون الإنساني الدولي العرفي. كما يسري في الأثناء القانون الدولي لحقوق الإنسان.

الباب الثاني:

الانتهاكات والاعتداءات في عام 2021

يتكون هذا الباب من 13 فصلًا، تتناول أبرز أنماط الأضرار المدنية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة من قبل أطراف النزاع في اليمن، فضلًا عن شمول كل فصل على إحصائية لعدد الوقائع التي وثّقتها «مواطنة لحقوق الإنسان» خلال العام 2021، بالإضافة إلى توطئة قانونية خاصة بكل نمط انتهاك، وبعض الأمثلة على تلك الأنماط.

الفصل الأول: الهجمات الجوية

وثّقت «مواطنة» خلال العام 2021، ما لا يقل عن 24 هجمة جوية شنّتها مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، وألحقت أضرارًا وخسائر بحق مدنيين و/أو أعيان مدنية في ثماني محافظات يمنية، هي: أمانة العاصمة، والمحويت، وحَجّة، والحُديدة، والبيضاء، ومأرب، وشبوة، وتعز. راح ضحية هذه الهجمات ما لا يقل عن 28 قتلى مدنيين، بينهم 8 أطفال وامرأتان، وجرح ما لا يقل عن 46 مدنيًّا،

بينهم 13 طفلًا و8 نساء. وقد استهدفت هذه الهجمات ودمّرت أهدافًا مدنية محمية، من بينها: أحياء سكنية، وطرق عامة، ومركبات مدنية، ومزارع، ومنشآت خدمية وتجارية، ومستشفى، وبئر مياه، ومخزن مستودع.

24
هجمة جوية

28 قتيل
8 أطفال وامرأتان

46 جريح
13 طفل **8** نساء

الفصل الثاني: الهجمات البرية

وثّقت «مواطنة» خلال عام 2021، ما يقارب 78 هجمة برية عشوائية، أودت بحياة ما لا يقل عن 58 مدنيًّا، بينهم 3 نساء و32 طفلًا، وجرح ما لا يقل عن 197 مدنيًّا، بينهم 34 امرأة و85 طفلًا.

تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية 53 هجمة في محافظات: الحُديدة، وتعز، ومأرب، والبيضاء، والضالع، ولحج، وعدن. فيما ارتكبت القوات البرية السعودية 15 هجمة في محافظتَي صعدة، وحَجّة، في حين تتحمل القوات الحكومية مسؤولية هجمتين في محافظة مأرب، كما ارتكبت القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا 6 هجمات في محافظتَي الحُديدة، وتعز. وارتكب المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا واقعتين.

78
هجمة برية

53 جماعة الحوثي	15 القوات البرية السعودية
6 القوات المشتركة	2 القوات الحكومية
2 قوات المجلس الانتقالي	

58 قتيل
32 طفل **3** نساء

197 جريح
85 طفل **34** امرأة

الفصل الثالث: الألغام

خلال العام 2021، وثّقت «مواطنة» ما يقارب 50 واقعة انفجار ألغام، راح ضحيتها 36 قتيلًا مدنيًّا، بينهم 19 طفلًا، و3 نساء. كما جرح 59 مدنيًّا، بينهم 34 طفلًا و5 نساء. وقد تركّزت هذه الحوادث في محافظات: الحُديدة، والجوف، وشبوة، وتعز، وصعدة، والضالع، والبيضاء، وصنعاء، ومأرب، وعدن، وحَجّة. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية زراعة جميع هذه الألغام.

50
واقعة انفجار ألغام

36 قتيل
19 أطفال **3** نساء

59 جريح
34 طفل **5** نساء

الفصل الرابع: تجنيد واستخدام الأطفال

خلال العام 2021، وثّقت «مواطنة» تجنيد 195 طفلًا، تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية تجنيد أطفال ما نسبته 80% في محافظات: صعدة، وحَجّة، وذمار، والجوف، والبيضاء، وريمة، والجوف، وأمانة العاصمة، وعمران، ومأرب، والضالع، وتعز، والحُديدة، وإب. وتتحمل القوات الحكومية مسؤولية تجنيد أطفال ما نسبته 9% في محافظات: مأرب، والجوف، وشبوة، ولحج، وأبين، والضالع، وحضرموت.

195
طفل مجند

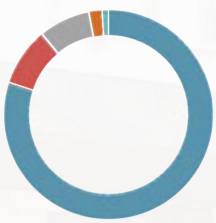

%80 جماعة الحوثي
%8 قوات المجلس الانتقالي
%9 القوات الحكومية
%2 القوات المشتركة
%1 قوات التحالف

بينما تتحمل قوات المجلس الانتقالي مسؤولية تجنيد 8% من الأطفال في محافظتَي لحج وأبين. وتتحمل القوات المشتركة مسؤولية تجنيد ما نسبته 2% في محافظتي لحج وأبين. بينما قامت قوات التحالف بتجنيد 1% في محافظة حضرموت.

الفصل الخامس: منع وصول المساعدات الإنسانية

وثّقت "مواطنة" خلال العام 2021، ما لا يقل عن 94 واقعة لإعاقة أطراف النزاع وصولَ المعونات الإنسانية والمواد الأساسية إلى المدنيين. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية حيال 80 واقعة في محافظات: صعدة، وحَجّة، والجوف، والمحويت، والبيضاء، وعمران، وريمة.

94

واقعة منع وصـــــول المساعدات الإنسانيـــة

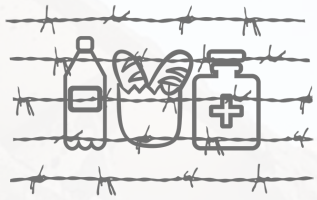

- 80 جماعة الحوثي
- 8 قوات المجلس الانتقالي
- 5 القوات الحكومية
- 1 القوات المشتركة

فيما اقترفت القوات الحكومية 5 وقائع في محافظات: تعز، ولحج، وحضرموت. وتُلقى المسؤولية في 8 وقائع على المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا في محافظة لحج، وعدن، وحضرموت، وأبين. فيما تتحمل القوات المشتركة المدعومة إماراتيًّا واقعة واحدة في محافظة تعز. إضافة إلى ذلك؛ تفاقمت الأزمة الإنسانية بفعل القيود التي فرضها التحالف على دخول المشتقات النفطية إلى المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، حيث تمثّل هذه المشتقات مصدرًا حيويًّا للقطاع الصحي والخدمي. ولا يزال التحالف مستمرًّا في إغلاق مطار صنعاء أمام الرحلات التجارية.

الفصل السادس: الاحتجاز التعسفي

خلال العام 2021، وثّقت «مواطنة» اعتقال 297 ضحية من المدنيين، من بينهم 15 طفلًا و14 امرأة. حيث أقدمت جماعة أنصار الله (الحوثيين) في المحافظات التي تسيطر عليها، على ارتكاب 125 واقعة احتجاز تعسفي في محافظات: ذمار، وعمران، والبيضاء، والمحويت، وحجة، والضالع، وصعدة، والجوف، والحُديدة، وتعز، وإب، ومأرب، وريمة، وصنعاء، وأمانة العاصمة،

297

ضحية احتجاز تعسفي

من بينهم 15 أطفال و 14 امرأة

- 125 جماعة الحوثي
- 48 المجلس الانتقالي الجنوبي
- 108 القوات الحكومية
- 16 قوات النخبة الحضرمية

كما وثّقت «مواطنة» اعتقال 108 احتجازات تعسفية نفّذتها القوات الحكومية في محافظات: مأرب، وشبوة، وتعز، ولحج، والضالع، وحضرموت، بينما تقع المسؤولية على قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا في اعتقال 48 ضحية احتجاز تعسفي في محافظات: عدن، ولحج، والضالع، وحضرموت. في حين تتحمل قوات النخبة الحضرمية المدعومة إماراتيًّا المسؤوليةَ في اعتقال 16 ضحية.

الفصل السابع: الاختفاء القسري

خلال العام 2021، وثّقت «مواطنة» اختفاء 141 ضحية من المدنيين، من بينهم 8 أطفال وامرأة. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤوليةَ في اختفاء 49 ضحية في محافظات: ذمار، وإب، والحُديدة، وأمانة العاصمة، وتعز، وحَجّة، وصعدة، والبيضاء، وعمران.

كما تتحمل القوات الحكومية التابعة لهادي المسؤولية في اختفاء 40 ضحية في محافظات: مأرب، وتعز، والمهرة، وحضرموت، وشبوة،

141

ضحية اختفاء قسري

من بينهم 8 أطفال وامرأة

49 جماعة الحوثي	33 المجلس الانتقالي الجنوبي
40 القوات الحكومية	18 القوات الارتيرية
1 النخبة الحضرمية	

فيما تتحمل التكوينات المسلحة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي والمسنودة إماراتيًّا، المسؤوليةَ في 33 ضحية في محافظات: عدن، والضالع، ولحج. وتقع المسؤولية على النخبة الحضرمية المدعومة إماراتيًّا في اختفاء ضحية واحدة في محافظة حضرموت. كما قامت القوات الإريترية باعتقال وإخفاء 18 صيّادًا يمنيًّا، قبالة سواحل محافظة الحُديدة.

الفصل الثامن: التعذيب

خلال عام 2021، وثّقت «مواطنة» تعذيب 56 ضحية من المدنيين، من بينهم 6 أطفال وامرأة، منهم 23 ضحية تتحمل مسؤولية تعذيبهم قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا، نتج عنه وفاة 4 ضحايا في محافظات: عدن، وأبين، ولحج والضالع، وحضرموت.

وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية تعذيب 11 ضحية نتج عنها وفاة ضحية في محافظات: صعدة، وصنعاء، وحجة، والبيضاء، والحُديدة، وعمران. كما تقع المسؤولية على القوات الحكومة المعترف بها دوليًّا في تعذيب 22 ضحية في محافظات: شبوة، ومأرب، وحضرموت، ولحج، وتعز، ممّا أدى إلى وفاة 4 ضحايا.

56

واقعة تعذيب

56 ضحية من المدنيين من بينهم 6 أطفال وامرأة

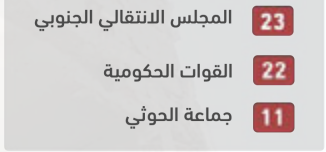

الفصل التاسع: العنف الجنسي

في العام 2021، وثّقت «مواطنة» لحقوق الإنسان 13 واقعة عنف جنسي كان ضحاياها من المدنيين: 3 فتيات، و8 فتيان، وامرأتين بالغتين، كل الضحايا تعرّضوا للاغتصاب، باستثناء فتيين تعرّضا للتحرش. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤوليةَ عن 7 وقائع في محافظات: تعز، وحجة، ومأرب، وعمران. كما تتحمل قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤولية عن 3 وقائع عنف جنسي، في محافظة حضرموت وتعز.

13

واقعة عنف جنسي

3 فتيات و8 فتيان وامرأتين بالغتين

فيما تتحمل قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا، المسؤوليةَ عن 3 وقائع عنف جنسي في محافظة أبين.

الفصل العاشر: الاعتداء على المدارس

وفي العام 2021، وثّقت «مواطنة» ما لا يقل عن 105 وقائع اعتداء أو استخدام للمدارس، تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية عن 92 واقعة، في محافظات: ريمة، وصعدة، وإب، والحُديدة،

وتعز، وذمار، وحَجّة، وعمران، والضالع؛ منها واقعتا قصف برّي راح ضحيتها طفلان، وواقعتا تفجير مدرسة، و88 واقعة استخدام للمدارس لأغراض عسكرية. بينما ارتكبت قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا واقعتَي اعتداء على مدرسة في محافظة لحج.

105

واقعة اعتداء على مدارس أو استخدامها لأغراض عسكريــة

ويتحمل المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا 8 وقائع اعتداء على مدارس في محافظتَي حضرموت ولحج. وتُلقى المسؤولية على القوات المشتركة المدعومة إماراتيًّا في واقعتي اعتداء على مدارس في محافظة الحُديدة. وكذلك شنّت جماعة أنصار الله (الحوثيين) هجمة برية على مدرسة تحتلها القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا، بمحافظة الحُديدة، راح ضحيتها قتيل بالغ، و4 جرحى؛ 3 أطفال وامرأة.

الفصل الحادي عشر: الاعتداء على الرعاية الصحية

32

واقعة اعتداء على الرعاية الصحية

13	جماعة الحوثي
10	القوات الحكومية
8	المجلس الانتقالي الجنوبي
1	قوات التحالف

طوال العام 2021، وثّقت «مواطنة لحقوق الإنسان» 32 واقعة اعتداء على مستشفيات ومراكز صحية وطواقم طبية بأنماط مختلفة من الانتهاكات؛ 25 واقعة منها كانت اقتحام مسلح واعتداء بالرصاص الحي على الطواقم الطبية تسبّبت في مقتل مدنيين اثنين، وواقعتَا قصف بري تسبّبت في إصابة 4 جرحى، من بينهم طفلان،

وواقعة قصف جوي، واعتقال 5 عاملين صحيين، وإخفاء 2 وتعذيب آخر. وبحسب الوقائع التي وثّقتها «مواطنة» ارتكبت جماعة أنصار الله (الحوثيين) 13 واقعة في محافظات: تعز، وإب، وصعدة، ومأرب،

وريمة، والبيضاء. فيما تتحمل القوات الحكومية مسؤولية 10 وقائع في محافظات: تعز، ولحج، وشبوة، ومأرب. وارتكبت قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا 8 وقائع في محافظات: لحج، وعدن. كما ارتكبت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات واقعة واحدة في محافظة أمانة العاصمة.

الفصل الثاني عشر: اعتداءات أخرى على المدنيين

في العام 2021، وثّقت مواطنة لحقوق الإنسان، 25 واقعة دهس بالعربات العسكرية، تسبّبت في مقتل 17 مدنيًّا بينهم 10 أطفال، وإصابة 22 مدنيًّا بينهم 11 طفلًا و4 نساء. تقع المسؤولية على قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا في 3 وقائع في محافظات: تعز، ومأرب، وحضرموت.

بينما ارتكبت جماعة أنصار الله (الحوثيين) 10 وقائع في محافظات: حجة، وصعدة، والحُديدة، ومأرب، وإب، والضالع. كما ارتكبت القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا واقعتين في محافظة أبين. وتتحمل قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا المسؤولية في 10 وقائع في محافظتي: أبين، وعدن، ولحج. كما وثّقت "مواطنة"، خلال العام 2021، مقتل 56 مدنيًّا بالرصاص الحي، بينهم 20 طفلًا وامرأتان، وجرح 161 مدنيًّا، من بينهم 68 طفلًا و21 امرأة.

25

واقعة دهس مدنيين بالعربات العسكرية

17 قتيل

10 أطفال

22 جريح

11 طفل **4** نساء

وقائع الرصاص الحي

56 قتيل

20 أطفال وامرأتان

161 جريح

68 طفل **21** امرأة

الفصل الثالث عشر: اعتداءات على المهاجرين الأفارقة

وثّقت «مواطنة» خلال عام 2021، ما لا يقل عن 17 انتهاكًا ضد مهاجرين أفارقة. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية عن 3 وقائع اعتقال تعسفي لـ 7 ضحايا مهاجرين، من بينهم طفل، و3

وقائع تعذيب لـ 3 ضحايا مهاجرين، من بينهم طفل. كما وثّقت «مواطنة» انفجار لغمٍ زرعته جماعة أنصار الله (الحوثيين، سقطت على إثره جريحة مهاجرة، وواقعة قصف بري تسبّب في إصابة مهاجر بالغ. كما وثّقت «مواطنة» واقعة حريق بمركز احتجاز تديره جماعة أنصار الله (الحوثيين) في جرح 170، ومقتل العديد من المهاجرين،

استطاعت «مواطنة» التأكُّد من مقتل 16 مهاجرًا منهم فقط. في حين ارتكبت قوات حرس الحدود السعودي 4 وقائع رصاص حي تسبَّبت في جرح 9 مهاجرين أفارقة، من بينهم 5 أطفال.

17

انتهاك ضد مهاجرين أفارقه

فيما ارتكبت قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا واقعتَي اعتقال تعسفي بحقّ ضحيّتين. كما وثّقت «مواطنة» واقعة تعذيب بحق طفل مهاجر، تتحمل مسؤوليتها عصابات التهريب في منطقة رأس العارة، وتتحمل عصابات التهريب مسؤولية تحطّم قارب خاص بالمهاجرين أودى بحياة 204 مهاجرين أفارقة.

الباب الثالث:

تقويض الحقوق والحريات

ويتضمن هذا الباب خمسة فصول، تتناول بعض الطرق الأساسية التي قوضت بها أطراف النزاع الحقوقَ والحريات في اليمن.

الفصل الأول: الصحافة

خلال العام 2021، وثّقت "مواطنة" اعتقال 9 صحفيين وعاملين في مجال الصحافة والإعلام. تتحمل القوات التابعة للحكومة المسؤوليةَ عن اعتقال صحفيين اثنين واختفاء صحفية، وتتحمل قوات النخبة الحضرمية المدعومة إماراتيًّا المسؤولية عن اعتقال صحفيين اثنين، كما تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسؤولية عن اعتقال صحفيين وعامل في المجال الإعلامي، في حين تتحمل القوات المشتركة المدعومة إماراتيًّا اعتقال صحفي واحد في محافظة الحُديدة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال جماعة أنصار الله (الحوثيين) مستمرة في احتجاز 4 صحفيين بشكل تعسّفي منذ ما يقارب خمس سنوات.

الفصل الثاني: حرية التنقل

خلال عام 2021، وثّقت «مواطنة»، 7 وقائع تقييد حرية التنقل في مناطق يمنية مختلفة. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية 5 وقائع في محافظات: ريمة، وصنعاء، والبيضاء. في حين قامت القوات الحكومية بارتكاب واقعة واحدة في محافظة تعز، بينما ارتكبت قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا واقعة تقييد حرية تنقّل، تسبّبت بمقتل مدني بالغ.

الفصل الثالث: التجمع السلمي وحرية التعبير

في عام 2021، حدثت مظاهرات شعبية واسعة النطاق احتجاجًا على تردّي الأوضاع المعيشية وارتفاع أسعار المواد الأساسية نتيجة تذبذب سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية، وقد وثّقت «مواطنة» اعتداءات قوّضت فيها الأطراف المتنازعة حقّ التجمع السلمي وحرية التعبير بطرق مختلفة، تنوّعت هذه الوقائع بين الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب والاعتداء على المتظاهرين بالرصاص الحي وإلقاء القنابل. حيث وثّقت «مواطنة» 11 واقعة رصاص حي على متظاهرين، تسبّبت في مقتل 3 مدنيين، بينهم طفل، وإصابة 19 مدنيًّا، بينهم 6 أطفال. تتحمل القوات الحكومية المسؤولية عن 9 وقائع في محافظتَي حضرموت وتعز، بينما ارتكبت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا واقعة واحدة في محافظة عدن، وكذلك ارتكبت قوات النخبة الحضرمية المدعومة إماراتيًّا واقعة واحدة في محافظة حضرموت. كما قامت قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا بإلقاء قنبلة على متظاهرين تسبّبت بمقتل ثلاثة أطفال في محافظة عدن. وثّقت «مواطنة» اعتقال 30 مشاركًا في مظاهرات، بينهم 4 أطفال وامرأة، وقد قامت القوات الحكومية باعتقال 22 متظاهرًا، بينهم 4 أطفال، بينما أقدمت قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا على اعتقال 4 متظاهرين، في محافظة لحج. كما قامت قوات النخبة الحضرمية المدعومة إماراتيًّا باعتقال 3 متظاهرين، بينهم امرأة، في محافظة حضرموت، وكذلك اعتقلت جماعة أنصار الله (الحوثيين) متظاهرًا واحدًا في محافظة إب. ووثّقت «مواطنة» إخفاءً قسريًّا بحق 9 متظاهرين، حيث قامت قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا بإخفاء 6 مشاركين في مظاهرات في محافظتَي أبين ولحج، بينما قامت القوات الحكومية بإخفاء ثلاثة آخرين في محافظة حضرموت. بالإضافة إلى توثيق «مواطنة» لتعذيب 5 مشاركين في مظاهرات، حيث قامت القوات الحكومية بتعذيب 3 متظاهرين في محافظتَي شبوة وحضرموت، بينما قامت قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا بتعذيب مشاركين اثنين في محافظة أبين.

الفصل الرابع: الحريات الشخصية للنساء

وخلال العام 2021، تنامت حدّة الانتهاكات التي طالت المرأة في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، إذ أصبحت الجماعة المسلحة تمارس أنماطًا متعددة وممنهجة من الاعتداءات، خاصة في العاصمة صنعاء، ما يكرّس هيمنة السلطة القمعية، ويهدّد الحقوق والحريات بشكل عام. واقتحم مسلحو جماعة أنصار الله (الحوثيين) في 23 يناير/ كانون الثاني 2021، أحد المطاعم بصنعاء وقاموا بطرد

النساء العاملات منه، وتفتيشه دون إبراز أي مذكرة قانونية مكتوبة. واقتاد المسلحون بعض العمال وأحد المسؤولين عن المطعم إلى قسم الشرطة، حيث أُرغِم المسؤول على كتابة تعهد «بعدم توظيف النساء في أي فرع من فروع المطعم». أدّت هذه الواقعة وحدها إلى فقدان 30 امرأة للعمل بشكل مؤقت. وفي 24 يناير/ كانون الثاني 2021، أصدرت وزارة الصحة العامة والسكان التابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) قرارًا بمنع استخدام «وسائل تنظيم الأسرة» يتوافق مع ما أسمته «الهوية الإيمانية». وخلال العام 2021، استطاعت «مواطنة لحقوق الإنسان» الوصول إلى 11 واقعة تقييد حرية تنقل لنساء في محافظة حجة حدثت خلال يومين فقط[29] ، وجميعها بذريعة وجود تعميم يمنع سفر النساء بدون مَحْرَم، وخاصة في السيارات التي تتبع المنظمات. في تقييدٍ لحقٍّ التنقّل وانتهاك لحق المرأة في الحصول على العمل. وكانت جماعة أنصار الله (الحوثيين) قد أصدرت تعميمًا في مطلع العام 2021، يقتضي منع سفر النساء بدون مَحْرم.

29 ممارسات جماعة أنصار الله (الحوثيين) تقوّض حقوق وحريات النساء بشكل خطير، لحظات من الجحيم، بيان، «مواطنة»، 8 مارس / آذار 2022، متاح على الرابط: https://2u.pw/aHXMu

آثار هجمة جوية في مدرسة الزبير بن العوام الثانوية،
منذ 2015 وما تزال بدون ترميم إلى اليوم.
بني سعد عراش –ساقين –صعده

التوصيات الرئيسية

تدعو «مواطنة» لحقوق الإنسان أطرافَ النزاع إلى:

- الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني، بما فيها الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والاحتياطات.
- الكفّ الفوريّ عن شنّ هجمات غير قانونية على المدنيين وعلى الأعيان المدنية، بما فيها المستشفيات والمدارس والمساكن الآهلة في لمناطق ذات الكثافة العالية بالسكان.
- التعاون وإتاحة الوصول من دون عوائق للمحققين الأمميين والمستقلين.
- الامتناع فورًا عن استخدام الأسلحة التقليدية ذات الضرر الشديد والأثر العشوائي.
- تيسير الوصول الآمن والعاجل للإمدادات الإنسانية وموظفي الإغاثة، إلى جميع المحافظات اليمنية المتضررة.
- الكفّ الفوريّ عن الاعتداء على المستشفيات والعاملين الصحيين أو التدخل في أعمالهم الإنسانية، خصوصًا مع تفشي فيروس (كوفيد19-) والأمراض والأوبئة الأخرى.
- الدفع الفوريّ لرواتب الموظفين المدنيين، بما في ذلك العاملين الطبيين والتربويين.
- الالتزام بعدم استخدام الألغام المضادّة للأفراد والعربات والسفن، وتسليم خرائط المناطق المزروعة بالألغام للمساهمة في عملية نزعها.
- إغلاق مراكز الاحتجاز غير الرسمية، وإطلاق سراح المعتقلين تعسفيًّا، ومعالجة قضايا المختفين قسريًّا، والتحقيق في حالات التعذيب في مراكز الاحتجاز وغيرها من صنوف المعاملة اللاإنسانية والمسيئة.
- على كافة الأطراف الكفّ عن الاعتداءات على المهاجرين الأفارقة. وكذلك التحقيق في وقائع الغرق في عرض البحر والحريق في مراكز الاحتجاز.
- إيقاف تجنيد الأطفال دون سنّ الثامنة عشرة وإشراكهم في العمليات الحربية. وتسريح من هم في الخدمة فورًا.
- إخلاء المدارس المحتلة عسكريًّا مؤخرًا من قبل المجاميع المسلحة، والتوقُّف عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية وأعمال التحشيد والتعبئة.
- اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإنهاء ووقف الاعتداءات الجنسية المبنية على النوع الاجتماعي.

- على كافة الأطراف الكفّ عن تقييد الحريات الشخصية للنساء، والتوقف عن مضايقتهن في أماكن العمل.
- احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمدنيين.
- دعم جهود ضمان المساءلة عن الجرائم الدولية، والتعاون الكامل معها والمساهمة فيها، وتقديم جبر الضرر السريع والفعال والكافي، فضلًا عن الأشكال أخرى من التعويضات للمتأثرين من الضحايا المدنيين.

قوس النصر – مدخل مدينة الحديدة.

آثار الدمار لمدرسة النور نتيجة تفجيرها.
الرون – حيس - الحديدة

المنهجية

عملت «مواطنة لحقوق الإنسان» في إنجاز هذا التقرير بالاستناد إلى أبحاث ميدانية استقصائية، أجرت خلالها تحقيقًا معمّقًا ومعاينة مباشرة لمواقع الهجمات والوقائع، وقابلت الشهود وأقارب الضحايا والناجين والأطباء وعاملين في مجال حقوق الإنسان، وفحصت وثائق وأدلة وصورًا وفيديوهات وغيرها من الأدلة المادية، على امتداد الفترة من يناير/كانون الثاني حتى ديسمبر/كانون الأول 2021، ووثّقت «مواطنة» في إحصائها على مدار هذا العام (699) واقعة، نتج عنها مقتل (440)، وإصابة (675) مدنيًّا. بالإضافة إلى توثيق وقائع اختفاء واعتقال وتعذيب لـ(494) ضحية من المدنيين.

ويعتبر هذا التقرير السنوي الخامس لـ«مواطنة»، ويشمل استعراضًا موسّعًا لأبرز أنماط انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، أقدمت على ارتكابها الأطراف المتحاربة في اليمن. كما يضمّ في ثناياه أيضًا حالات من الاعتداءات، طالت مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية.

لدى «مواطنة» باحثون/ات ميدانيّون/ات في 20 محافظة يمنية، قاموا بجمع البيانات من خلال إجراء أكثر من (2036) مقابلة باللغة العربية مع ضحايا، وذوي ضحايا، وشهود عيان، وعاملين في المجال الطبي والإنساني. ونفّذ الفريق البحثي المركزي (82) زيارة ميدانية إلى مديريات بعيدة لمشاهدة مواقع الهجمات للتحقق من حدوث الانتهاكات. حصل باحثون وباحثات «مواطنة» على موافقة مستنيرة من الناجين وشهود العيان. واعتمدت هذه الأبحاث على الحصول على الشهادات والمعلومات بشكل مستقلّ وآمن من مصادرها الأساسية والموثوقة. فيما اعتمدت «مواطنة» خلال العام 2021، أثناء توثيق حالات تجنيد الأطفال دون سن 18 على أداة المقابلة فقط بدلًا عن المشاهدة.

كما وثّق الباحثون والباحثات في الميدان -كلما أمكن- أشكالًا أخرى من الأدلة الماديّة -من ضمنها الصور الفوتوغرافية ووثائق وتقارير الثبوتية- التي تساعد على التحقق من حدوث أي واقعة وتفاصيلها، وفي بعض الوقائع، ساعد خبراء دوليون متخصصون في تحليل صور ومقاطع فيديو وثّقتها «مواطنة» لبقايا أسلحة لمعرفة نوعها. وحرص الباحثون على إثبات كل واقعة بثلاث شهادات من شهود مستقلين كحدٍّ أدنى، واستندوا على شهادات أقل في الأوقات التي حالت الظروف في الميدان من جمع مزيدٍ من المعلومات. كما لم تقدّم «مواطنة» أي مقابل مادي أو عيني أو أي شكل من الوعود، لمن أدلوا بشهاداتهم. وقد قام فريق «مواطنة « بحجب هُوية بعض الشهود والناجين للحفاظ على سلامتهم، وحرصًا على السرّية التامّة.

خلال العام 2021، بدا لافتًا أنّ حركة فريق «مواطنة» على الأرض باتت تنطوي على كثير من المخاطر الأمنية، إذ تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) 5 وقائع انتهاك، من بينها 4 وقائع تهديد، وواقعة اعتداء مسلح، وتقع على عاتق الحكومة المعترف بها دوليًّا مسؤولية واقعة مضايقة واحدة،

كما يتحمل المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا مسؤولية واقعتَي احتجاز تعسّفي وتهديد.

وتم تحليل وتدقيق المعلومات والتأكّد من موثوقية المصادر من قبل فريق وحدة الأبحاث والدراسات في المركز الرئيسي بصنعاء، بالإضافة إلى وحدة الدعم القانوني. كما قام الفريق أيضًا بإجراء زيارات ميدانية لعدة محافظات في بعثات متفرقة لتقصّي الحقائق من جهة، وتوثيق بعض الوقائع النوعية من جهة أخرى. وشرع الفريق في كتابة هذا التقرير مطلع العام 2022، وتمت مراجعته وتدقيقه من قبل متخصصين في مجال القانون الدولي الإنساني خلال الفترة من أبريل/ نيسان 2022 حتى أغسطس/ آب 2022.

تمثّل الوقائع والأنماط التي يشملها هذا التقرير، نماذجَ لأبرز وقائع وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان التي وثّقتها «مواطنة» خلال العام 2021، ولا تفيد بأي حال الحصر لجميع الوقائع والأنماط التي حدثت في اليمن للعام نفسه. وما تزال «مواطنة» مستمرة في توثيق وقائع الانتهاكات المختلفة التي حدثت منذ بداية 2022.

الباب الأول

النزاع في اليمن والقانون الدولي

يعتبر القانون الدولي الإنساني ساري المفعول في النزاع المسلح الدائر في اليمن. ويتمحور القانون واجب التطبيق حول المادة (3) المشتركة المدرجة في اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949، والبروتوكول الإضافي (الثاني) الملحق به للعام 1977، بالإضافة إلى القانون الإنساني الدولي العرفي. كما يسري في الأثناء القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يشمل النزاع المسلح غير الدولي في اليمن الذي بدأ بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والحكومة اليمنية، العديدَ من الدول المتحاربة والجماعات المسلحة من غير الدول. إنّ الأطراف الضالعة في العمليات القتالية بصورة مباشرة هي دول التحالف بقيادة السعودية والإمارات جنبًا إلى جنب مع القوات النظامية التابعة للحكومة المعترف بها دوليًّا للرئيس عبد ربه منصور هادي، في مواجهة عسكرية مع تنظيمات مسلحة غير حكومية تابعة لحركة أنصار الله (الحوثيين)، وفصائل مسلحة غير تابعة للدولة؛ كالمجلس الانتقالي الجنوبي، والقوات المشتركة في الساحل الغربي اليمني. جميع أطراف النزاع بما في ذلك الدول والجماعات المسلحة من غير الدول، ملزمة بالامتثال للقانون الدولي الإنساني الساري في النزاع المحتدم في اليمن.

على نحو متواتر، خلصت «مواطنة» إلى أنّ العديد من الأعمال العسكرية خلال العام 2021، لم تكن متسقة مع المبادئ الأساسية للقوانين الدولية مثل مبدأ «التمييز» و«حصانة المدنيين»، إذ تسبّبت الأعمال العسكرية في قتل وجرح وإلحاق الأذى بالمئات من الضحايا المدنيين.

يتوجب على الأطراف المتنازعة احترام القانون الدولي الإنساني، بما فيه اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتجنب وقوع الأذى والضرر بالمدنيين والأعيان المدنية أثناء النزاع. كما يجب عليها اتخاذ جميع الاحتياطات المستطاع اتخاذها لحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية الخاضعة لسيطرتها من آثار الهجمات. كما يجب على القوات أن تتجنّب تحديد مواقع الأهداف العسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها، وأن تسعى لإبعاد المدنيين عن الأهداف العسكرية، وأن تحمي السكان المدنيين الخاضعين لسيطرتها من مخاطر العمليات العسكرية، بما في ذلك الامتناع عن تخزين الأسلحة والمواد المتفجرة داخل مناطق ذات كثافة سكانية عالية. إنّ إخفاق أحد الأطراف في اتخاذ الاحتياطات الممكنة، لا يبطل التزامات الطرف الآخر بموجب قوانين الحرب؛ إذ يجب على الطرف المهاجم أيضًا أن يتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين، بما في ذلك القيام بكل ما هو ممكن للتحقق من أنّ أهداف الهجوم هي أهداف عسكرية، وإعطاء «تحذير مسبق فعال» عندما تسمح الظروف.

كما يُحرَّم تمامًا شنّ هجمات باستخدام أسلحة عشوائية الأثر، فالهجمات العشوائية لا تميز بين هدف مدني وعسكري، وكذلك الهجمات غير المتناسبة المتحمل أن تُلحق أذىً عرضيًّا بالمدنيين أو الأعيان المدنية على نحو مفرط لا يتناسب والميزة النسبية العسكرية المباشرة التي كان يتوقع تحقيقها من تلك الهجمات.

وتؤكّد نصوص القانون الدولي الإنساني، لا سيما المادة (3) المشتركة ضمن اتفاقيات جنيف الأربع، على ضرورة توفير الحماية الدنيا لجميع الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية، وعلى ضرورة أن يحظى المدنيون بمعاملة إنسانية دون أي تمييز. كما يحرم القانون الدولي الإنساني إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة عادلة أمام محكمة مشكّلة تشكيلًا قانونيًّا تكفل جميع الضمانات القضائية المعترف بضرورتها.

كما تنص المادة (3) المشتركة على عدد من أشكال الحماية للمدنيين، وكذلك لغيرهم، مثل المقاتلين المرضى أو الأسرى الذين توقّفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية. وتحظر المادة (3) المشتركة استخدام العنف ضدهم بما في ذلك القتل، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، وأَسْرهم، والاعتداء على كرامتهم الشخصية، والمحاكمة غير العادلة. كما يحظر البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، من بين أفعال أخرى، العقاب الجماعي، وأعمال الإرهاب، والاغتصاب، وأي شكل من أشكال الاعتداء غير اللائق والسلب والنهب.

تُلزَم أطراف النزاع من الدول بالتحقيق في جرائم الحرب المزعوم ارتكابها من قبل أفراد قواتها المسلحة وغيرهم من الأشخاص الخاضعين لولايتها. ويمكن ملاحقة القادة والزعماء المدنيّين قضائيًّا من منطلق مسؤولية القيادة بتهمة ارتكاب جرائم حرب عن إصدار الأوامر، إذا كانوا على علم أو كان ينبغي عليهم أن يكونوا على علم، بارتكاب جرائم حرب واتخذوا تدابير غير كافية لمنعها أو معاقبة المسؤولين عنها. ينصّ القانون الدولي الإنساني على ضرورة قيام أطراف الحرب بتقديم تعويضات كاملة عن الخسائر الناجمة عن تلك الانتهاكات.

يسري القانون الدولي لحقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة؛ إذ إنّ ثمّةَ حقوقًا أساسية معينة، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في المحاكمة العادلة، والحق في عدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة والحرمان التعسفي من الحرية، يجب احترامها في جميع الأوقات. وعلى الجهات الفاعلة غير التابعة للدول التي تضطلع بمهام مناظِرة لمهام الحكومة وتسيطر على منطقةٍ ما، وجوبَ احترام حقوق الإنسان للأفراد الخاضعين لسلطاتها.

الباب الثاني

الانتهاكات والاعتداءات
في عام 2021

”

بينما كنت أنتظر إحضار وجبة الغداء، بغتة لم أرَ سوى دخان أسود كثيف وتراب وغبار، وأطفالي الأربعة ملقون على أرضية الغرفة ومضرجين بالدماء

“

الفصل الأول

الهجمات الجوية

وثّقت «مواطنة» خلال العام 2021، ما لا يقل عن 24 هجمة جويّة شنّتها مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات وألحقت أضرارًا وخسائر بحق ضحايا مدنيين و/أو أعيان مدنية في ثماني محافظات يمنية، هي: أمانة العاصمة، والمحويت، وحَجّة، والحُديدة، والبيضاء، ومأرب، وشبوة، وتعز. راح ضحية هذه الهجمات ما لا يقل عن 28 قتلى مدنيين، بينهم 8 أطفال وامرأتان، وجرح ما لا يقل عن 46 مدنيًّا، بينهم 13 طفلًا و8 نساء. وقد استهدفت هذه الهجمات ودمّرت أهدافًا مدنية محمية، من بينها: منازل مدنيين في أحياء سكنية، وطرق عامة، ومركبات مدنية، ومزارع، ومنشآت خدمية وتجارية، ومستشفى، وبئر مياه، ومخزن مستودع.

ويبدو لـ«مواطنة» من خلال أبحاثها الاستقصائية والشهادات التي أدلى بها شهود عيان وضحايا ومسعفون، أنّ غالبية الهجمات استهدفت أعيانًا مدنية لا يوجد أيُّ هدف عسكري فيها أو بالقرب منها أو في محيطها. وفي الحالات القليلة التي حدّدت فيها «مواطنة» هدفًا عسكريًّا بالقرب من موقع الهجمات، كان الضرر المدني الناجم عن الهجوم كبيرًا، وبدا غير متناسب مع الميزة العسكرية الظاهرة. ولم تجد «مواطنة» في أي هجوم إشارة على أنّ قوات التحالف حذّرت المدنيين قبل الهجمات.

الإطار القانوني

تضمن القواعد والمبادئ المكوّنة للقانون الدولي الإنساني، حمايةَ المدنيين، بمن في ذلك الأشخاص غير المشاركين في النزاعات المسلحة. ويلزم القانون الدولي الإنساني أطرافَ النزاع القيام بالتدابير اللازمة للحدّ، إلى أكبر مدى، من المعاناة الإنسانية أثناء القيام بالأعمال العدائية.

ويلزم القانون الدولي الإنساني جميعَ أطراف النزاع، التمييزَ بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، وأن توجه جميع الأعمال العدائية على الأهداف العسكرية، وأن تضمن أطراف النزاع القيام بكل التدابير اللازمة للحدّ من إلحاق الضرر بالمدنيين. ويتعيّن على المقاتلين النظر في الخسائر المحتملة في أرواح المدنيين، والقيمة النسبية للهدف العسكري قبل شنّ أي هجوم، والامتناع عن تنفيذ هجوم غير متناسب. كما أنّ الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، عندما تُنفَّذ بنية إجرامية، تُعتبر جرائمَ حرب.

بعض الأمثلة:

في يوم الجمعة، 24 ديسمبر/كانون الأول 2021، عند حوالي الساعة 9:45 مساء، تعرض مجمع فرع الإنشاءات والتركيبات التابع للمؤسسة العامة للاتصالات في مدينة المحويت - محافظة المحويت، لقصف جوي شنّه طيران التحالف بقيادة السعودية والإمارات بأربعة قنابل. استهدفت القنبلة الأولى هنجرًا حديديًّا به أدوات وموادّ للاتصالات والتركيبات، وتم تدميره بالكامل. بينما وقعت القنبلة الثانية في الهنجر الحديدي المجاور دون أن تنفجر. واستهدفت القنبلة الثالثة مبنى السكن والاستراحة شرق المجمع، وأدّت إلى تدمير كبير في الدور الأول منه، وتدمير جزئي مع تكسر للأبواب والشبابيك للدور الثاني. كما استهدفت القنبلة الرابعة مبنى سكن الحارس شمال المجمع، وأدّت إلى تدمير كبير في الدور الأول منه، وتدمير جزئي للدور الثاني. وقد أدّى القصف الجوي إلى مقتل 3 مدنيين، من بينهم طفل، وإصابة 7 مدنيين آخرين، من بينهم 3 أطفال وامرأتين.

يقول أحد المسعفين (38 سنة)، واصفًا ما حدث:

«سمعنا دوي انفجارات قوية بشكل متتالٍ مع سماع تحليق للطيران، فتيقّنت أنّه قصف على مبنى الإنشاءات والتركيبات التابع لمؤسسة الاتصالات، فقمت مباشرة واتصلت هاتفيًّا بحارس المبنى، وكان يصيح بعلو صوته: «القنبلة قتلت أسرتي وأولادي»، فهرعنا أنا ومجموعة من الشباب إلى المكان مجازفين بحياتنا وأرواحنا، وعندما وصلنا إلى المكان شاهدنا المباني مغطاة بالدخان الأسود والغبار، وكانت الزجاجات ومخلفات البناء والحديد متناثرة في كل مكان»[30].

30 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد المسعفين، في تاريخ 28 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

في يوم الخميس، 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، عند حوالي الساعة 6:00 مساء، شنّت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات قصفًا جويًّا بغارتين على منطقة هجر تمرة بمديرية الجوبة - محافظة مأرب، استهدفت القنبلة الأولى بئر هجر تمرة حيث مشروع مياه الجوبة، واستهدفت القنبلة الثانية خط نقل المياه بمنطقة متنة حيث الخزان التجميعي، وأدّت الواقعة إلى خروج المشروع عن الخدمة وحرمان خمس عزل مستفيدة من المشروع، وهي: (واسط، المسيل، أبا الصيد، الذراع، الخانق).

يقول مدير مشروع مياه الجوبة في مأرب (58 سنة):

«بعد دخول الحوثيين منطقة واسط الجوبة بيومين، استهدف طيران التحالف مشروع مياه الجوبة عمدًا، لأنّهم ليسوا أغبياء إلى هذه الدرجة حتى لا يفرقون بين الهدف المدني والأهداف العسكرية»[31].

وبحسب الشهود فإنّ القصف الجوي استهدف طقمًا عسكريًّا يحمل رشاش 23 تابع لجماعة أنصار الله (الحوثيين) كان على مقربة من المشروع المستهدف.

31 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، في تاريخ 1 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

الفصل الثاني

الهجمات البرية

وثّقت «مواطنة» خلال عام 2021، ما يقارب 78 هجمة برية عشوائية، أودت بحياة ما لا يقل عن 58 مدنيًّا، بينهم 3 نساء و32 طفلًا، وجرح ما لا يقل عن 197 مدنيًّا، بينهم 34 امرأة 85 طفلًا. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية 53 هجمة في محافظات: الحُديدة، وتعز، ومأرب، والبيضاء، والضالع، ولحج، وعدن. فيما ارتكبت القوات البرية السعودية 15 هجمة في محافظتَي صعدة، وحجة، في حين تتحمل القوات الحكومية مسؤولية هجمتين في محافظات: مأرب، كما ارتكبت القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا 6 هجمات في محافظة الحديدة، وتعز. وارتكب المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا واقعتين.

وتواصل أطراف النزاع في اليمن شنّ هجمات عشوائية برية على المدنيين، مستخدمة في أغلب هجماتها أسلحة غير دقيقة التوجيه ومفرطة الأثر، حيث استهدفت كثيرٌ من تلك الهجمات الأحياء السكنية والأسواق المكتظة، ممّا دفع بالمئات مغادرة مناطقهم والبحث عن أماكن آمنة.

ومع ازدياد حدّة الأعمال القتالية في الأماكن الآهلة بالسكان، يذهب بعض مقاتلي أطراف النزاع للتمركز وسط الأحياء السكنية والمنازل للاحتماء فيها، ولإعداد أو تنفيذ عمليات عدائية من داخلها؛ ما يعرّض المدنيين وممتلكاتهم للخطر. الأمر الذي أدّى إلى مقتل وجرح العديد من المدنيين، وإلحاق أضرار جسيمة بممتلكاتهم والبنى التحتية الحيوية، كالطرق وإمدادات المياه والمستشفيات.

الإطار القانوني

القانون الدولي الإنساني يحظر الهجمات العشوائية، كما يحرّم القانون الدولي الإنساني استخدام الأسلحة غير معلومة التوجيه في هجماتها البرية. ويتعين على الأطراف المتنازعة اختيار وسائل الهجوم والأسلحة التي يمكن توجيهها إلى أهداف عسكرية، بحيث تقلّل إلى أدنى حدّ من الضرر الذي قد يلحق بالمدنيين وممتلكاتهم، مراعية أثناء تنفيذها للعمليات العدائية، مبدأَ التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية.

ويفرض القانون الدولي الإنساني على الأطراف المتحاربة حماية المدنيين في المناطق التي يسيطرون عليها من مخاطر العمليات العسكرية. كما يحظر عليها وضع الأهداف العسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بجوارها. وأن تمتنع عن شنّ الهجمات التي يتوقع أن تتسبّب في حدوث خسائر غير متناسبة في أرواح المدنيين أو أضرار في الأعيان المدنية مقارنة بالمكاسب العسكرية. وتعد الهجمات العشوائية غير المتناسبة التي تنفذ بدافع إجرامي جرائمَ حرب.

بعض الأمثلة:

في ظهيرة يوم الأربعاء، 17 مارس / آذار 2021، في قرية الدحدح، مديرية دمنة خدير بمحافظة تعز، سقط مقذوف هاون أطلقته قوات جماعة أنصار الله (الحوثيين)، المتمركزة في مزرعة على بُعد 300 متر تقريبًا شرق المنزل. وقد أدّى القصف إلى مقتل طفلة وإصابة ستة أطفال آخرين وامرأتين، البعض منهم إصاباتهم بالغة، تم إسعاف جميع الضحايا إلى مستشفى أطباء بلا حدود في منطقة الحوبان.

قال والد الضحايا الأربعة (25سنة)، ل«مواطنة»:

> «بينما كنت أنتظر إحضار وجبة الغداء، بغتة لم أرَ سوى دخان أسود كثيف وتراب وغبار، وأطفالي الأربعة ملقون على أرضية الغرفة ومضرجين بالدماء»[32].

في يوم الخميس، الموافق 4 فبراير/ شباط 2021، الساعة 06:07 مساءً تقريبًا، في حي الحمادي، منطقة جولة القصر، مديرية صالة، محافظة تعز، وقعت قذيفة أطلقتها قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا، ممّا أدّى إلى مقتل 4 مدنيين من بينهم 3 أطفال، وإصابة 15 شخصًا من بينهم 8 أطفال، أثناء ما كانوا يلعبون كرة القدم في شارع الحي، وقد تم إسعاف جميع الضحايا إلى جميع مستشفيات الحوبان.

تنتشر قوات جماعة أنصار الله (الحوثيين) في المنطقة، كونها ضمن خطوط المواجهة في مناطق سيطرتها، وتتمركز القوات الحكومية على قرابة 800 متر، غرب مكان الواقعة.

32 أجرت مواطنة مقابلة في 7 أبريل/ نيسان 2021، مع الشاهد جليل عبدالله (اسم مستعار- 25 عامًا)، وهو والد لأربعة ضحايا أطفال.

أفاد والد أحد الضحايا الأطفال (51سنة)، في مقابلة ل«مواطنة»:

«عدت من العمل في ذلك اليوم خائر القوى، فاستلقيت لأرتاح، وبعد مرور بضع دقائق سمعت صوت انفجار قوي، وشعرت بالخوف على أبنائي حيث كانوا في الخارج، خرجت مسرعًا إلى الحي ووقعت عيني على منظر مفزع لأطفال وشباب وهم مُلقون على الأرض، وكان ابني الأكبر محمد يمسك بأخيه منير (10 سنوات) ويصرخ بخوف محاولًا رفع أخيه من الأرض، ورأيت منيرًا ينزف بغزارة من رأسه، وإلى جانبه طفل آخر قد تهشّم رأسه وخرجت أشلاؤه إلى جانبه»[33].

في يوم السبت، 3 يوليو/ تموز 2021، عند حوالي الساعة 12:00 مساءً، في قرية القُضيب بمديرية التحيتا، بمحافظة الحديدة، سقطت قذيفة هاون على منزل، أطلقت من قبل القوات المشتركة المدعومة إماراتيًّا المتمركزة في الجهة الغربية من المنزل وعلى بعد حوالي 2 كم، مما تسبّب بمقتل طفل وإصابة طفل آخر وأربعة أشخاص آخرين.

قال أحد شهود العيان (27 سنة)، لـ«مواطنة»:

«خرج والد الضحايا وهو أيضًا كان قد أصيب بحروق، إلى القرية للصراخ وطلب المساعدة. منذ بداية الحرب ونحن نمرّ بأوقات عصيبة، فالرصاص والقذائف لا تتوانى عن السقوط على منازل المدنيين، كنا نبقى لفترات طويلة منبطحين فقط، حفاظًا على أرواحنا».

ويتابع الشاهد سرده للواقعة: «احتمى جميع الأهالي في بيوتهم، عدا الذين انشغلوا بإسعاف الضحايا، وأنا واحد منهم. أنا شخصيًّا وأثناء تواجدي في القرية سمعت ما يقارب 10 قذائف. ويقول الأهالي إنّ القصف استمرّ حتى بعد إسعاف الجرحى. لقد كان حزني عليهم كبيرًا »[34].

33 إفادة حصلت عليها "مواطنة" من عبده محمد عبدالله حسن، وهو والد لطفل ضحية، وقد تمت المقابلة في تاريخ 7 مارس/ آذار 2021.

34 من مقابلة أجرتها مواطنة مع شاهد عيان، في تاريخ 5 يوليو/ أيلول 2021.

وتقع المنطقة تحت سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وتبعد عن خط المواجهة مسافة تقدر 2 كم.

في يوم الثلاثاء، 13 أبريل/ نيسان 2021، عند قرابة الساعة 5:00 مساء، في منطقة الرقو، مديرية منبّه، محافظة صعدة، قام حرس الحدود السعودي بإطلاق مقذوف وقع بجوار أسرتين أثناء تواجدهما في المنطقة، أدّى القصف إلى مقتل طفلين وإصابة طفلين آخرين، كما أصيبت أمهاتهم بجروح، حيث تتواجد مواقع وأبراج المراقبة الخاصة بحرس الحدود السعودي من ناحية الشمال على بعد حوالي كيلو متر واحد تقريبًا من مكان الواقعة.

قال أحد شهود العيان (36 سنة)، لـ«مواطنة»:

«ما حصل لهم يدمي القلب ويجعلك تكره الحياة بكلها، الله لا يرينا ولا يريكم شرًّا ولا مكروهًا. والأشد والأكبر مصيبةً أنهم مساكين ما معهم رِجّال (رَجُل) يهدّيهم ويطمئنهم. الأطفال كلهم يبكون»[35].

وقد تم إسعاف الضحايا إلى هيئة المستشفى الجمهوري بمدينة صعدة، حيث تُوفِّيَ الطفلان فور وصولهما إلى المستشفى.

وقد وثّقت «مواطنة» في يوم الأحد 4 أبريل/ نيسان 2021، الساعة الـ4 مساءً، قصفًا بريًّا مماثلًا ارتكبته قوات حرس الحدود السعودي في المنطقة ذاتها، على منزل يسكن فيه 6 أشخاص، أدّى إلى مقتل طفلة وشاب، وجرح 4 مدنيين، بينهم طفلة وامرأتين.

35 من مقابلة أجرتها مواطنة مع شاهد عيان، في تاريخ 17 يونيو/ حزيران 2021.

مبنى مدمر كان يقع ضمن منطقة التماس بين القوات المشتركة وجماعة أنصار الله(الحوثيون).
شارع الخمسين-الحالي-الحديدة

الفصل الثالث

الألغام

خلال العام 2021، وثّقت «مواطنة» ما يقارب 50 واقعة انفجار ألغام، راح ضحيتها 36 قتيلًا مدنيًّا، بينهم 19 طفلًا، و3 نساء. كما جرح 59 مدنيًّا، بينهم 34 طفلًا و5 نساء. وقد تركزت هذه الحوادث في محافظات: الحُديدة، والجوف، وشبوة، وتعز، وصعدة، والضالع، والبيضاء، وصنعاء، ومأرب، وعدن، وحَجّة. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية زراعة جميع هذه الألغام.

تواصل الألغام منذ اندلاع النزاع حصد أرواح اليمنيين وأطرافهم، وباتت تمثّل حالة هلع ورعب يومي للمدنيّين في المناطق الريفية بصورة أكبر. كما تعدّ النساء والأطفال المتضرّرَ الأساسي نتيجة زراعة الألغام في الطرقات العامة؛ فعليهم تقع مسؤولية جلب الماء والحطب ورعاية المواشي. كما يضطرّ مئات اليمنيين جراء هذه الألغام لسلك طرق وعرة وبعيدة عن الطرق الرسمية والمعتادة.

الإطار القانوني

تحظر اتفاقية حظر الألغام استعمال الألغام المضادّة للأفراد، أو إنتاجها، أو حيازتها، أو تخزينها، أو نقلها إلى أي مكان. وتلزم الاتفاقية الدولَ الأطراف تدميرَ جميع الألغام المضادّة للأفراد وإزالتها، سواء تلك المزروعة أو المخزنة، إضافة إلى توفير المساعدة لضحايا الألغام. وقد صادق اليمن على اتفاقية حظر الألغام في 1 سبتمبر/ أيلول 1998.

يجب عدم استخدام الألغام الأرضية، بما في ذلك الألغام المضادة للمركبات، بطرق تصل إلى حدّ الهجمات العشوائية. وتحظر الألغام كونها لا تفرق بين المدنيين والمقاتلين، كما أنّها تواصل قتل وتشويه المدنيين لفترة طويلة حتى بعد انتهاء النزاع. وتعد الهجمات العشوائية التي تنفّذ بدافع إجرامي، جرائمَ حرب.

ألغام مركبات تم استخراجها من منطقة القطابا بالخوخة – الحديدة

طفلة ضحية انفجار لغم زرعته جماعة الحوثي، في منطقة وادي يراح -الزاهر - البيضاء

علامات تحذيرية عن الألغام في مبنى كان يقع في مناطق التماس بين القوات المشتركة وجماعة أنصار الله(الحوثيون)، شارع الخمسين-الحالي-الحديدة

بعض الأمثلة:

في يوم الإثنين، 13 سبتمبر/ أيلول 2021، ما يقارب الساعة 5:30 مساءً، انفجر لغمٌ أرضي زرعته جماعة أنصار الله (الحوثيين)، في منطقة القطابا، مديرية الخوخة، محافظة الحُديدة، بسيارة (بيك أب/ تويوتا) مما أدّى إلى إصابة 32 مدنيًّا، بينهم 24 طفلًا، وسبع نساء.

وبحسب الشهود الذين التقتهم «مواطنة»، فإنّ السيارة كانت تقل مدنيين، جميعهم من أسرة واحدة كانوا يحضرون عرس أحد أقاربهم.

قالت إحدى الضحايا (40 عامًا)، لـ«مواطنة»:

«كنّا نحتفل بالعرس ونشعر بالفرح حتى وقت مغادرتنا في الخامسة والنصف عصرًا، عندما استقللت سيارة الهيلوكس مع أطفالي وكل أقاربنا من النساء والأطفال. بعد ما يقارب الكيلو وأثناء توجهنا للخط الأسفلتي، فجأة ارتجت السيارة وحصل انفجار قوي».

وأكملت الضحية سرد الفاجعة قائلة: «كنت أصرخ وأبحث عن أطفالي وأطفال أخي، كان الجميع على الأرض ومغطى بالتراب. لم يكن سهلًا التعرفُ عليهم إلا بعد مسح التراب من على وجوههم. كان الأطفال والنساء يصرخون والدماء في كل مكان»[36].

36 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع إحدى الضحايا، في تاريخ 14 سبتمبر/ أيلول 2021.

في يوم الجمعة، 16 أبريل/ نيسان 2021، عند حوالي الساعة 8:00 صباحًا، انفجر لغم أرضي بدراجة نارية في قرية الجعش، مديرية ذباب، محافظة تعز، زرعته جماعة أنصار الله (الحوثيين). تسبّب الانفجار بمقتل طفلة ووالدها، وإصابة طفل آخر.

يقول عم الضحايا الأطفال (38 عامًا)، لـ«مواطنة»:

> «خرج أخي مع ابنه وابنته لرعي الأغنام على متن دراجته النارية، وفي الساعة الثامنة صباحًا سمعت صوت انفجار، فتحركت نحو مكان الصوت، ووجدت الدراجة النارية وهي مشطورة لنصفين، إضافة لحفرة وآثار دماء. كان البدو قد نقلوا أخي وأبنائه للبيت».

يضيف عم الضحايا: «لقد تيتّم أبناء أخي، وأصبحوا بدون معيل، وخاصة بعد إصابة أخيهم الأكبر بشلل نتيجة اللغم. نتضرر باستمرار من هذه الألغام نحن ومواشينا، ولم نجد من ينجدنا منها»[37].

إشارات تحذيرية من الألغام، ظمي – حيس – الحديدة

37 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع عم الضحايا، في تاريخ 8 يونيو/ حزيران 2021

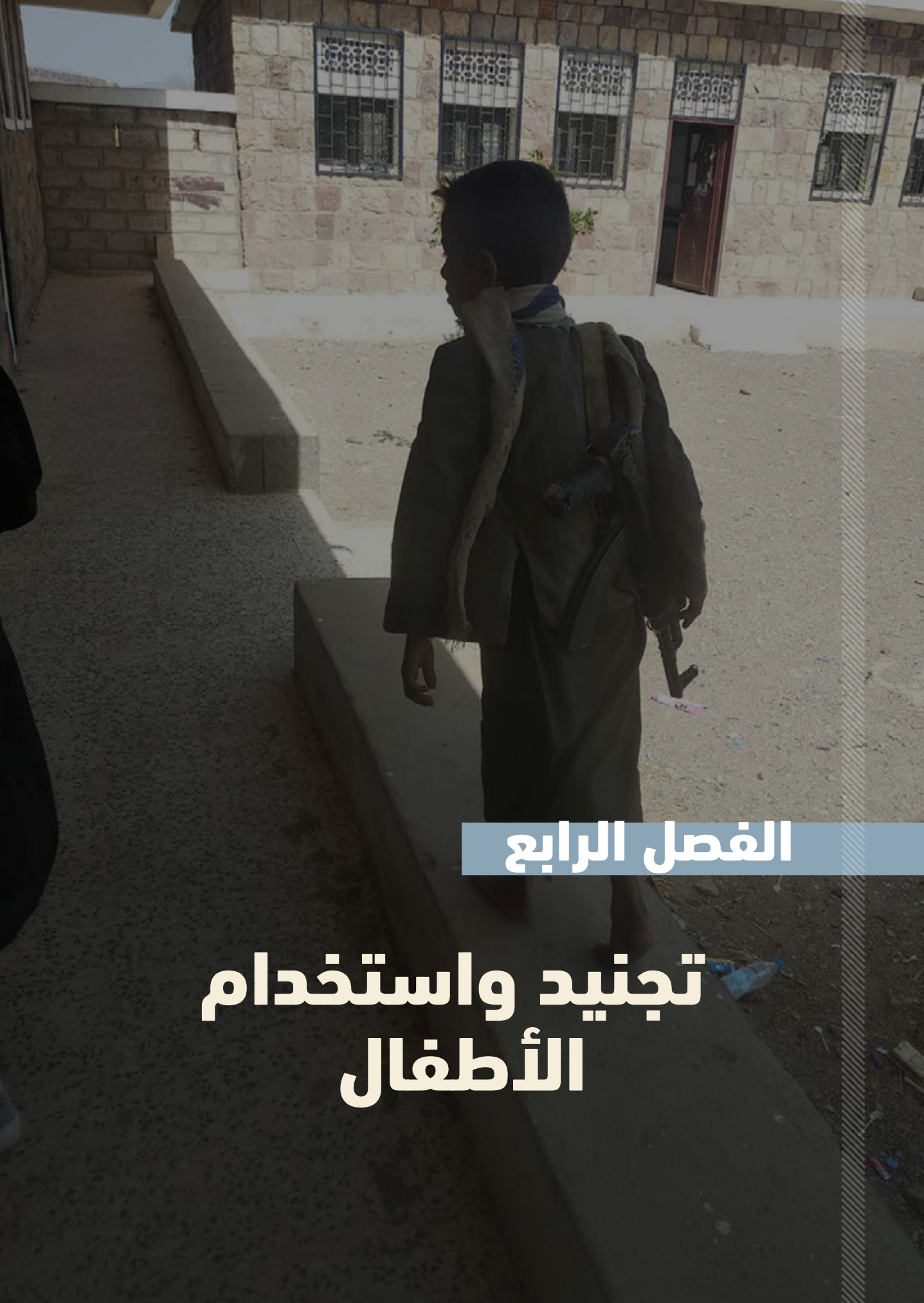

الفصل الرابع

تجنيد واستخدام الأطفال

خلال العام 2021، وثّقت «مواطنة» تجنيد 195 طفلًا، تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية تجنيد أطفال ما نسبته 80% في محافظات صعدة، وحَجّة، وذمار، والجوف، والبيضاء، وريمة، والجوف، وأمانة العاصمة، وعمران، ومارب، والضالع، وتعز، والحُديدة، وإب. وتتحمل القوات الحكومية مسؤولية تجنيد أطفال ما نسبته 9% في محافظات: مأرب، والجوف، وشبوة، ولحج، وأبين، والضالع، وحضرموت. بينما تتحمل قوات المجلس الانتقالي مسؤولية تجنيد 8% من الأطفال في محافظتَي لحج وأبين. وتتحمل القوات المشتركة مسؤولية تجنيد ما نسبته 2% في محافظتَي لحج وأبين. بينما قامت قوات التحالف بتجنيد 1% في محافظة حضرموت.

وتستمرّ جماعة أنصار الله (الحوثيين) في تجنيد واستخدام فتيات صغيرات في أعمال التفتيش الأمني وتقديم خدمات لوجستية كالطباخة والغسيل للمقاتلين، وقد وثّقت «مواطنة» تجنيد واستخدام ما لا يقل عن 33 من الفتيات الصغيرات من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين)، في عام 2020. استخدمت مواطنة المقابلات لتوثيق حوادث تجنيد الأطفال واستخدامهم. لمصلحة الأطفال؛ حجبت «مواطنة» هُوية جميع الأطفال وأولياء أمورهم في هذا الفصل.

الإطار القانوني

تحظر مبادئ القانون الدولي الإنساني تجنيد أو استخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة أو القوات النظامية؛ إذ يعتبر تجنيد الأطفال تحت سن 15 عامًا أو استخدامهم للمشاركة في العمليات القتالية، جريمةَ حرب[38]. يمكن تحميل القادة العسكريين للقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة الذين كانوا يعرفون أو كان ينبغي أن يعرفوا، المسؤوليةَ الجنائية ولم يتخذوا إجراءات فعّالة لإنهاء هذه الممارسة، كأن يقوموا على سبيل المثال بتسريح الأطفال الذين تم تجنيدهم.

ويؤكّد قانون حقوق الطفل اليمني على عدم إشراك الأطفال إشراكًا مباشرًا في الحرب، وعدم تجنيد أي شخص لم يتجاوز سن الثامنة عشرة[39].

38 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تم تبنيه في روما، وتمت صياغته في 17 يوليو/ تموز 1998، المادة (8)، الفقرة (26).

39 المادة (45)، قانون حقوق الطفل اليمني لعام 2000.

بعض الأمثلة:

يوم الأربعاء، 15 ديسمبر/ كانون الأول 2021، تم استقطاب طفل يبلغ من العمر 12 سنة/ ذكر، من قِبل جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وتجنيده في نقطة تفتيش أمنية في مديرية رداع، محافظة البيضاء، بعد أن هرب من منزل أعمامه نتيجة لسوء معاملتهم له.

قال أحد شهود العيان (45 سنة)، لـ«مواطنة»:

> «الأطراف المتنازعة استغلت ضعف الأطفال التائهين، فيلعبون ويضحكون عليهم، ويُغرحونهم بحمل السلاح، ويدفعون بهم إلى التهلكة»[40].

يوم الخميس، 18 فبراير / شباط 2021، غادر طفل يبلغ من العمر 16 عامًا/ذكر، منزله بمدينة المكلا، محافظة حضرموت، بعد أن تم تجنيده من قبل قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا، متوجهًا إلى منفذ الوديعة بمديرية العبر، محافظة حضرموت، للالتحاق بمعسكر الاستقبال على الحدود اليمنية السعودية. وفي يوم السبت، 19 يونيو/ حزيران 2021، تعرض الطفل لإصابات في الحوض أدّت إلى شلل نصف دائم جراء هجوم طائرات مسيرة تتبع جماعة أنصار الله (الحوثيين) على الموقع الذي كان فيه الطفل.

قال شاهد عيان (32 سنة)، لـ«مواطنة»:

> «الحرب ليست مخيمات مدرسية حتى يذهب الطفل ويعود سالمًا، هذه معسكرات وجماعات مسلحة تتقاتل فيما بينها، والإصابة واردة في كل دقيقة»[41].

40 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، بتاريخ 24 يناير/ كانون الثاني 2022.

41 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، بتاريخ 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.

في منتصف مايو/ أيار 2020، تم تجنيد طفلٍ يبلغ من العمر (16 سنة) في معسكر الخنجر بمديرية خب والشعف، محافظة الجوف، من قبل قوات حرس الحدود التابعة للحكومة المعترف بها دوليًّا، وفي 20 سبتمبر/ أيلول 2021 قُتل الطفل جراء انفجار لغم أرضي.

قال ابن عم الضحية (22 سنة)، لـ«مواطنة»:

> «كل يوم ونحن نفقد قريبًا وصديقًا، من هذه الحرب الملعونة، نريد أن تنتهي، يكفينا مآسٍ»[42].

42 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع ابن عم الضحية الطفل المجند، بتاريخ 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

الفصل الخامس

منع وصول المساعدات الإنسانية

في عام 2021، كما في كل عام مضاف إلى زمن الحرب، يتحمّل السكان المدنيّون أعباء إضافية في سبيل توفير الاحتياجات الضرورية للعيش، وأدّت هذه الانتهاكات من قبل الأطراف المتحاربة إلى مفاقمة الأوضاع الإنسانية الصعبة، في بلدٍ يمرّ بأسوأ أزمة إنسانية في العالم[43].

وثّقت "مواطنة" خلال العام 2021، ما لا يقل عن 94 واقعة لإعاقة أطراف النزاع وصولَ المعونات الإنسانية والمواد الأساسية إلى المدنيين. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤوليةَ حيال 80 واقعة في محافظات: صعدة، وحَجّة، والجوف، والمحويت، والبيضاء، وعمران، وريمة. فيما اقترفت القوات الحكومية 5 وقائع في محافظات: تعز، ولحج، وحضرموت. وتُلقى المسؤولية في 8 وقائع على المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا في محافظة لحج، وعدن، وحضرموت، وأبين. فيما تتحمل القوات المشتركة المدعومة إماراتيًّا واقعة واحدة في محافظة تعز. إضافة إلى ذلك؛ تفاقمت الأزمة الإنسانية بفعل القيود التي فرضها التحالف على دخول المشتقات النفطية إلى المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، حيث تمثّل هذه المشتقات مصدرًا حيويًّا للقطاع الصحي والخدمي. ولا يزال التحالف مستمرًّا في إغلاق مطار صنعاء أمام الرحلات التجارية.

إضافة إلى ذلك؛ تفاقمت الأزمة الإنسانية بفعل القيود التي فرضها التحالف على دخول المشتقات النفطية إلى المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، حيث تمثّل هذه المشتقات مصدرًا حيويًّا للقطاع الصحي والخدمي. ولا يزال التحالف مستمرًّا في إغلاق مطار صنعاء أمام الرحلات التجارية.

كما ساهمت الأطراف المتحاربة في الكارثة الإنسانية في اليمن بطرق أخرى، حيث تتجلى المظاهر الأسوأ للنزاع في انهيار البنية التحتية الخدمية والتدهور الحادّ في المؤشرات الاقتصادية والمالية، وعلى رأس هذه المشكلات عجز البنك المركزي اليمني عن دفع مرتبات المتقاعدين والموظفين في الخدمة المدنية[44]. وتتسبّب القيود المفروضة من قبل التحالف بقيادة السعودية والإمارات على دخول الواردات من الغذاء والوقود إلى الموانئ اليمنية في زيادة المعاناة التي يتجرعها المدنيون[45]، فيما نتج تدهور في الوضع الإنساني عن الحصار الجوي واستمرار إغلاق مطار صنعاء الدولي أمام الرحلات التجارية والإنسانية.

وعلى صعيد متصل، قامت أطراف النزاع على الأرض، كجماعة أنصار الله (الحوثيين) والقوات الحكومية التابعة للرئيس هادي، بفرض إتاوات وإجراءات بيروقراطية معقّدة تعيق مرور التدفقات التجارية والمساعدات الإنسانية، وساهمت في ارتفاع الأسعار، وقلّصت توافر السلع الأساسية مثل الوقود[46]،

43 موقع الأمم المتحدة، «اليمن»، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/9MQWo

44 يبلغ عدد موظفي القطاع العام حوالي مليون ومئتين وخمسين ألف موظف، لمزيد من المعلومات انظر: «تضخم يفوق القدرات المالية: الحاجة إلى إصلاح نفقات رواتب القطاع العام»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/7kPI0

45 تقرير فريق الخبراء البارزين الإقليميين والدوليين بشأن اليمن، 3 سبتمبر/ أيلول 2019، ص 266، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/Q8Kv3

46 نفس المرجع السابق، ص 270.

ومارست قيودًا معقدة على موظفي المنظمات الإنسانية، تحول دون الحركة بانسيابية في مختلف المناطق في البلد.

وفي تقرير مشترك لمنظمات إغاثية أممية، «فمن المتوقع أن يعاني ما يقرب من 2.3 مليون طفل دون سن الخامسة في اليمن، من سوء التغذية الحاد خلال عام 2021، وأن يعاني 400 ألف طفل منهم من سوء التغذية الحادّ الوخيم مع إمكانية تعرّضهم للوفاة في حال عدم حصولهم على العلاج بصورة عاجلة»[47].

تفريغ مساعدات إنسانية في مدرسة بمخيم الغويرق - التحيتا – الحديدة

الإطار القانوني

يتحتم على أطراف النزاع السماحُ بالمرور السريع للمساعدات الإنسانية للمدنيين المحتاجين، وعدم التدخل فيها بشكل تعسفي، وضمان حرية حركة العاملين في المجال الإنساني، والتي لا يمكن تقييدها إلا مؤقتًا لأسباب تتعلق بضرورة عسكرية مُلِحّة.

يُحظر استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. وبموجب القانون الإنساني الدولي؛ فإنّ تجويع المدنيين كأسلوب حرب يشمل، لهذا الغرض، مهاجمة أو تدمير أو إزالة الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين أو جعلها عديمة الفائدة، مثل مخازن الأغذية، والمناطق الزراعية لإنتاج المواد الغذائية والمحاصيل، والماشية، ومنشآت مياه الشرب والإمدادات، وأعمال الري.

47 "وكالات أممية: سوء التغذية الحادّ يهدّد حياة 2.3 مليون طفل دون سن الخامسة في اليمن»، الأمم المتحدة، 12 فبراير/ شباط، متاح على الرابط: https://2u.pw/w1TLq

إنّ تجويع المدنيين عمدًا من خلال حرمانهم من الاحتياجات التي لا غنى عنها لبقائهم أو من خلال تعمد عرقلة المساعدات الإنسانية يعد جريمة حرب. كما تمّت إضافة هذا الانتهاك مؤخرًا إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية باعتباره جريمة حرب في النزاعات المسلحة غير الدولية.

بعض الأمثلة:

في يوم الأحد، 1 أغسطس/ آب 2021، عند حوالي 3:00 مساءً، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيين) بمنع منظمة دولية في محافظة صعدة، مديرية مدينة صعدة - منطقة المعلا، من تنفيذ مشروع توزيع المساعدات الغذائية للمعاقين، وبالشراكة مع منظمة محلية، حيث قامت الجماعة بتغيير أسماء المستفيدين ضمن مشروع الأمن الغذائي، ولم تتمكن المنظمة المحلية من صرف المرحلة الخامسة ضمن مشروعها، وكان مقرّر أن يستفيد منها 200 شخص معاق. وتم تحويل السلال الغذائية إلى مديرية حيدان، معقل جماعة أنصار الله «الحوثيين» (منطقة ولد عياش).

قال محمد أحمد (اسم مستعار – 44 سنة):

«تم تحويل المساعدات إلى عزلة ولد عياش، بعد أن كانت من نصيب مكتب المعاقين، وصرفت غصبًا عنّا، بحُجّة أنّ أهالي منطقة ولد عياش متضرِّرون من الحرب، وبسبب الضغوط الرهيبة التي تعرّضنا لها، اضطررنا إلى أن نقوم بعملية الصرف، كما تلقّينا تهديدات بأنه سوف يتم توقيف أغلب مشاريعنا هناك»[48].

في يوم الأحد، 13 يونيو/ حُزيران 2021، عند حوالي الساعة 12:30 مساءً، في السائلة الكبيرة من مديرية موزع وبالقرب من قرية الحدّ، على بُعد حوالي 5 كم إلى الشمال الشرقي من مركز مديرية موزع – محافظة تعز، قام خمسة مسلحين يرتدون ملبوسات مدنية على متن سيارة «بيك-أب/ تويوتا» بإيقاف عاملَي إغاثة يتبعان منظمة دولية كانا على متن سيارة مدنية؛ وقد أجبروهما على النزول من السيارة، وبعد أن فشلوا في اختطاف الضحايا، قاموا بنهب السيارة

48 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد عاملي الإغاثة، بتاريخ 17 أغسطس/ آب 2021.

عنوة؛ ونهب كل ما بحوزتهما. تمت عملية التقطع والنهب في منطقة تحت سيطرة القوات المشتركة المدعومة إماراتيًّا.

قال مراد أحمد (اسم مستعار – 30 سنة):

«عندما أوقفونا سألونا من نكون، فقلنا: نحن نتبع منظمة دولية، فأمرونا أن نرجع إلى الوراء؛ ونركن سيارتنا بجوار سيارتهم، وهنا بدأت أشعر بخوف شديد بعد أن كنت أشك بهم، ثم أمرونا بالنزول من السيارة بداعي التفتيش، وكانت تصرفاتهم مربكة وغير طبيعية، عندها تيقّنت أنهم قُطّاع طرق»[49].

في يوم الخميس، 21 يناير/ كانون الثاني 2021، عند حوالي الساعة 6:00 صباحًا، قامت قوات المجلس الانتقالي باحتجاز شاحنات المساعدات الإنسانية المقدمة من منظمة الغذاء العالمي بنقطة عسكرية بمنطقة البويب، شمال مديرية الملاح، محافظة لحج، وتستهدف المساعدات 47 مدرسة تعليم أساسي بمختلف مناطق مديرية ردفان، محافظة لحج، وكانت تلك المساعدات توزع يوميًّا لـ16555 طالبًا وطالبة.

قال علي سلطان (اسم مستعار - 39 سنة):

«قامت قوات الحزام الأمني - الجناح الأمني للمجلس الانتقالي، باحتجاز تلك المساعدات لغرض فرض أن يتم توزيع المساعدات عبرهم وبإشرافهم وبخطة أخرى فرضتها سلطة المجلس الانتقالي في المديرية»[50].

في يوم الإثنين، 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، قرابة الساعة 9:00 صباحًا، قامت القوات الحكومية بواسطة مندوبيها، بالتدخل في عمليات توزيع 2000 سلة غذائية مقدّمة من منظمة دولية ليتم توزيعها للمستفيدين في ثلاثة أحياء سكنية بمديرية غيل باوزير، محافظة حضرموت،

49 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد عاملي الإغاثة، بتاريخ 28 يونيو/ حزيران 2021.

50 مقابلة مع شاهد أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، بتاريخ 26 يناير/ كانون الثاني 2021.

بأن فرضوا مناطق معينة من قبلهم للحصول على السلال الغذائية، وقاموا بإسقاط أسماء من الكشوفات، وحرمان مستفيدين تنطبق عليهم شروط ومعايير المنظمة المانحة، وسرقة شاحنة السكر من السلال التي وزّعت في اليوم الأول من التوزيع، وحرمان ثلاث مناطق سكنية من المساعدات بشكل كلي، الأمر الذي نتج عنه حرمان أكثر من 300 أسرة مستحقة لهذه المساعدات.

قال محسن حسن (اسم مستعار - 35 سنة):

«حرمت القوات الحكومية مناطق بأكملها من المساعدات الإنسانية، من هذه المناطق: مربع الحسن البصري، ومربع شرق باعمر في حي المستقبل، ومربع باحميد في حي 22 مايو، 50 أسرة فقط في هذا الحي حصلت على المساعدات من إجمالي 250 أسرة. كان هناك توزيع غير عادل للمساعدات الإنسانية، هناك محاباة وتلاعب بالكشوفات لا ينكرها إلّا مفتري»[51].

مواد اغاثية، منطقة الثلث-حيس-الحديدة

51 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد، بتاريخ 5 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

الفصل السادس

الاحتجاز التعسفي

خلال العام 2021، وثّقت «مواطنة» اعتقال 297 ضحية من المدنيين، من بينهم 15 طفلًا و14 امرأة. حيث أقدمت جماعة أنصار الله (الحوثيين) في المحافظات التي تسيطر عليها، على ارتكاب 125 واقعة احتجاز تعسفي في محافظات: ذمار، وعمران، والبيضاء، والمحويت، وحَجّة، والضالع، وصعدة، والجوف، والحُديدة، وتعز، وإب، ومأرب، وريمة، وصنعاء، وأمانة العاصمة، كما وثّقت «مواطنة» اعتقال 108 احتجازات تعسفية، نفّذتها القوات الحكومية في محافظات: مأرب، وشبوة، وتعز، ولحج، والضالع، وحضرموت. بينما تقع المسؤولية على قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا، في اعتقال 48 ضحية احتجاز تعسفي في محافظات: عدن، ولحج، والضالع، وحضرموت. في حين تتحمل قوات النخبة الحضرمية المدعومة إماراتيًّا المسؤوليةَ في اعتقال 16 ضحية.

واحتُجز المعتقلون في سجون رسمية وغير رسمية وسرية. كما استخدمت الأطرافُ المتحاربة الاحتجازات كوسيلة لمضايقة الخصوم وفرض إرادتهم على السكان في المناطق الواقعة تحت سلطاتهم.

الإطار القانوني

يحظر كلٌّ من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الاحتجازَ التعسفي، سواء أثناء النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية، وتنص العهود الدولية على أنه لا يجوز إخضاع أحدٌ للاحتجاز أو الاحتجاز التعسفي. فضلًا عن المادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية -الذي يعتبر اليمن من الدول الموقعة عليه- على أنّه «لا يجوز حرمان أحدٌ من حريته إلا لأسباب ينصّ عليها القانون وطبقًا للإجراءات المقررة فيه».

فيما أشارت لجنة حقوق الإنسان أنّه لا يجوز للدول التحجج بحالة الطوارئ لتبرير الاحتجاز التعسفي. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك سببٌ وجيه للاحتجاز، سواء للاحتجاز الأولي أو لغرض استمرار الاحتجاز. لمنع الاحتجاز التعسفي، فإنّ هناك التزامًا بإبلاغ الأشخاص بأسباب احتجازهم، وتقديمهم على الفور إلى القضاء، وإتاحة الفرصة لهم للطعن في قانونية احتجازهم.

وينص الدستور اليمني على الضمانات الأساسية الخاصة بإجراء العدالة الجنائية، كما يحدّد أيضًا أنّه «كل من يُقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة، يجب أن يقدَّم إلى القضاء خلال أربعة وعشرين ساعة من القبض عليه على الأكثر»[52]، وأنّ «القضاة وحدهم يحقّ لهم تمديد أمر القبض لما يتجاوز فترة الأيام السبعة الأولى». وينصّ قانون العقوبات اليمني أيضًا على فرض عقوبة السجن لفترة تصل إلى خمسة أعوام بحق المسؤولين الذين يحرمون الأشخاص من حرياتهم بالخطأ.

52 قانون الإجراءات الجزائية، قرار جمهوري بالقانون رقم (13) لسنة 1994، المادة رقم (76).

بعض الأمثلة:

في يوم الجمعة، 15 يناير/ كانون الثاني 2021، عند الساعة 12:00 مساءً، قام سبعة مسلحين ينتمون لجماعة أنصار الله (الحوثيين) ويرتدون زيًّا شعبيًّا، باعتقال الطفل سعيد محسن (اسم مستعار - 13 سنة) من منزله في مديرية رحبة - محافظة مأرب، وتم نقله إلى سجن في منطقة السوادية، بمحافظة البيضاء، على خلفية اتهامه برفع إحداثيات لطيران التحالف بقيادة السعودية والإمارات في منطقة علفا - رحبة.

قال أحد شهود العيان (32 سنة)، لـ«مواطنة»:

«تحرك الطقم العسكري التابع للحوثيين إلى منزل الطفل، وقالوا: إنه مطلوب أمنيًّا ونريد التحقيق معه. الولد سمعهم يقولون هذا الكلام وانطلق إلى عند جده وتمسك في ثوبه، قال: لا تسلّمني لهم يا جد، وهو يبكي وقابض بيد جده»[53].

بعد يومين من الاحتجاز، أطلق سراحه بضمانة من جده.

في يوم الخميس، 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، عند حوالي الساعة 12:30ظهرًا، في مدخل مدينة مأرب، بمحافظة مأرب، قامت نقطة تفتيش أمنية تابعة للقوات المعترف بها دوليًّا، بتوقيف أنور صالح (20 سنة)، وإخضاعه للتحقيق لمعرفة سبب دخوله إلى مدينة مأرب، كما تم أخذ ما بحوزته من نقود وهاتفه الشخصي وتفتيشه، واحتجازه لمدة ثلاثة أيام، في منزل متنقل خلف نقطة التفتيش التي تقع في الصحراء على المدخل الشمالي لمدينة مأرب.

53 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، بتاريخ 11 فبراير/ شباط 2021.

قال أنور لـ«مواطنة»:

«قالوا إنّهم وجدوا فيديوهات للحوثيين في تلفوني ومراسلات مع قيادات حوثية، وهي زوامل ومراسلات عادية مع أحد أبناء المنطقة كان يعمل مع الحوثيين في جبهة الساحل في الحُديدة، سألته في الخاص بالوتس آب: أين أنت وايش تعمل وكيف حالك ومتى ستعود إلى منزلك...، لكنهم احتجزوني في ظروف صعبة واتهموني بأني قيادي حوثي»[54].

أفرج الجنود عن أنور، شريطة أن يعود أدراجه إلى صنعاء.

في يوم الثلاثاء، 9 مارس/ آذار 2021، عند حوالي الساعة 1:00 فجرًا، بمديرية البريقة، محافظة عدن، أقدمت قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا، مكونة من أربع سيارات عسكرية (بيك-أب/ تويوتا) وسيارة شرطة، باقتحام منزل سمير قاسم (اسم مستعار - 53 سنة)، واعتقاله بتهمة الإرهاب.

قال سمير لـ«مواطنة»:

«بعد اقتحام المنزل، كنت نائمًا تحت ناموسية، حماية من البعوض، وعلى الفور، قاموا بضربي بسلاح كلاشنكوف في رأسي. كان الدم يتصبب من على رأسي إلى وجهي وملابسي، بعد أن عصبوا شالًا على عيوني. في المعتقل بدأ التحقيق معي، بسؤال: ما انتماؤك السياسي؟ قلت له بوضوح: عضو في حزب الإصلاح، رد عليّ: هاه هذا المطلوب!»[55].

أفرج عن سمير صباح يوم الأحد، 28 مارس/ آذار 2021.

54 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الانسان مع الضحية، بتاريخ 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.

55 "مقابلة" أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية، بتاريخ 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.

الفصل السابع

الاختفاء القسري

خلال العام 2021، وثّقت «مواطنة» اختفاء 141 ضحية من المدنيين، من بينهم 8 أطفال وامرأة. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية في اختفاء 49 ضحية في محافظات: ذمار، وإب، والحُديدة، وأمانة العاصمة، وتعز، وحَجّة، وصعدة، والبيضاء، وعمران. كما تتحمل القوات الحكومية التابعة لهادي المسؤولية في اختفاء 40 ضحية في محافظات: مأرب، وتعز، والمهرة، وحضرموت، وشبوة، فيما تتحمل التكوينات المسلحة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي والمسنودة إماراتيًّا، المسؤوليةَ في 33 ضحية في محافظات: عدن، والضالع، ولحج. وتقع المسؤولية على النخبة الحضرمية المدعومة إماراتيًّا في اختفاء ضحية واحدة في محافظة حضرموت. كما قامت القوات الإريترية باعتقال وإخفاء 18 صيّادًا يمنيًّا، قبالة سواحل محافظة الحُديدة.

ويعاني المختفون قسريًّا في اليمن فظائعَ جسيمة داخل أقبية السجون، وفي الغالب تقوم أطراف النزاع في اليمن بإخفاء المدنيين قسريًّا بدوافع الاشتباه بانتسابهم إلى تنظيمات معادية أو تجريم انتمائهم السياسي أو تبني آراء مناهضة. ومن الواضح أنّ أحد الأسباب الأولية لظاهرة تفشي انتهاك الاختفاء القسري، هو شعور أطراف الحرب أنّهم في مأمن عن المساءلة وسبل الإنصاف، على الرغم من كون الاختفاء القسري يعدّ انتهاكًا جسيمًا قد يرقى إلى جريمة حرب، وتتعدى الأضرار المترتبة على الضحايا لتطال عائلاتهم وأصدقائهم والمجتمع ككل.

وفي مسعى منها للحدّ من استمرار أطراف النزاع في ممارسة الاختفاء القسري، تقدّم «مواطنة» دعمًا قانونيًّا لمتابعة قضايا المختفين قسريًّا، وتبذل جهودًا للضغط على أطراف النزاع في سبيل الكشف عن مصيرهم والسماح لذويهم بزيارتهم وإحالتهم إلى القضاء، وَفقًا للإجراءات القانونية. ما يزال بعض الضحايا الذين تتابع «مواطنة» حالاتهم، قيدَ الاختفاء القسري.

الإطار القانوني

يُحظر الاختفاء القسري أثناء النزاعات المسلحة. وتنتهك حالات الاختفاء القسري أو تهدّد بانتهاك مجموعة من قواعد القانون الدولي الإنساني المنطبقة على النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على حدٍّ سواء، بما في ذلك حظر الاحتجاز التعسفي والتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية والقتل داخل أماكن الاحتجاز. ويتعين على الأطراف المتنازعة اتخاذ خطوات لمنع حالات الاختفاء أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية، بما في ذلك تسجيل أسماء المحتجزين، ويجب أن تتخذ جميع التدابير الممكنة للكشف عن مصير الأشخاص المفقودين نتيجة للنزاع وتزويد أفراد أسرهم بمعلومات عن مصيرهم.

بموجب نظام روما الأساسي، المعاهدة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية، تشكّل الممارسة الممنهجة للاختفاء القسري جريمةً ضدّ الإنسانية. فيما يعدّ أخذ الرهائن، أو ضبط أو احتجاز أي شخص، أو التهديد بقتله، أو إصابته أو الاستمرار في احتجازه لإجبار طرف ثالث على القيام أو الامتناع عن القيام

بفعل شيء كشرط للإفراج عنه أو من أجل سلامته؛ يعدّ أيضًا جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي.

لا يجرّم القانون اليمني الاختفاء القسري على هذا النحو، ولم يصادق اليمن على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ومع ذلك، فإنّ القراءة الشاملة للمبادئ الدستورية والقانونية المنصوص عليها في الدستور اليمني فيما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك ما يتعلق بالاحتجاز التعسفي والتعذيب، توضح أنّها تحظر هذه الممارسة. وينبغي على اليمن المصادقة على الاتفاقية ومواءمة القانون المحلي مع أوجه الحماية المنصوص في القوانين الدولية.

بعض الأمثلة:

في يوم الأربعاء، 17 مارس/ آذار 2021، قرابة الساعة 1:05 فجرًا، قام جنود يتبعون قوات الأمن الخاصة التابعة للقوات الحكومية المعترف بها دوليًّا، وعددهم 4 جنود يستقلون زورقًا بحريًّا يتبعون معسكر المجدحة المحاذي لميناء قنا المحلي بمنطقة بئر علي بمديرية رضوم – محافظة شبوة، باعتقال 14 صيّادًا، بينهم 7 أطفال، وإخفائهم قسريًّا لمدة يومين، وذلك عندما كانوا يمارسون الصيد على بُعد حوالي عشرة كيلو مترات من شاطئ منطقة بئر علي، وقد قام الجنود بالتحفُّظ على القوارب والهواتف النقالة.

قال أحد العاملين في جمعية الصيادين (48 سنة)، لـ«مواطنة»:

> «بعد أن قامت السلطات في محافظة شبوة بافتتاح ميناء قنا، أصبح الوضع كارثيًّا بالنسبة للصيّادين، كانت الناس هنا تعيش من البحر، أمّا الآن فلا يستطيعون أن يصطادوا مثلما كانوا في السابق، بسبب اعتقال الصيادين وحظر الصيد في الكثير من الأماكن»[56].

تم إطلاق سراح الصيادين في يوم الجمعة، 19 مارس/ آذار 2021.

56 "مقابلة" أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، بتاريخ 11 أبريل/ نيسان 2021.

في يوم الأربعاء، 14 أبريل/ نيسان 2021، حوالي الساعة 04:30 صباحًا، داهمت قوة أمنية مكونة من 6 مركبات عسكرية (بيك-أب/ تويوتا) ومركبة عسكرية مدرّعة تتبع قوات المجلس الانتقالي منطقة كابوتا مديرية المنصورة محافظة عدن، منزلَين سكنيَّين، وقامت باعتقال مدنيَّين وطفل (14سنة/ ذكر)، حيث قاموا بتفتيشهم ومصادرة هواتفهم النقالة وبعض النقود وحافلة يملكها أحد المعتقلين.

قال أخو أحد الضحايا (25 سنة)، لـ«مواطنة»:

«بعد ترويع أمي وأختي وزوجة أخي، ومحاولة اقتحام البيت بالقوة الغاشمة، ما يزال أخي مختفيًّا قسريًّا، وكذلك جاري، ولم نرَهما، ولم يخبرنا أحد بسبب اعتقالهم، ولم نسمع عنهم أيَّ أخبار مطمئنة حتى هذه اللحظة. أخي عائل أسرته، وقد تم أخذ حافلته التي يعيل بها أسرته، فهو أب لأربعة أطفال وزوجته حامل»[57].

تم إطلاق سراح الطفل في يوم السبت، 24 أبريل/ نيسان 2021، بينما لم تتمكن «مواطنة» من معرفة مصير الضحيتين، وهل ما يزالان قيد الاختفاء القسريّ حتى اللحظة.

في يوم الإثنين، 5 يوليو/ تموز 2021، عند حوالي الساعة 05:40عصرًا، أقدمَ قرابةُ 5 أفراد تابعين لجماعة أنصار الله (الحوثيين)؛ اثنان منهم يرتدون بزّات عسكرية، وثلاثة ملبوسات مدنية، كانوا على متن مركبة (بيك-أب/ تويوتا)- على اختطاف أمين المسوري (اسم مستعار - 40 سنة) من مقرّ عمله في أحد المصانع التجارية، في منطقة شارع تعز، مديرية السبعين، أمانة العاصمة صنعاء. اقتيد أمين إلى سجن الأمن والمخابرات، حيث ظل مخفيًّا هناك مدة ثلاثة أشهر.

57 "مقابلة" أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2021.

قال أحد أقارب الضحية (39 سنة)، لـ«مواطنة»:

«على الرغم من متابعتنا الحثيثة للجهات الأمنية من أجل معرفة مكان اعتقال أمين، لم نتمكن من تحديده. بعد ثلاثة أشهر من اعتقاله اتصل بنا وأبلغنا بأنّه في سجن الأمن والمخابرات وأخبرنا بموعد زيارته. بعد الالتقاء به، أفاد بأنّه لم يتم التحقيق معه أو اتهامه بأيّ شيء في سجن الأمن والمخابرات»[58].

58 «مقابلة» أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد أقارب الضحية، بتاريخ 15 فبراير/ شباط 2022.

”

كانت الزنزانة الأولى أشبه بحظيرة أغنام، كانت ملأى ببقايا الأكل وبول، ومتسخة جدًّا، ثم نقلت إلى زنزانة صغيرة جدًّا 1*2م، غارقة في العتمة. أثناء التحقيق كانوا يرشّونني بماء ثلج والجو بارد، ويقومون بضربي بحبل قويّ على ظهري. كما كان اثنان من الجنود يمسكونني من يدي ويربطونني بحبل من كلتا يدي ويعلقوني، وكانوا يضعون تحت قدمي علب فاصوليا مسنّنة بشكل حادٍّ حتى إذا تعبت وارتخت يدي أضع قدمي عليها وتجرحني، لقد جرحت قدمي كثيرًا.

“

الفصل الثامن

التعذيب

خلال عام 2021، وثّقت «مواطنة» تعذيب 56 ضحية من المدنيين، من بينهم 6 أطفال وامرأة، منهم 23 ضحية تتحمل مسؤولية تعذيبهم قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا، نتج عنها وفاة 4 ضحايا في محافظات: عدن، وأبين، ولحج، والضالع، وحضرموت. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية تعذيب 11 ضحية، نتج عنها وفاة ضحية، في محافظات: صعدة، وصنعاء، وحَجّة، والبيضاء، والحُديدة، وعمران. كما تقع المسؤولية على القوات الحكومة المعترف بها دوليًّا، في تعذيب 22 ضحية، في محافظات: شبوة، ومأرب، وحضرموت، ولحج، وتعز، وأدّى إلى وفاة 4 ضحايا.

وثّقت «مواطنة» أساليبَ مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة من قبل الأطراف المتنازعة، مستخدمة الضرب المبرح بالهراوات، والقضبان المعدنية، والصعق بالكهرباء، والركل، والصفع، والحرق، والإيهام بالغرق، والحشر في غرف ضيقة، وتقييد اليدين إلى الخلف، وغيرها من ضروب المعاملة المهينة والحاطّة من الكرامة. كما وثّقت «مواطنة» حرمانَ أشخاص من الرعاية الطبية اللازمة، بعد إصابتهم بسبب التعذيب وسوء المعاملة.

استمرار ممارسة التعذيب في أماكن الاحتجاز من قبل كل الأطراف، تأتّى بفعل تفشي سياسة الإفلات من العقاب، مصدرها عرقلة الأطراف المتنازعة لمساعي المساءلة والأحكام القانونية الواجبة، وغياب سبل الانتصاف وإحالة الجناة إلى المحاسبة.

الإطار القانوني

يحظر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التعذيبَ وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة، ولا يبرره تحت أي ظرف. وقد خصصت المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لحظر التعذيب. وتنص المادة (3) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 تحديدًا على حماية الأشخاص المحتجزين، ويشمل ذلك المدنيين والمقاتلين الأسرى، من «الاعتداء على الحياة، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب»، وكذلك «الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطّة من الكرامة».

وتحدد اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة مجموعة من المقتضيات على الدول لمنع التعذيب، والتحقيق فيه والملاحقة القضائية بشأنه، بالإضافة إلى كفالة سبل الانتصاف. وصادق اليمن في العام 1991، على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وينظر نظام روما الأساسي في الجرائم المرتكبة في النزاعات المسلحة غير الدولية. وعند تنفيذ التعذيب كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين، فإنّ التعذيب يُعدّ جريمة ضد الإنسانية.

بعض الأمثلة:

في 15 مارس/ آذار 2021، قرابة الساعة 2:00 بعد الظهر، في مديرية كحلان عفار- محافظة حجة، قام 10 جنودٍ ملثمين يتبعون جماعة أنصار الله (الحوثيين) على متن سيارة عسكرية (بيك-أب/تويوتا)، باعتقال سالم حسين (اسم مستعار - 23 سنة) من منزل والده، بتهمة السرقة، حيث قاموا بأخذه إلى إحدى سجون الجماعة بمدينة حَجّة، ولم يسمحوا لأحد بزيارته أو معرفة أخباره مدة 5 شهور. تعرّض سالم للتعذيب في السجن حتى الموت.

قالت سعيدة حسن (اسم مستعار - 27 سنة)، لـ«مواطنة»:

> قامت جماعة أنصار الله (الحوثيين) بمصادرة أملاك أسرة سالم بمدينة حَجّة وقالوا إنّها تابعة للدولة، رفعت أسرة سالم قضية أمام المحكمة وأبرزت أوراق ووثائق تثبت أنّ ملكية الأرض والمنازل تعود لها، لكن الجماعة أخرجتهم بالقوة وصادرت أملاكهم».

وأضافت:

> «وفي شهر أغسطس/ آب 2021، ذهب عم سالم لغرض دفع المبلغ المطلوب عليه من أجل إخراجه من السجن، فأخبره حراس البوابة أنه قد مات متأثرًا بمرض السل، وجثته موجودة في ثلاجة المستشفى، وحينما عاينت أسرة سالم الجثة قبل الدفن، بدت رقبة سالم وكأنها مذبوحة، وهناك آثار حريق في جسده وجروح عميقة من آثار التعذيب الذي تعرّض له في السجن. لربما أنّ السبب الحقيقي وراء اعتقال سالم وتعذيبه وقتله هو إجبار أهله بالتنازل عن القضية المرفوعة ضد جماعة الحوثيين؛ لأنّهم قاموا بأخذ أملاكهم وأموالهم»[59].

59 "مقابلة" أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهدة عيان، بتاريخ 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2021، عند حوالي الساعة 10:00 صباحًا، في مديرية خنفر بمحافظة أبين، قام خمسة جنود ببزّات عسكرية على متن سيارة عسكرية (بيك-أب/تويوتا) يتبعون قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا، باعتقال مروان أحمد (اسم مستعار - 20 سنة)، أثناء تواجده في منزله، وتم أخذه إلى السجن، حيث تم تعذيبه عند الاستجواب بتهمة السرقة.

قال أبو مروان (57 سنة)، لـ«مواطنة»:

«رموا ابني في السجن ظلمًا، حيث تعرّض للتعذيب الشديد مدة أسبوعين بشكل متقطع، فقد قاموا بضربه بالعصي والبنادق وصعقه بالكهرباء، وكان ذلك بسبب عداوة شخصية، كون قائدٍ عسكري يتبع المجلس الانتقالي، يسكن بجوار منزلنا ونحن على خلاف شخصي معه».

وأضاف:

«هذا القائد العسكري يستغل منصبة ونفوذه للتنكيل بنا، في العام الماضي قام باعتقال مروان وابني الأكبر، وتعذيبهما في السجن حتى سالت الدماء من رؤوسهما»[60].

نُقل مروان بعد أسبوعين من اعتقاله إلى السجن المركزي بأبين.

تم الإفراج عن مروان في 19 يناير/ كانون الثاني 2022، بمتابعة حثيثة من «مواطنة»، من خلال تقديم الدعم القانونيّ عبر محاميها.

في يوم الأحد، 3 يناير/ كانون الثاني 2021، وعند حوالي الساعة 10:30 مساء، في مديرية عتق، محافظة شبوة، قام 8 جنود ببزات عسكرية على متن سيارة عسكرية (بيك-أب/ تويوتا) يتبعون القوات الحكومية المعترف بها دوليًّا، باعتقال أمين صلاح (اسم مستعار - 37 سنة) من جوار منزله. باتهامه بالقيام بتصوير عملية اقتحام نفّذتها القوات الحكومية لمنزل مجاورٍ لسكنه. تعرّض الضحية للإخفاء القسري في أحد السجون مدة أسبوعٍ كامل، تعرض فيه للتعذيب 7 مرات أثناء التحقيق معه.

60 «مقابلة» أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع والد الضحية، بتاريخ 23 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

قال أمين ل«مواطنة»:

> «كانت الزنزانة الأولى أشبه بحظيرة أغنام، كانت ملأى ببقايا الأكل وبول، ومتسخة جدًّا، ثم نقلت إلى زنزانة صغيرة جدًّا 1*2م، غارقة في العتمة. أثناء التحقيق كانوا يرشّونني بماء ثلج والجو بارد، ويقومون بضربي بحبل قويّ على ظهري. كما كان اثنان من الجنود يمسكونني من يدي ويربطونني بحبل من كلتا يدي ويعلقوني، وكانوا يضعون تحت قدمي علب فاصوليا مسنّنة بشكل حادٍّ حتى إذا تعبت وارتخت يدي أضع قدمي عليها وتجرحني، لقد جرحت قدمي كثيرًا»[61].

أطلق سراح أمين في 30 مارس/ آذار 2021 بضمانة تجارية.

61 «مقابلة» أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية، بتاريخ 18 أبريل/ نيسان 2021.

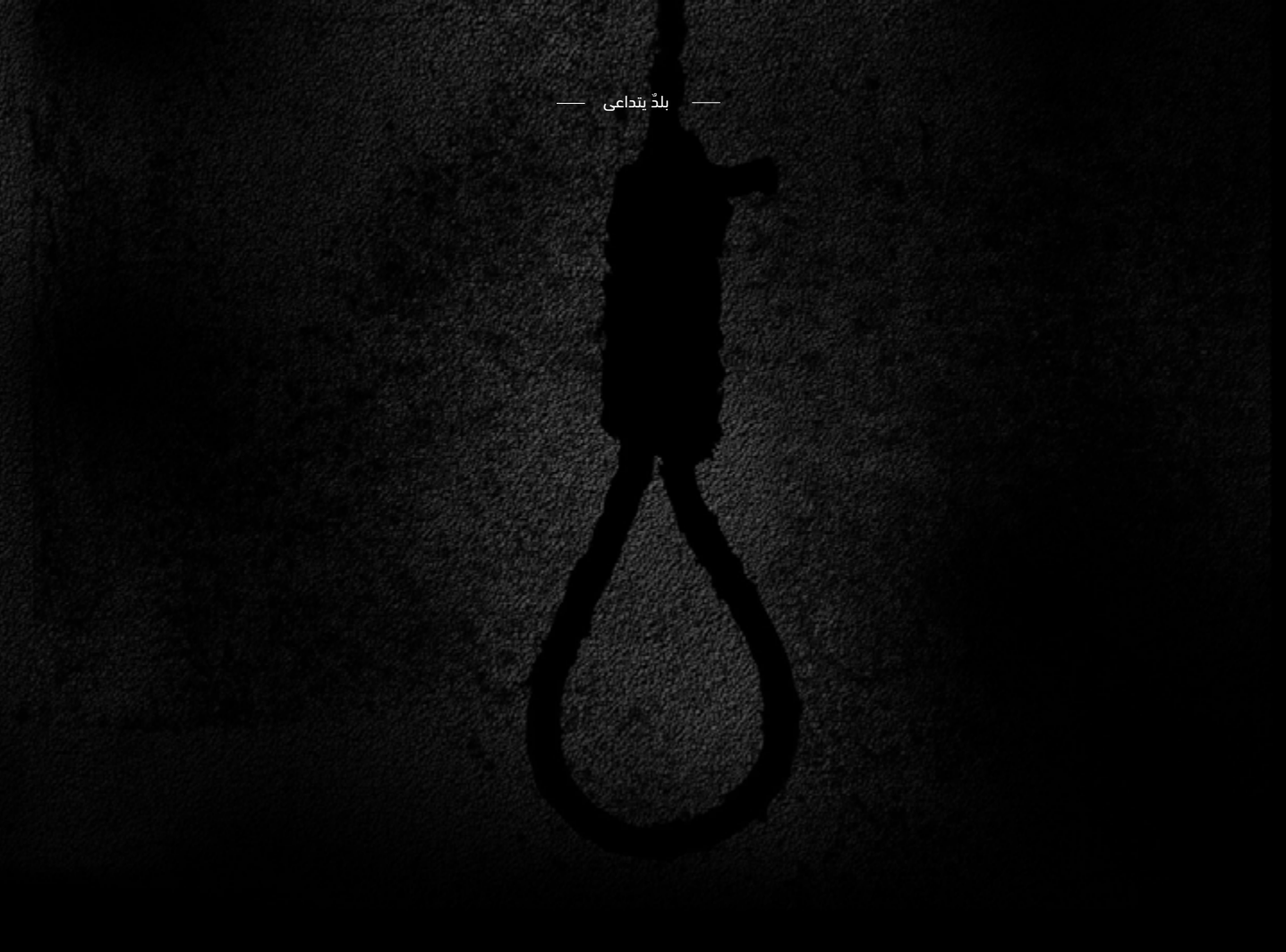

الإعدامات

في صباح يوم السبت، 18 سبتمبر/ أيلول 2021، عقب محاكمة تفتقر للحدّ الأدنى من شروط المحاكمة العادلة، أعدمت جماعة أنصار الله (الحوثيين)[62] تسعة أشخاص يُعتقَد بأن أحدهم كان قاصرًا عند الاحتجاز في قضية اغتيال القيادي في الجماعة، صالح الصماد. وتم تنفيذ حكم الإعدام بحضور عددٍ من الصحفيين ومئات من الحضور في ميدان التحرير بصنعاء، وتم التعزير بالهتاف والرقص، في محاولة مرعبة لتطبيع القتل وتحويله إلى ما يشبه الاحتفال.

62 "جماعة أنصار الله (الحوثيين) تنفذ عملية إعدام وحشية بعد محاكمات جائرة في المحكمة الجزائية المتخصصة"، الخميس 23 سبتمبر/ أيلول 2021، مواطنة لحقوق الإنسان، متاح على الرابط: https://2u.pw/bmARh

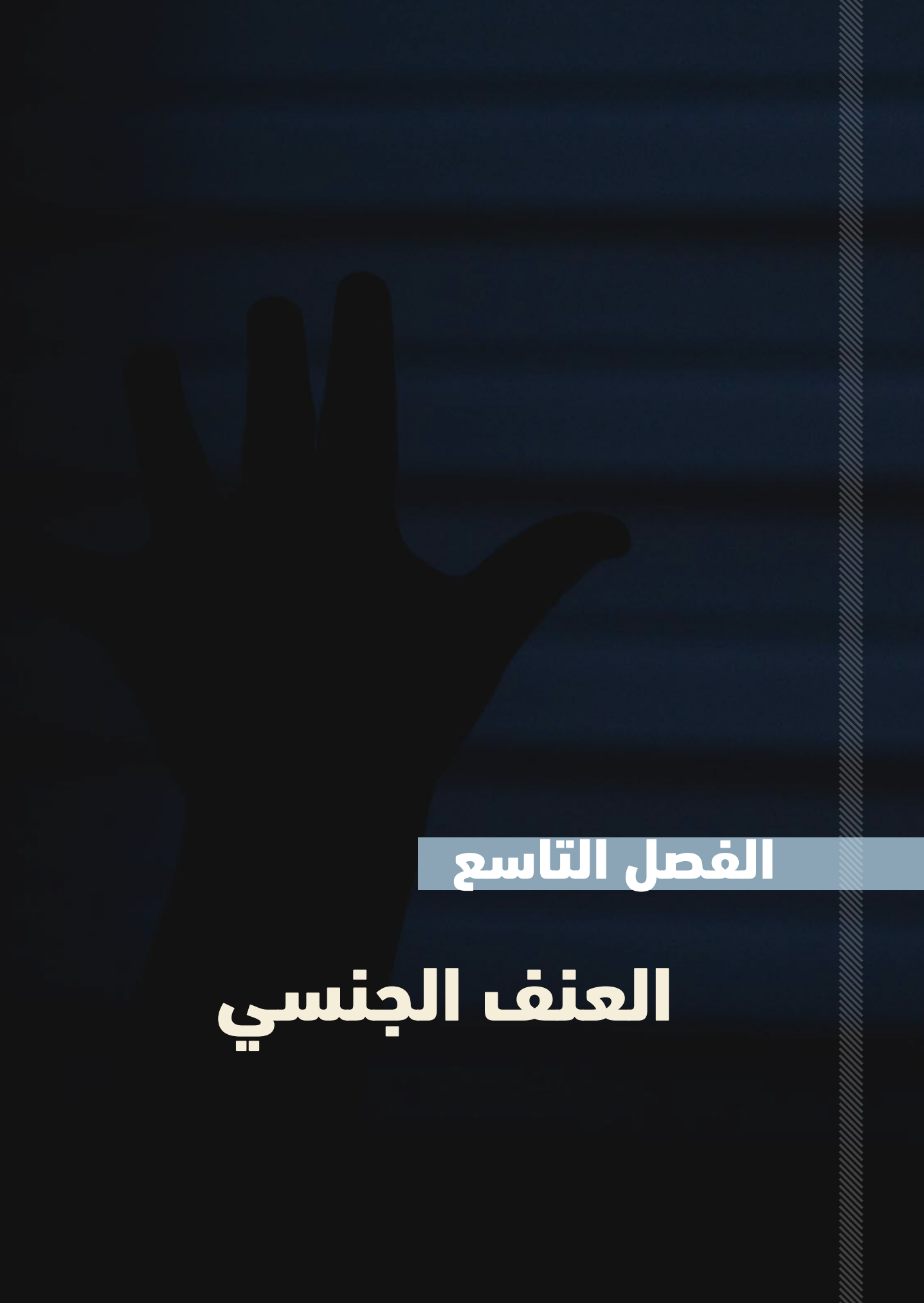

الفصل التاسع

العنف الجنسي

في العام 2021، وثّقت «مواطنة» لحقوق الإنسان 13 واقعة عنف جنسي، كان ضحاياها 3 فتيات، 8 فتيان وامرأتين بالغتين، كل الضحايا تعرّضوا للاغتصاب، باستثناء فتيّين تعرّضا للتحرش. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية عن 7 وقائع في محافظات: تعز، وحَجة، مأرب، وعمران. كما تتحمل قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤولية عن 3 وقائع عنف جنسي في محافظة حضرموت وتعز. فيما تتحمل قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا المسؤولية عن 3 وقائع عنف جنسي في محافظة أبين.

كان معظم ضحايا العنف الجنسي من الفئات الهشة، ويعيشون في بيئات خطرة، ومعرّضين فيها لصنوف من الانتهاكات.

وبالنظر إلى المخاطر المستمرة التي يتعرّض لها الناجون وأسرهم، تقدّم «مواطنة» عرضًا إجماليًّا للوقائع التي تم توثيقها، عوضًا عن وصف الوقائع بالتفصيل.

من المحتمل أن يكون العدد الحقيقي لضحايا العنف الجنسي أعلى من ذلك بكثير، حيث يشكّل الخوف من وصمة العار حاجزًا يحول دون الإبلاغ عن الوقائع. ويواجه ضحايا العنف الجنسي النبذ من الأسر والمجتمع المحلي بعد التعرض للعنف الجنسي. وغالبًا ما يقع عليهم اللوم لما يُعتبر فقدانًا للشرف.

وفي أحيان كثيرة، لا يبلّغ الناجون وذويهم عن جرائم العنف الجنسي بسبب تخوفهم من الأجهزة الأمنية والقوات المسيطرة التي ينتمي لها المنتهكون.

الإطار القانوني

يُحظر العنف الجنسي والاغتصاب خلال فترات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. وتحظر المادة (3) المشتركة بين اتفاقيات جنيف «الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية»، بما في ذلك المعاملة القاسية والتعذيب و«الاعتداء على الكرامة الشخصية». ويضيف البروتوكول الإضافي الثاني «الاغتصاب» بوضوح إلى قائمة هذه الانتهاكات، ويشمل الإكراه على البغاء أو أي شكل من أشكال هتك العرض.

كما يشير نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، باعتبارها جرائمَ حرب.

بالإضافة إلى أنّ القانون الدولي لحقوق الإنسان يُحرّم الاغتصاب أو العنف الجنسي اللذَين يرقيان إلى أيّ شكل من أشكال التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

الفصل العاشر

الاعتداء على المدارس

وفي العام 2021، وثّقت «مواطنة» ما لا يقل عن 105 وقائع اعتداء أو استخدام للمدارس، تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية عن 92 واقعة في محافظات: ريمة، وصعدة، وإب، والحُديدة، وتعز، وذمار، وحَجة، وعمران، والضالع؛ منها واقعتا قصف برّي راح ضحيتها طفلان، وواقعتا تفجير مدرسة، و88 واقعة استخدام للمدارس لأغراض عسكرية. بينما ارتكبت قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا واقعتَي اعتداء على مدرسة في محافظة لحج. ويتحمل المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا 8 وقائع اعتداء على مدارس في محافظتَي حضرموت ولحج. وتلقى المسؤولية على القوات المشتركة المدعومة إماراتيًّا في واقعتَي اعتداء على مدارس في محافظة الحُديدة. وكذلك شنّت جماعة أنصار الله (الحوثيين) هجمة برية على مدرسة تحتلها القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا، بمحافظة الحديدة، راح ضحيتها قتيل بالغ، و4 جرحى؛ 3 أطفال وامرأة.

وقد تسبّبت أطراف النزاع في اليمن، في إلحاق أضرار فادحة بمدارس ومرافق تعليمية، وصولًا إلى سقوط قتلى وجرحى في أوساط الطالبات والطلاب. وأصبحت الكثير من المدارس خارج الخدمة أو بمثابة أماكن خطرة بفعل بقايا المقذوفات والمواد المتفجرة، أو بسبب احتمالية تعرّضها لهجمات جوية وبرية مباشرة أو غير مباشرة. وأدّى نشوب معارك في مناطق عدة إلى وقوع العديد من المدارس في خطوط التماس. كما يتكرر احتلال المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية وقتالية كثكنات عسكرية، أو مراكز احتجاز، أو إيواء وتموين للمسلّحين، أو كمراكز للتعبئة والتحشيد.

الإطار القانوني

ينصّ كلٌّ من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على حماية المرافق التعليمية خلال النزاعات المسلحة. ويرد الحظر المفروض على توجيه هجمات مباشرة ضد الأهداف المدنية، بما في ذلك المؤسسات التعليمية. ويتعيّن على الأطراف المتنازعة التمييزَ بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية في جميع الأوقات، والإحجام عن شنّ هجمات تحتمل تأثيرًا غير متناسب على الأعيان المدنية.

كما يجب على الأطراف المتحاربة افتراض أنّ الأهداف هي أهداف مدنية في حال كان هناك شكّ في طبيعتها. كما يؤكّد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2225/2015) حول الأطفال في النزاعات المسلحة، وجوب احترام أطراف النزاع للطابع المدني للمدارس. ويعتبر إعلان المدارس الآمنة الذي أقرّه اليمن في العام 2017، دليلًا للأطراف المتنازعة حول كيفية حماية المنشآت التعليمية من الاستخدام العسكري أثناء النزاعات.

إنّ استخدام المدارس للأغراض العسكرية أثناء الصراع، يعرّض الطلاب والمعلّمين والإداريين للخطر من خلال تحويل المدارس إلى أهداف للهجوم وتعطيل التعليم.

أحد فصول مدرسة المحمدية وفيها بقايا الكراسي التالفة. السكيبات – القفلة – عمران

بعض الأمثلة:

في يوم السبت، 6 مارس/ آذار 2021، عند حوالي الساعة 1:15 ظهرًا، في حي النسيرية، مديرية المظفر- محافظة تعز، سقط مقذوف أطلقته جماعة أنصار الله (الحوثيين) على مدرسة محمد محمود الزبيري على سقف المبنى محدثًا هوّة، ثم بعد 25 دقيقة تقريبًا سقط المقذوف الثاني في ساحة المدرسة بنفس الاتجاه، ويبعد قرابة 6 أمتار عن المقذوف الأول. أتى المقذوفان من الجهة الشرقية لمبنى المدرسة من منطقة الحوبان -تلة سوفتيل- التي تبعد عن مكان الواقعة قرابة 7-6 كم. ونتيجة لقوة الانفجار تطاير زجاج منزل مقابل لمكان سقوط القذيفة الأولى، ويبعد عنها حوالي 10 أمتار، ما أدّى إلى إصابة طفلين بجروح خفيفة.

قالت أم أحد الأطفال الناجين (35سنة)، لـ«مواطنة»:

«كنّا في حالة خوف وهلع، نزلنا نجلس تحت السلالم خوفًا من الضرب مرة أخرى. أطفالي حتى اليوم لا يدخلون تلك الغرفة من الخوف ولا ينامون فيها، فأصبحت أنا وأبوهم ننام في غرفتهم، وأدخلناهم للنوم في غرفتنا»[63].

يلتحق بالمدرسة 1,848 طالبًا وطالبة (ذكور: 1,570 من الصف الأول حتى الثالث الثانوي/ إناث: 278 من الصف الأول حتى الصف الرابع)، كما يعمل فيها 80 مُعلّمًا ومُعلّمة، و41 مُعلّمًا ومُعلّمة من المتطوعين.

في يوم الإثنين، 13 سبتمبر / أيلول 2021، قرابة الساعة 8:30 صباحًا، قامت مجاميع ملثمة بلباس مدني من عناصر المجلس الانتقالي الجنوبي بمحافظة حضرموت، باقتحام مدرسة بديري للتعليم الأساسي، في حي بديري بمديرية المكلا، محافظة حضرموت، حيث تم إخراج جميع طلاب وطالبات المدرسة أثناء سريان اليوم الدراسي بالقوة وتحت التهديد بإحراق المدرسة، ما أدّى ذلك إلى تعطيل اليوم الدراسي وحرمان قرابة 959 طالبًا وطالبة من حقّهم في التحصيل العلمي مدة أربعة أيام.

قال أحد شهود العيان (37 سنة)، لـ«مواطنة»:

«طالبَ الملثمون إدارةَ المدرسة بإفراغ المدرسة ما لم فسيتم إحراقها، قامت إدارة المدرسة بإخراج الطلاب أفواجًا، كان المنظر مروعًا ومخيفًا أبكى الطالبات في زوايا المدرسة والممرات، المدرِّسات بذلن جهودًا غير عادية في تهدئة روعهن، ونحن تولينا تهدئة الأطفال الصغار الذكور، إحدى المدرسات أغمي عليها بسبب الخوف والحرارة ورطوبة الجو والجري في الممرات لتأمين خروج الطلاب»[64].

63 "مقابلة" أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أم الضحية، بتاريخ 16 مارس/ آذار 2021.

64 "مقابلة" أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، بتاريخ 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

في يوم الجمعة، 5 مارس/ آذار 2021، عند حوالي الساعة 9:30 صباحًا، بقرية الحمراء مديرية المقاطرة، محافظة لحج، قامت قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا باحتلال أحد الثلاثة المباني لمدرسة الأنوار الأساسية، حيث استخدمت المدرسة كنقطة توزيع وخزن المؤن والغذاء للمقاتلين التابعين لها في المواقع العسكرية القريبة من الخطوط المتقدمة للقتال، واستمر استخدام المبنى لأغراض عسكرية من مارس/ آذار 2021 وحتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.

قال أسامة أحمد (اسم مستعار - 44 سنة)، لـ«مواطنة»:

«كانت المؤن والأغذية تصل إلى مدرسة الأنوار ويستقبلها المتواجدون بها، وهم من ثلاثة إلى أربعة جنود تابعين للقوات الحكومية، وفي بعض الأوقات يقوم الجنود باستئجار طلابٍ من المدرسة أو من شباب المنطقة ليقوموا بنقل الغذاء للمقاتلين التابعين للقوات الحكومية في الجبال المطِلّة شمال منطقتنا على ظهور الحمير»[65].

فصل في مدرسة الشهيد الحميقاني، المتضررة جراء هجمة جوية لطيران التحالف بقيادة السعودية آل حميقان - الزاهر - البيضاء.

65 «مقابلة» أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، بتاريخ 14 فبراير/ شباط 2021.

مدرسة الشهيد الحميقاني جراء هجمة جوية لطيران التحالف بقيادة السعودية آل حميقان - الزاهر - البيضاء.

أحد فصول مدرسة يونس بن عدف، كتب تالفة ملقاة على الارض، خيوان الحمراء – حرف سفيان – عمران

الفصل الحادي عشر

الاعتداء على الرعاية الصحية

”

دخل إلى عيادتي الجندي، ووجّه السلاح نحوي، وقام بشحنه، وكان كل ذلك أمام النساء والأطفال، والذين كانوا خائفين جدًّا. أصبت بالذعر، وقلت لنفسي كيف كان سيكون حال أولادي إن قُتلت، ألم يكفي أنني رجل مقعد؟

“

طوال العام 2021، وثّقت «مواطنة لحقوق الإنسان» 32 واقعة اعتداء على مستشفيات ومراكز صحية وطواقم طبية بأنماط مختلفة من الانتهاكات، 25 واقعة منها كانت اقتحامًا مسلّحًا واعتداء بالرصاص الحي على الطواقم الطبية، تسببت في مقتل مدنيَّين اثنين، وواقعتَي قصف برّي تسبّبتا في إصابة 4 جرحى، من بينهم طفلان، وواقعة قصف جوي، واعتقال 5 عاملين صحيين، وإخفاء 2 وتعذيب آخر. وبحسب الوقائع التي وثّقتها «مواطنة» ارتكبت جماعة أنصار الله (الحوثيين) 13 واقعة في محافظات: تعز، إب، وصعدة، ومأرب، وريمة، والبيضاء. فيما تتحمل القوات الحكومية مسؤولية 10 وقائع في محافظات: تعز، ولحج، وشبوة، ومأرب. وارتكبت قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا 8 وقائع في محافظات: لحج، وعدن. كما ارتكبت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات واقعة واحدة في محافظة أمانة العاصمة.

وتتحمل أطرافُ الحرب في اليمن مسؤوليةَ الاستهداف المستمرّ للقطاع الطبي المتهالك في ظل ظروف إنسانية غاية في الخطورة، خصوصًا مع انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) والأوبئة والأمراض المعدية الأخرى.

الإطار القانوني

تُمنَح المستشفيات وغيرها من المراكز والوحدات الطبية، حمايةً خاصّة بموجب القانون الدولي الإنساني، وتشترط المواثيق الإنسانية الدولية السماحَ للطواقم الطبية، مثل الأطباء والممرضات، والمسؤولين عن البحث عن الجرحى وجمعهم ونقلهم وعلاجهم، وتوفير الحماية لهم. ويُحتّم القانونُ الإنساني الدولي على أطراف النزاع احترامَ وحماية موظفي الإغاثة الإنسانية من المضايقة والترهيب والاحتجاز التعسفي. ويتعيّن على أطراف النزاع السماح بالمرور السريع للمساعدات الإنسانية، وتيسير سيرها وعدم التدخل فيما يخصّها بشكل تعسفي، وضمان إنسيابيّة حركة العاملين في المجال الإنساني التي لا يمكن تقييدها إلا مؤقتًا لأسباب تتعلق بضرورة عسكرية مُلِحّة.

وبموجب نظام روما الأساسي، فإنّ القصد في توجيه هجمات ضدَّ المباني والموادّ والوحدات الطبية، ووسائل النقل والأفراد من مستعملي الشعارات المميزة المبيّنة في اتفاقيات جنيف طبقًا للقانون الدولي؛ يُعدّ جريمةَ حرب، ويجرّم التعمد في تنفيذ هجمات ضد المستشفيات والأماكن التي يُجمع فيها المرضى والجرحى، شريطة ألّا تكون أهدافًا عسكرية.

تزول عن المستشفيات الحمايةُ التي تحظى بها من الهجمات، في حالة استخدامها خارج نطاق مهامها الإنسانية، ولارتكاب «أفعال تضرّ بالعدو». وحتى لو تم استخدام مستشفى ما من قبل قوة

معارضة لارتكاب أفعال تضرّ بالعدو؛ على سبيل المثال، لتخزين الأسلحة أو لإيواء المقاتلين القادرين على القتال أو لشنّ هجمات، فإنّه يجب على القوة المهاجمة أن توجِّه تحذيرًا للطرف الخصم للتوقف عن إساءة استخدام المرفق الطبي، وأن تحدّد فترة زمنية معقولة للتوقّف عن إساءة الاستخدام، وأن تقوم بالهجوم فقط بعد أن تتأكد من أنه لم يجرِ التعامل جديًّا مع التحذير. كما يفقد العاملون الصحيّون الحمايةَ التي يحظون بها فقط إذا ارتكبوا أعمالًا تضرّ بالعدو، خارج نطاق مهامهم الإنسانية. فيما يحظر القانون الإنساني الدولي معاقبةَ أيّ شخص على أداء واجباته الطبية بما يتوافق مع أخلاقيات مهنة الطب، أو إجبار أيّ شخص على ممارسة أنشطة طبيّة مخالفة لأخلاقيات مهنة الطب. كما يجب أيضًا السماح لوسائل النقل الطبي، مثل سيارات الإسعاف بالعمل، وحمايتها. تفقد هذه الوسائل الحمايةَ التي تحظى بها فقط إذا تم استخدامها لارتكاب أعمال تضرّ بالعدو.

بعض الأمثلة:

في يوم الأحد، 11 أبريل/ نيسان 2021، عند حوالي الساعة 9:00 صباحًا، في منطقة البادرة، مديرية ردفان محافظة لحج، اقتحمت قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا، مركزَ العزل الصحي (ردفان)، الذي تم إنشاؤه لمجابهة فيروس كورونا، بمركبتين عسكريّتين، على متنها قرابة 15 جنديًّا يرتدون بزات عسكرية، لمحاولة اعتقال مدير عام المديرية التابع للحكومة المعترف بها دوليًّا، الذي كان في زيارة للمستشفى مع جنديَّين يرافقانه، شحن الجنود الأسلحة وأشهروها باتجاه بعضهم البعض، وكانوا على وشك إطلاق النار. خلّفت الواقعة الهلعَ والخوف لدى العاملين الصحيين والمرضى. استمرّ التواجد العسكري ما يقارب ساعتين.

قال أحد العاملين الصحيين (34 عامًا)، لـ«مواطنة»:

«كنّا ما يقارب ثمانية عاملين صحيّين نقدّم خدمة الرعاية الصحية للمصابين بفيروس كورونا، أثناء وقوع الحادثة، خوفًا على حياتنا انسحبنا من المركز الصحي وعُدنا إلى منازلنا، وبقيَ فقط عاملان اثنان اضطرّا لخدمة الحالات المرقّدة في مركز العزل، في ذلك اليوم»[66].

66 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع عامل صحي، بتاريخ 7 يونيو/ حزيران 2021.

في يوم الجمعة، 5 مارس/ آذار 2021، قرابة الساعة 2:30 بعد الظهر، تعرّض مبنى العمليات في مستشفى الثورة العام، في حي الثورة، منطقة الشماسي، مديرية صالة- محافظة تعز، لمقذوف برّي أطلقته جماعة أنصار الله (الحوثيين) من تبة السلال التي يتمركزون فيها على بعد 2كم تقريبًا من مكان الواقعة إلى الجهة الشرقية من مدينة تعز، حيث ارتطم المقذوف بجدار البوابة، ممّا أدّى إلى إصابة طفلين ووالدهم، وذلك أثناء تواجدهم في المستشفى لزيارة أحد معارفهم المرضى هناك، وكذلك أصيب حارس المبنى.

قال علي محمد (اسم مستعار - 39 عامًا)، لـ«مواطنة»:

«أنا أعمل في مبنى عمليات هيئة مستشفى الثورة، وكنت في فسحة ما بعد الغداء، لكن الأمر تحول إلى مأساة. مُزّقت ساقي، وخافت أسرتي التي منذ سماعها الخبر عني يومها وهي في وضع لا يحسد عليه»[67].

في يوم الأربعاء، 28 يوليو/ تموز 2021، عند حوالي الساعة 9:00 صباحًا، توقّف المركز الصحي بمركز مديرية كسمة، محافظة ريمة، عن تقديم الخدمة الطبيّة بعد أن فرضت جماعة أنصار الله (الحوثيين) على إدارة المركز وكادره الصحي 13- موظفًا وموظفة- ترك مهامهم والسفر إلى مركز المحافظة، مديرية الجبين، للحضور وللمشاركة في الاحتفال وإحياء فعالية ما تسمّى ذكرى يوم الولاية للإمام علي بن أبي طالب، حيث كانت الفعالية بحضور وزير الصحة لدى جماعة أنصار الله (الحوثيين)، ووكلاء محافظة ريمة، والمشرف العام للجماعة في المحافظة، ومدير أمن المحافظة ومشرفها الأمني.

قال عامل صحي (45 عامًا)، لـ«مواطنة»:

«جميع الكادر الصحي 8- ذكور- غادروا المركز الصحي في الصباح الباكر لحضور الاحتفالات، لأنّه لم يكن أمامنا من خيار سوى الذهاب، وأمّا العاملات الصحيات الإناث، وعددهن 5، مكثن في منازلهن، وذلك لوعورة الطريق وبعد المسافة»[68].

67 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد العاملين في المستشفى، بتاريخ 6 مارس/ آذار 2021.

68 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع عامل صحي في المركز، بتاريخ 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

في يوم الأربعاء، 1 سبتمبر/ أيلول 2021، قرابة الساعة 11:00 صباحًا، بمديرية ميفعة، محافظة شبوة، قام أحد الجنود التابعين للقوات الحكومية المعترف بها دوليًّا بالاعتداء على الدكتور عماد أحمد (49 سنة)، الذي يعمل في أحد المراكز الصحية، حيث قام الجندي بسحب السلاح من زميله وشحنه وتصويبه ناحية الدكتور وتهديده بالقتل وتوجيه الشتائم له. كان بانتظار الجنود المعتدين بجانب المركز الصحي، مركبةٌ عسكرية على متنها ثمانية أشخاص. يمارس الدكتور عمله من على كرسي متحرك منذ العام 2013، بعد أن أصيب بإعاقة في حادث سير.

قال الدكتور عماد لـ«مواطنة»:

> «دخل إلى عيادتي الجندي، ووجّه السلاح نحوي، وقام بشحنه، وكان كل ذلك أمام النساء والأطفال، والذين كانوا خائفين جدًّا. أصبت بالذعر، وقلت لنفسي كيف كان سيكون حال أولادي إن قُتلت، ألم يكفي أنني رجل مقعد؟»[69].

69 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية، بتاريخ 14 سبتمبر/ أيلول 2021.

الفصل الثاني عشر

اعتداءات أخرى على المدنيين

في العام 2021، وثّقت «مواطنة» لحقوق الإنسان 25 واقعة دهس بالعربات العسكرية، تسبّبت في مقتل 17 مدنيًّا، بينهم 10 أطفال، وإصابة 22 مدنيًّا، بينهم 11 طفلًا، و4 نساء. تقع المسؤولية على قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا في 3 وقائع في محافظات: تعز، ومأرب، وحضرموت. بينما ارتكبت جماعة أنصار الله (الحوثيين) 10 وقائع في محافظات: حَجّة، وصعدة، والحُديدة، ومأرب، وإب، والضالع. كما ارتكبت القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا، واقعتين في محافظة أبين. وتتحمّل قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا، المسؤوليةَ في 10 وقائع في محافظات: أبين، وعدن، ولحج. كما وثّقت "مواطنة"، خلال العام 2021، مقتل 56 مدنيًّا بالرصاص الحي، بينهم 20 طفلًا وامرأتان، وجرح 161 مدنيًّا، من بينهم 68 طفلًا و21 امرأة.

كما وثّقت "مواطنة"، خلال العام 2021، مقتل 57 مدنيًّا بالرصاص الحي، بينهم 9 أطفال و10نساء، وجرح 161 مدنيًّا، من بينهم 83 طفلًا و25 امرأة. ولم تتمكن "مواطنة" من تحديد مسؤولية الطرف المنتهك في هذه الوقائع.

■ بعض الأمثلة:

في صبيحة يوم السبت، 2 أكتوبر / تشرين الأول 2021، في منطقة الطويلة بمديرية كريتر – محافظة عدن، وقعت اشتباكات عنيفة بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة بين فصيلين مسلحين يتبعان قوات المجلس الانتقالي، وقد أدّت هذه الاشتباكات المسلحة إلى مقتل شخصين، أحدهما طفل، وجرح ستة أشخاص آخرين، بالإضافة إلى حدوث أضرار فادحة في ممتلكات المدنيين.

في يوم الأحد، 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، قرابة الساعة 8:00 صباحًا، أصيب طفل (13 سنة) برصاصة أطلقت من سلاح متوسط للقوات المشتركة المدعومة إماراتيًّا، أثناء خروجه من منزله قاصدًا الذهاب إلى المدرسة في قرية السويق بمديرية التحيتا - محافظة الحديدة، وخضع الطفل لعملية جراحية من أجل استخراج الرصاصة، التي أصابته في الظهر، متسببة في تلف الكلية اليمنى، ممّا اضطر الأطباء في مستشفى الثورة بالحوك، إلى استئصالها.

في يوم الأحد، 20 يونيو/ حزيران 2021، عند حوالي الساعة 8:00 مساءً، وقعت حادثة إطلاق رصاص حي في منطقة ربع السوق، مديرية حيس، محافظة الحُديدة، من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين)، ممّا تسبّب في إصابة شخص بالغ (21عامًا - ذكر)، اخترقت الرصاصة أسفل كتف يده اليسرى، وخرجت من صدره لتصيب طفلًا (14 سنة - ذكر) حيث اخترقت الرصاصة فخذ رجله اليمنى.

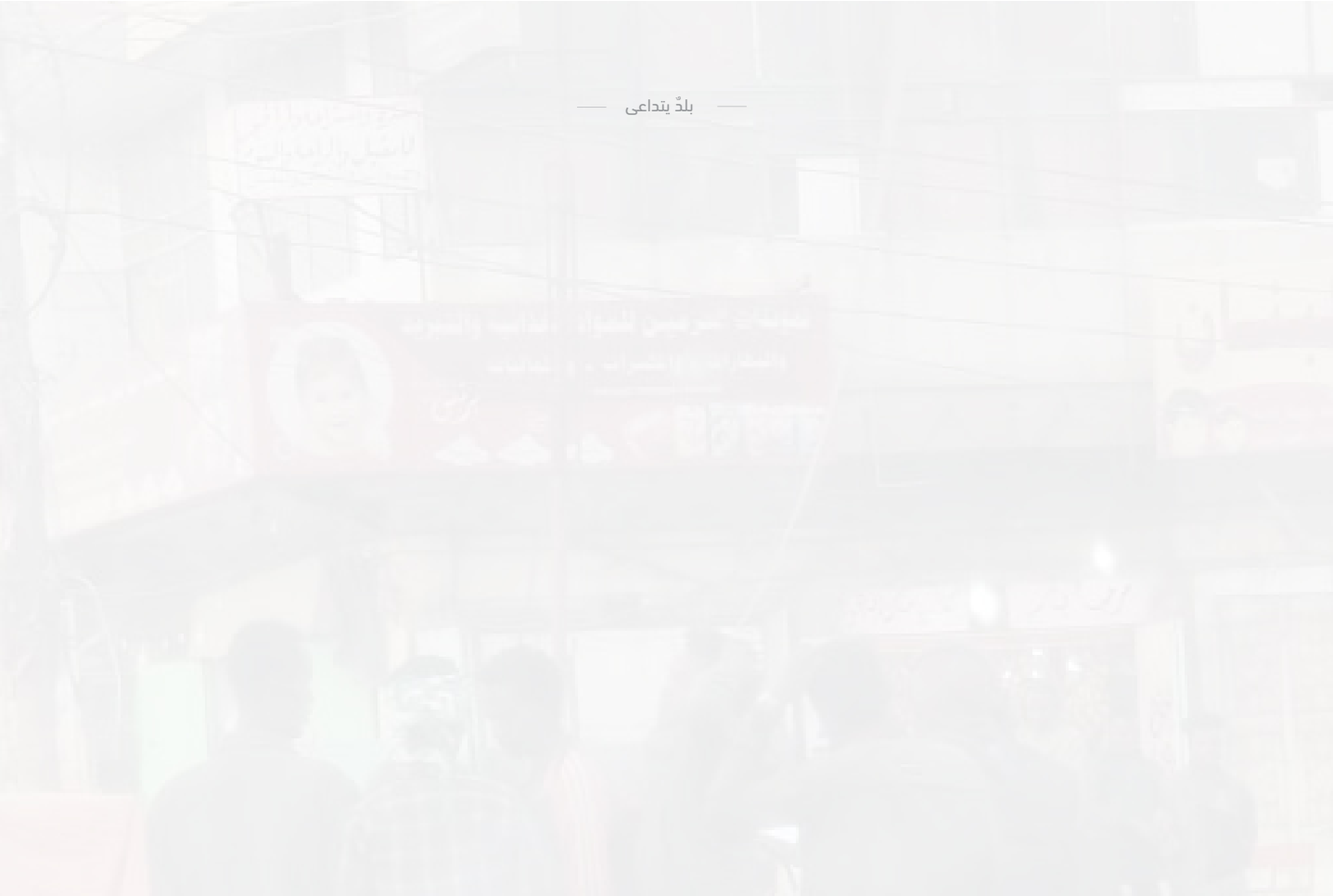

"في صباح يوم الحادثة كنّا نمارس الصيد، وشاهدت حركة قوارب المهربين تحوم بشكل كثيف في المنطقة على غير العادة، شعرت بأنّ شيئًا ما قد حدث، كون التحركات كانت شبيهة بواقعة سابقة لغرق قاربٍ حدثت منذ حوالي عامين، وتُوفّي المهاجرون على ذلك القارب غرقًا."

الفصل الثالث عشر

الاعتداءات على المهاجرين الأفارقة

وثّقت «مواطنة» خلال عام 2021، ما لا يقل عن 17 انتهاكًا ضد مهاجرين أفارقة. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤوليةَ عن 3 وقائع اعتقال تعسفي لـ 7 ضحايا مهاجرين، من بينهم طفل، و3 وقائع تعذيب لـ 3 ضحايا مهاجرين، من بينهم طفل. كما وثّقت «مواطنة» انفجار لغم زرعته جماعة أنصار الله (الحوثيين)، سقط على إثره جريحة مهاجرة، وواقعة قصف برّي تسبّب في إصابة مهاجر بالغ. كما وثّقت «مواطنة» واقعة حريق بمركز احتجاز تديره جماعة أنصار الله (الحوثيين)، تسبّبت في جرح 170، ومقتل العديد من المهاجرين. في حين ارتكبت قوات حرس الحدود السعودي 4 وقائع رصاص حي، تسبّبت في جرح 9 مهاجرين أفارقة، من بينهم 5 أطفال. فيما ارتكبت قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا واقعتَي اعتقال تعسفي بحقّ ضحيتين. كما وثّقت «مواطنة» واقعة تعذيب بحق طفل مهاجر، تتحمل مسؤوليتها عصابات التهريب في منطقة رأس العارة، وتتحمل عصابات التهريب مسؤولية تحطم قارب خاص بالمهاجرين، أودى بحياة 204 مهاجرين أفارقة.

تواصل أطراف النزاع في اليمن وشبكات تهريب البشر، ممارساتِها غيرَ القانونية، وارتكاب فظائعَ ضدّ المهاجرين الأفارقة الذين يسافرون عبر الأراضي اليمنية إلى الحدود اليمنية السعودية، دون أيّ اعتبار لحقوقهم، بما في ذلك الاعتبارات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتزامات الأطراف المتحاربة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

الإطار القانوني

أطراف النزاع ملزمة بالامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتنصّ المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع على توفير الحماية للمدنيين ومعاملتهم معاملة إنسانية في جميع الأحوال، دون أي تمييز ضارّ يقوم على العنصر أو اللون، أو الدِّين أو المعتقَد، أو الجنس، أو المولد، أو الثروة، أو أيّ معيار مماثل آخر. وهذا يشمل اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المهاجرين الأفارقة المتواجدين تحت سلطاتهم.

ويحظى جميع المهاجرين بالاحترام والحماية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم بموجب المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، بغض النظر عن الوضع القانوني أو الظروف، سواء كانوا في دولة منشئهم أو في بلدان عبورهم أو في المجتمعات المضيفة. أطراف النزاع من الدول وغير الدول مسؤولةٌ عن ضمان حقوق الإنسان لكل فرد يخضع لولايتها، كون لديها سيطرة قانونية أو فعلية بحكم الواقع، على إقليم أو أشخاص.

إنّ الحقوق التي تنطبق على المهاجرين، تنطبق أيضًا على ضحايا الاتّجار والمهاجرين المهرّبين. كما ينصّ بروتوكول مكافحة الاتجار على أنّ الدولة الطرف فيه «يجب أن تسعى لتوفير سلامة ضحايا الاتجار أثناء تواجدهم داخل أراضيها».

بعض الأمثلة:

في يوم الخميس، 10 يونيو/ حزيران 2021، عند حوالي 3:00 صباحًا، في منطقة المضاربة ورأس العارة بمحافظة لحج، تحطم قارب خاص بعصابات الاتجار بالبشر نتيجة الحمولة الزائدة على بعد 7 أميال بحريّة تقريبًا قبالة السواحل اليمنية، كان يقل على متنه قرابة حوالي 208 مهاجرين أفارقة، من بينهم 42 امرأة، و14 طفلًا، و9 فتيات، أبحروا من منطقة حيو الساحلية التابعة لدولة جيبوتي. ولم ينجُ منهم سوى 4 رجال.

عند وصول الأربعة الناجين إلى ساحل رأس العارة، أقدمت عصابات التهريب على نقلهم إلى مكان مجهول بغرض التستر على الحادثة؛ كونهم المسؤولين عن حدوث الغرق وإدارة أنشطة التهريب في المنطقة. كما قاموا -خفيةً- بانتشال بعض الجثث ونقلها ودفنها بأطراف الساحل.

قال أحد شهود العيان (34 سنة)، لـ«مواطنة»:

«في صباح يوم الحادثة كنّا نمارس الصيد، وشاهدت حركة قوارب المهربين تحوم بشكل كثيف في المنطقة على غير العادة، شعرت بأنّ شيئًا ما قد حدث، كون التحركات كانت شبيهة بواقعة سابقة لغرق قارب حدثت منذ حوالي عامين، وتُوفِّي المهاجرون على ذلك القارب غرقًا».

وأضاف الشاهد: «في اليوم التالي، شاهدت على بعد حوالي 13 ميلًا بحريًّا من رأس العارة، ثلاثَ جثث لمهاجرين ذوي البشرة السمراء، متفرقة تطفو على سطح البحر، كانوا شبابًا بالغين، حينئذٍ تيقّنت بأن حادثة غرق مهاجرين وقعت على مقربة من ذلك المكان»[70].

70 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان (صيّاد)، بتاريخ 22 يونيو/ حزيران 2021.

لم تتمكن «مواطنة» من الحصول على أسماء المهاجرين الغرقى، كون الضحايا مجهولي الهُوية، وبحسب معلومات وصور جثث، حصلت عليها «مواطنة»، جرفت الرياح الجثث في عرض البحر باتجاه الشمال نحو الساحل الممتد في منطقة باب المندب، مديرية ذو باب، محافظة تعز، ولم تقم أي جهة حكومية أو منظمة إنسانية بالبحث عن الجثث ودفنها، عثر أبناء المناطق على بعض الجثث وتطوّعوا بالقيام بدفنها عند أطراف الساحل، بينما بقيت بعض الجثث تتحلل في شواطئ المنطقة.

في يوم الأحد، 7 مارس/ آذار 2021، عند حوالي الساعة 2:30مساء، أقدمت قوات تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) على الاعتداء على مجموعة من المحتجزين الإثيوبيين (أورومو) أثناء إضرابهم عن الطعام احتجاجًا على احتجازهم التعسفي في مبنى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بمديرية السبعين، في أمانة العاصمة، كان قرابة (900 مهاجر محتجز) في مركز الاحتجاز، ثم قام 3 جنود برمي مقذوفات على هنجر احتجاز وبداخله قرابة (350 مهاجرًا محتجزًا)، مما تسبّب بدخان كثيف خانق واشتعال النيران، أدّى ذلك إلى مقتل 16 مهاجرًا، وتسبّب لنحو عشرات آخرين بحروق بالغة، في حصيلة غير نهائية.

وبحسب وكالة الأمم المتحدة للهجرة، فلا يزال العدد الإجمالي للمهاجرين الذين لقوا حتفهم في هذه الواقعة «غير مؤكّد»، حيث لم يتم الإفراج عن السجلات الرسمية بعد. تم علاج أكثر من 170 شخصًا من المصابين، ولا يزال العديد منهم في حالة حرجة[71].

وبخصوص هذه الواقعة المروعة، أكّدت «مواطنة» في بيان لها: «على الحاجة الملحّة إلى تحقيقات دولية ومساءلة ذات مصداقية في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد المهاجرين»[72].

وبحسب معلومات «مواطنة»، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيين) بالتهجير القسري لـ(266 مهاجرًا محتجزًا) على متن 7 عربات نقل بيضاء اللون مغلقة، أُخِذوا من أماكن احتجاز أخرى إلى إحدى المحافظات القريبة من محافظة عدن، حيث قامت العربات بتفريغ حمولتها ليستكمل المهاجرون الطريق مشيًا على الأقدام وصولًا إلى محافظة عدن[73].

71 اليمن: الحاجة العاجلة للوصول الإنساني للمهاجرين الناجين من حريق منشأة احتجاز مميتة، بيان لوكالة الأمم المتحدة للهجرة، 9 مارس/ آذار 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/Ygh0J

72 جماعة أنصار الله (الحوثيين) تتسبّب في مقتل وجرح العشرات من المهاجرين الأفارقة في صنعاء، منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، بيان، 9 مارس/ آذار 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/S0myF

73 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد الضحايا الناجين، بتاريخ 13 مارس/ آذار 2021.

في يوم الأربعاء، 16 فبراير/ شباط 2021، عند حوالي الساعة 5:00 صباحًا، في منطقة الرقو، مديرية منبّه، محافظة صعدة، قام حرس الحدود السعودي بإطلاق النار على مهاجر بالغ وطفل (15 سنة) من الجنسية الإثيوبية، عندما كانا في طريقهما لعبور الحدود السعودية بغرض الحصول على فرصة عمل هناك. مما أدّى إلى إصابتهما إصابات بليغة، وتم إسعاف الضحيتَين وتلقيا الإسعافات الأولية في عيادة خاصة في منطقة جرعا المجاورة لمنطقة الواقعة.

قال أحد العاملين الصحيين (42 سنة)، لـ«مواطنة»:

«تم نقل الضحيتين للعلاج في مستشفى السلام السعودي في مدينة صعدة، وتلقّيا العلاج لمدة ثلاثة أيام، ومِن ثَمّ تم اعتقالهما من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين)، كونهما مهاجرين مهربين»[74].

مجموعة من المهاجرين في مدينة رداع – محافظة البيضاء

74 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع عامل صحي، بتاريخ 11-10 مارس/ آذار 2021.

الباب الثالث

تقويض الحقوق والحريات

الفصل الأول

العنف ضد الصحافة

واصلت الأطراف المتنازعة خلال العام 2021، ارتكاب الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، وضروب المعاملة اللاإنسانية ضدَّ الصحفيين.

خلال العام 2021، وثّقت "مواطنة" اعتقال 9 صحفيين وعاملين في مجال الصحافة والإعلام. تتحمل القوات التابعة للحكومة، المسؤولية عن اعتقال صحفيين اثنين واختفاء صحفية، وتتحمل قوات النخبة الحضرمية المدعومة إماراتيًّا، المسؤولية عن اعتقال صحفيين اثنين، كما تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية عن اعتقال صحفيين وعامل في المجال الإعلامي، في حين تتحمل القوات المشتركة المدعومة إماراتيًّا، المسؤولية عن اعتقال صحفي واحد، في محافظة الحُديدة.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال جماعة أنصار الله (الحوثيين) مستمرة في احتجاز 4 صحفيين بشكل تعسّفي، منذ ما يقارب خمس سنوات. وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء، قد حكمت عليهم في أبريل/ نيسان 2020، بالإعدام في محاكمة جائرة شملت ستة صحفيين آخرين. أُفرج عن أحدهم في أواخر أبريل/ نيسان 2020، كما أُفرج عن الخمسة الآخرين ضمن عملية التبادل في أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

ولا تزال العديد من المواقع الصحفية والإخبارية، تخضع للحجب من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين)، كونها الجهة التي تتحكم بالشركة المزوّدة لخدمة الإنترنت في اليمن «يمن نت».

الإطار القانوني

يكفل القانون الدولي الإنساني الحمايةَ للصحفيين بوصفهم أشخاصًا مدنيين؛ حيث لا يمكن استهدافهم طالما امتنعوا عن المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية. كما يقتضي القانون الدولي لحقوق الإنسان صون الحق في حرية التعبير بما يلبي حماية الصحفيين، بحيث لا يكونون عرضة لأي شكل من أشكال العنف والممارسات القمعية، كالاحتجازات التعسفية أو الاختفاء القسري أو التعذيب، لقيامهم بأعمالهم كصحفيين. وقد تقتضي النزاعات المسلحة فرض بعض التدابير الضبطية لعمل وسائل الإعلام، بحيث لا يتخلّلها أيّ إجراءات تعسّفية أو انتقامية بحقّ الصحفيين.

ويؤكّد الدستور اليمني على العمل وَفقَ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكافة الصكوك والاتفاقيات ذات الصلة. ويقرّ دستور الجمهورية اليمنية حرية التعبير، بوصفه أحد الحقوق الأصيلة، إذ ينص على أنّ «لكلّ مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والتعبير عن الرأي بالقول أو الكتابة والتصوير في حدود القانون»[75].

75 دستور الجمهورية اليمنية، 10 يناير/ كانون الثاني 1994، الباب الثاني حقوق وواجبات المواطنين الأساسية، المادة رقم (42).

بعض الأمثلة:

في يوم السبت، 20 نوفمبر / تشرين الثاني 2021، استدعى جهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة أنصار الله (الحوثيين) في محافظة إب، الصحفيَّ ماجد ياسين (33 عامًا)، الذي يعمل كمسؤول إعلامي لنادي اتحاد إب الرياضي، ومِن ثَمّ تم اعتقاله.

قال أحد أقارب الصحفي (42 سنة)، لـ«مواطنة»:

«تم الاتصال بماجد من قبل جهاز الأمن والمخابرات، وطلبوا منه الحضور إليهم، فأخبر زوجته بذلك، وطلب منها أن تخبر الأهل بالأمر في حال تأخر. وفعلًا انتظرت زوجته حتى العصر، ولكنه لم يأتِ فاتصلت بنا»[76].

وبحسب الشاهد فقد سمحت جماعة أنصار الله (الحوثيين) لوالد ماجد وعمه بالزيارة، كما سمحت بإدخال بعض الملابس والطعام. يعتقد قريب الصحفي أنّ اعتقال ماجد ياسين جاء على خلفية منشورات كتبها في شبكة التواصل الاجتماعي (الفيس بوك).

استعان أقارب الصحفي ماجد ياسين بعددٍ من الوسطاء وأصحاب النفوذ، حتى تم الإفراج عنه في يناير/ كانون الثاني 2022.

في يوم الأحد، 11 أبريل/ نيسان 2021، ما يقارب الساعة 9:00 صباحًا، اعتقلت قوة عسكرية تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا، ومكونة من قرابة 15 جنديًّا مسلحًا على متن عربتين عسكريتين، الناشط الإعلامي رائد الغزالي (36 عامًا) من مركز العزل الصحي لـ«كوفيد19-»، منطقة الباردة، مديرية ردفان، محافظة لحج، أثناء تغطية إعلامية.

76 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد أقارب الضحية، بتاريخ 12 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

صادرَ الجنودُ جميعَ متعلقات الغزالي الشخصية، وظلَّ معتقَلًا في حاوية معتمة وبدون تهوية، ولا يزيد طولها على عشرين قدمًا، وعرضها على ثلاثة أمتار، مع خمسة معتقلين آخرين حتى مساء الثلاثاء 13 أبريل/ نيسان 2021، دون أن توجّه له أي تهمة، كما لم يسمح لأقاربه بزيارته خلال فترة اعتقاله.

الفصل الثاني

حرية التنقل

شهد اليمن خلال سنوات الحرب وقائعَ شتّى طالت حقّ المدنيين في التنقّل؛ حيث مارست كافة الأطراف المتنازعة هذا النمط من الانتهاكات في إطار بسط نفوذها على حركة المدنيين وإخضاعهم لقيود تعسّفية إضافية تفاقم من معاناتهم الإنسانية. وتفرض أطراف النزاع قيودًا إزاء الحق في التنقّل وفقًا لدوافع مختلفة، منها: التمييز ضدّ المدنيّين تبعًا لانتمائهم الجغرافي والسياسي، علاوة على الانتهاكات لغرض الابتزاز المادي والتكسّب غير المشروع وفرض الإتاوات غير القانونية.

خلال عام 2021، وثّقت «مواطنة»، 7 وقائع تقييد حرية التنقل في مناطق يمنية مختلفة. وتتحمّل جماعةُ أنصار الله (الحوثيين) مسؤوليةَ 5 وقائع في محافظات: ريمة، وصنعاء، والبيضاء. في حين قامت القوات الحكومية بارتكاب واقعة واحدة في محافظة تعز، بينما ارتكبت قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا واقعة تقييد حرية تنقل تسبّبت بمقتل مدني بالغ.

الإطار القانوني

يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان حريةَ المدنيين في التنقّل والحركة كأحد حقوقهم الأساسية، ويبقى القانون الدولي لحقوق الإنسان ساريًا حتى في زمن النزاعات المسلحة. وينصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على «حق الفرد في التنقّل وحرية اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة»[77].

كما يشدّد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه من قبل اليمن، على أنّ «لكل فرد يوجد على نحوٍ قانونيّ داخل إقليم دولةٍ ما حقّ حرية التنقل فيه، وحرية اختيار مكان إقامته»[78]. ويجيز العهد فرض بعض القيود على بعض الحقوق إبان النزاع، غير أنّه يؤكّد على ضرورة أن تكون هذه القيود ذات طبيعة محدودة ومؤقّتة.

بعض الأمثلة:

في يوم الخميس، 25 فبراير/ شباط 2021، عند حوالي الساعة 11:00 صباحًا، تم إيقاف الضحية عبدالله أحمد (اسم مستعار - 38 سنة)، في النقطة الأمنية التابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) في منطقة صرع- بلاد الطعام- ريمة، ومنعه من دخول ريمة وإيقافه حتى الواحدة ظهرًا، وقد تعرّض عبدالله خلال ساعتَي الإيقاف للتهديد والإهانة اللفظية والابتزاز المالي.

77 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة (13).

78 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (12)، الفقرة (1).

قال عبدالله لـ«مواطنة»:

«أخذ أحد الجنود هاتفي لتفتيشه ورأى بأنّني كنتُ أستمع إلى الأغاني، وقال: «ستحذفها، وإلّا سأجعلك تحذفها والبندق فوق رأسك يا داعشي»، فقلت له: لو أنا من الدواعش، ما عادنا جالس في البلاد، فقال: أنت جالس في البلاد طابور خامس»[79].

في يوم الثلاثاء، 16 فبراير/ شباط 2021، عند حوالي الساعة 9:30 صباحًا، في نقطة تفتيش تتبع اللواء 35 مدرع التابع لقوات الحكومة المعترف بها دوليًّا، بمنطقة العين، مديرية المعافر، محافظة تعز، تم إيقاف ثلاثة مدنيين من أبناء محافظة إب أثناء محاولتهم الدخول إلى مدينة تعز لاستصدار جوازات سفر، واقتيد الضحايا إلى السجن.

وقال أحد الضحايا:

«أخذت هواتفنا بغرض تفتيشها، فوجدوا صورة أحد قتلى جماعة أنصار الله (الحوثيين) وبعض الزوامل، ثم اتّهمونا بالانتماء للجماعة، وأوقفونا مدة (26 ساعة)، أطلق سراحنا يوم الأربعاء 17 فبراير/ شباط 2021، بشرط عودتنا من حيث أتينا»[80].

79 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية، في 8 يوليو/ تموز 2021.

80 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد الضحايا في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

في صباح يوم الأربعاء، 8 سبتمبر/ أيلول 2021، قتل عبدالملك السنباني[81] (30 سنة)، على يد عناصر مسلحة تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي بعد توقيفه في نقطة (الفرشة) التابعة لمديرية طور الباحة، بمحافظة لحج، بينما كان في طريق زيارته لأسرته في صنعاء بعد وصوله إلى مطار عدن الدولي، قادمًا من الولايات المتحدة الأمريكية التي يقيم فيها منذ سبع سنوات.

الجزء الاسفلتي من طريق المخا إلى تعز، مليء بالحفر التي تتسبب في حوادث السير للمسافرين. الوازعية - الطريق من المخاء الى تعز.

81 "العدالة تقتضي مثول المتهمين أمام القضاء"، بيان إدانة بمقتل عبدالملك السنباني، مواطنة لحقوق الإنسان، 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/Dcngw

الفصل الثالث

التجمع السلمي وحرية التعبير

شهد اليمن خلال زمن الحرب، تفشي الأساليب القمعية والممارسات العنيفة بحق حرية التجمع والتظاهر السلمي، وهو الأمر الذي يشي، على نحوٍ جَلِيّ، بمقدار انحسار وتراجع فضاء الحريات المدنية والسياسية في اليمن بفعل استمرار الحرب. وخلال العام 2021، اندلعت احتجاجات شعبية ومظاهرات في أرجاء مختلفة من اليمن، نتيجة الأوضاع المعيشية المزرية التي يعاني منها اليمنيون جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشتقات النفطية والخدمات.

في عام 2021، حدثت مظاهرات شعبية واسعة النطاق احتجاجًا على تردّي الأوضاع المعيشية وارتفاع أسعار المواد الأساسية نتيجة تذبذب سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية، وقد وثّقت «مواطنة» اعتداءات قوّضت فيها الأطراف المتنازعة حقَّ التجمع السلمي وحرية التعبير بطرق مختلفة. تنوّعت هذه الوقائع بين الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والتعذيب، والاعتداء على المتظاهرين بالرصاص الحي وإلقاء القنابل. حيث وثّقت «مواطنة» 11 واقعة رصاص حي على متظاهرين، تسبّبت في مقتل 3 مدنيين، بينهم طفل، وإصابة 19 مدنيًّا، بينهم 6 أطفال. تتحمل القوات الحكومية المسؤولية عن 9 وقائع في محافظتَي حضرموت وتعز، بينما ارتكبت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا واقعة واحدة في محافظة عدن، وكذلك ارتكبت قوات النخبة الحضرمية المدعومة إماراتيًّا واقعة واحدة في محافظة حضرموت. كما قامت قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا بإلقاء قنبلة على متظاهرين، تسبّبت بمقتل ثلاثة أطفال في محافظة عدن. وثّقت «مواطنة» اعتقال 30 مشاركًا في مظاهرات، بينهم 4 أطفال وامرأة، وقد قامت القوات الحكومية باعتقال 22 متظاهرًا، بينهم 4 أطفال، بينما أقدمت قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا على اعتقال 4 متظاهرين، في محافظة لحج. كما قامت قوات النخبة الحضرمية المدعومة إماراتيًّا، باعتقال 3 متظاهرين، بينهم امرأة، في محافظة حضرموت، وكذلك اعتقلت جماعة أنصار الله (الحوثيين) متظاهرًا واحدًا في محافظة إب. ووثّقت «مواطنة» إخفاءً قسريًّا بحقّ 9 متظاهرين، حيث قامت قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا بإخفاء 6 مشاركين في مظاهرات في محافظتي أبين ولحج، بينما قامت القوات الحكومية بإخفاء ثلاثة آخرين في محافظة حضرموت. بالإضافة إلى توثيق «مواطنة» تعذيب 5 مشاركين في مظاهرات، حيث قامت القوات الحكومية بتعذيب 3 متظاهرين في محافظتي شبوة وحضرموت، بينما قامت قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا، بتعذيب مشاركَين اثنين في محافظة أبين.

الإطار القانوني

يبقى القانون الدولي لحقوق الإنسان ساري المفعول أثناء النزاعات المسلحة، ويكفل هذا القانون الحقَّ في التجمّع والتظاهر السلمي. ويشير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنّ «لكل شخص الحقّ في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية»[82].

82 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة (20).

وينصّ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي صادقت عليه اليمن، على أن يكون «الحق في التجمع السلمي معترفًا به، ولا يجوز أن توضع قيودٌ على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تُفرَض طبقًا للقانون»[83]. ويجيز العهد الدولي فرضَ قيودٍ معينة على بعض الحقوق في وقت النزاعات المسلحة أو في حالات الطوارئ العامة المعلن عنها رسميًّا. غير أنّ هذه القيود لا بد أن تكون ذات طبيعة استثنائية ومؤقتة ومحدودة في أضيق الحدود التي يستلزمها الوضع.

ويشدّد قانون حرية التظاهر اليمني على أنّ «للمواطنين في عموم الجمهورية وللأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية، حرية تنظيم المظاهرات والمسيرات السلمية»[84].

بعض الأمثلة:

في يوم السبت، 28 أغسطس/ آب 2021، عند قرابة الساعة 9:00 صباحًا، في شارع العدين، محافظة إب، خرجت مظاهرة سلمية لعشرات التجار المستأجرين لمحلات تجارية احتجاجًا على قرار رفع إيجارات محلاتهم من قبل مكتب الأوقاف بنسبة تزيد على 200٪. وقامت مجاميع مسلحة تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) بتفريق المحتجين بقوة السلاح، واعتقال 5 متظاهرين واقتيادهم إلى سجن البحث الجنائي، ثم تكررت حملة الاعتقالات بعد تفريق التظاهرة بواسطة ثلاث مركبات عسكرية (بيك-أب/ تويوتا)، وعلى متنها جنودٌ ملثّمون ويرتدون بزات عسكرية سوداء، وقاموا بملاحقة المحتجين، واعتقال 23 متظاهر آخرين.

قال أحد المحتجين (32 سنة)، لـ«مواطنة»:

«أثناء تنفيذنا لوقفة احتجاجية، قامت مجاميع مسلحة بملاحقتنا وتفريقنا، وقاموا باعتقال 5 من أصحاب المحلات التجارية. بعد أن تمّ تفريقنا، غادرنا المكان ولكننا شعرنا بأنه يجب علينا العودة حتى يتم إطلاق المعتقلين، فقمنا بتنظيم أنفسنا ونفّذنا الوقفة مرة أخرى، وما هي إلّا دقائق حتى عادت ثلاثة أطقم عسكرية، وقاموا باعتقالنا جميعًا. أُخِذت هواتفنا وتم تفتيشها، ومِن ثَمّ تم إدخالنا السجن. تم التحقيق معي مرة واحدة، واتُّهِمت بإثارة الشغب وإقلاق السكينة العامة»[85].

83 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (21).

84 قانون رقم (29) لسنة 2003م، بشأن تنظيم المظاهرات والمسيرات، الفصل الثاني، المادة رقم (3).

85 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، بتاريخ 6 سبتمبر/ أيلول 2021.

وفي يوم الخميس، 2 سبتمبر/ أيلول، أطلق سراحهم بعد تحرير التزامات خطية بعدم الخروج مرة أخرى إلّا بتصريح من الجهات المعنية، بالإضافة إلى إحضار ضمانة تجارية.

في يوم الثلاثاء، 26 يناير/ كانون الثاني 2021، عند حوالي الساعة 7:30 صباحًا، أقدمت مجموعة من الجنود المسلّحين يرتدون بزات عسكرية، يتبعون المنطقة العسكرية الثانية، التابعة للحكومة المعترف بها دوليًّا، كانوا على متن ثلاث مركبات عسكرية (بيك-أب/ تويوتا)، على منع إقامة وقفة احتجاجية يقيمها أبناء باجعمان، بمديرية المكلا، محافظة حضرموت، للمطالبة بتوظيف أبنائهم، ومِن ثَمّ قاموا باعتقال 5 متظاهرين في إدارة أمن مديرية المكلا.

قال أحد المتظاهرين (39 سنة)، لـ«مواطنة»:

«كنّا نتشاور بيننا في تغيير مكان إقامة الوقفة منعًا للاحتكاك مع الجنود، لكنّنا سمعنا صوت صفير طقمَين عسكريَّين قادمَين، عليهما شعار الشرطة العسكرية، توقفا أمامنا، أحدهما لم يكن يفصله عنّا سوى أمتار معدودة. ارتفعت الأصوات، وفي الأثناء قام مجموعة من الجنود المنتشرين في الموقع بشحن بنادقهم باتجاه رؤوس المحتجين وعلى مسافة قريبة جدًّا لا تتجاوز ثلاثة أمتار، وكانوا على أهبة الاستعداد لإطلاق النار»[86].

في يوم الأربعاء، 15سبتمبر/ أيلول 2021، عند حوالي الساعة 7:30 مساءً، ألقيت قنبلة يدوية من قبل أحد عناصر قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًّا على مظاهرة ليلية قام بها محتجون على تدهور الأوضاع المعيشية في أحد أحياء مدينة عدن، بمحافظة عدن. ما أدّى إلى إصابة 3 أطفال بشظايا وجروح مختلفة.

86 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، بتاريخ 25 سبتمبر/ أيلول 2021.

قال أحد شهود العيان (15سنة)، لـ«مواطنة»:

«وبينما كان الجنود يقفون في الجهة المقابلة لنا وعلى بعد حوالي 30 متراً، سمعنا صوت شيءٍ ما يتدحرج على الأرض من الجهة المقابلة نحونا، ثم سمعنا صوت انفجارٍ شديد وصدر عنه ضوء أحمر وغبار كثيف؛ لقد كانت قنبلة يدوية. كان الأولاد الذين بجواري يصرخون، وأحدهم يقول إنّه أصيب بيده، والآخر كان يقول إنّ على كفوف يده دماء»[87].

87 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، بتاريخ 22 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

متظاهرين محتجين على انهيار العملة الوطنية وارتفاع الأسعار.
شارع جمال – مديرية المظفر - محافظة تعز.

الفصل الرابع

الحرية الشخصية للنساء

خلال العام 2021، تنامت حِدّة الانتهاكات التي طالت المرأة في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، إذ أصبحت الجماعة المسلحة تمارس أنماطًا متعددة وممنهجة من الاعتداءات، خاصة في العاصمة صنعاء، ما يكرس هيمنة السلطة القمعية ويهدّد الحقوق والحريات بشكل عام. واقتحم مسلحو جماعة أنصار الله (الحوثيين) في 23 يناير/ كانون الثاني 2021، أحد المطاعم بصنعاء، وقاموا بطرد النساء العاملات منه، وتفتيشه دون إبراز أي مذكرة قانونية مكتوبة. واقتاد المسلحون بعض العمّال وأحد المسؤولين عن المطعم إلى قسم الشرطة، حيث أرغم المسؤول على كتابة تعهد بـ«عدم توظيف النساء في أي فرع من فروع المطعم». أدّت هذه الواقعة وحدها إلى فقدان 30 امرأة للعمل بشكل مؤقت. وفي 24 يناير/ كانون الثاني 2021، أصدرت وزارة الصحة العامة والسكان التابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) قرارًا بمنع استخدام «وسائل تنظيم الأسرة» يتوافق مع ما أسمته «الهوية الإيمانية». وخلال العام 2021، استطاعت مواطنة لحقوق الإنسان، الوصولَ إلى 11 واقعة تقييد حرية تنقل لنساء في محافظة حَجّة حدثت خلال يومين فقط. وجميعها بذريعة وجود تعميم يمنع سفر النساء بدون محرم، وخاصة في السيارات التي تتبع المنظمات. في تقييد لحقّ التنقل وانتهاك لحق المرأة في الحصول على العمل. وكانت جماعة أنصار الله (الحوثيين) قد أصدرت تعميمًا في مطلع العام 2021، يقتضي منع سفر النساء بدون مَحْرم.

أصدرت مواطنة لحقوق الإنسان بيانًا صحفيًّا [88] مواكبًا لوضع الحريات الشخصية في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) في 8 مارس/ آذار 2022.

88 مرجع سابق، «لحظات من الجحيم"، بيان، مواطنة، 8 مارس/ آذار 2022، متاح على الرابط: https://2u.pw/aHXMu

التوصيات

إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- دعم الجهود المبذولة لوقف الأعمال العدائية، والتوصل إلى سلام دائم وشامل، وضمان المساءلة والتعويض عن الانتهاكات والجرائم الخطيرة.
- الحفاظ على الدعم الدائم للجهود المبذولة لتوثيق انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومبادئه.
- الإصرار على العدالة والمساءلة عن جرائم الحرب المحتملة، وتوفير التعويض للضحايا المدنيين.
- دعم إنشاء آلية تحقيق جنائية دولية لتحليل الأدلة وإعداد الملفات وخريطة الأضرار المدنية من أجل تسهيل وتسريع الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة وإرساء الأساس لجبر ضرر ذي مصداقيةٍ للضحايا المدنيين.

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

- تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين المعنيّ باليمن.
- المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار في اليمن، والإشارة بوضوح إلى أنّ مساءلة مرتكبي جرائم الحرب وإنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة بحق القانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، هي جزء لا يتجزأ من أي عملية انتقالية في اليمن من أجل وضع حدٍّ فوريّ للاعتداءات المنتشرة.
- استخدام الأدوات الموجودة تحت تصرف المجلس للضغط من أجل وضع حدٍّ للانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية بالكامل ومن دون عوائق، ودعم العملية السياسية باعتبارها السبيل الوحيد المجدي لوضع حدٍّ للنزاع.
- التأكيد على أبعاد حقوق الإنسان في النزاع اليمني، وضمان عدم الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأخطر الجرائم.
- توجيه الأمين العام إلى نشر قائمة كاملة ودقيقة بالجناة في التقرير السنوي، عن الأطفال والنزاع المسلح، مع وضعهم جميعًا على نفس المستوى.

إلى فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والدول الأخرى التي تقوم بالدعم العسكري للتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة:

- الامتناع فورًا عن بيع أو نقل الأسلحة إلى أعضاء التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وتعليق المبيعات حتى يُظهر التحالف احترامًا مطلقًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في عمليات التحالف في اليمن، ويتعهد بتقديم الجهود الشاملة الموجهة نحو المساءلة الفعّالة عن جميع الجرائم والانتهاكات المزعوم ارتكابها في جميع أنحاء اليمن.
- الضغط على التحالف بقيادة السعودية والإمارات، لرفع القيود والعوائق أمام تدفُّق الإمدادات الإنسانية والحيوية القادمة من المنافذ البرية والبحرية والجوية.

إلى التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والقوات الموالية لها كالمجلس الانتقالي الجنوبي، والقوات المشتركة في الساحل الغربي:

- بالنظر، على وجه الخصوص، لكون ملايين اليمنيين معرّضين حاليًّا لخطر المجاعة، بما في ذلك سياسات التجويع، ومحرومين من الحصول على الرعاية الصحية الكافية في اليمن، يتوجب رفع جميع الإجراءات التي تؤدّي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، بما في ذلك فتح جميع الموانئ البرية والبحرية والجوية أمام السلع الإنسانية وغيرها من السلع الضرورية المنقذة للحياة دون تأخير أو إعاقة، وفتح جميع المنافذ الجوية للرحلات الإنسانية والتجارية.
- وقف استهداف المدنيين والأعيان المدنية كالأسواق، والمزارع، والبنية التحتية، والمنشآت الصحية والتعليمية.
- دعم الجهود المبذولة لضمان المساءلة عن الجرائم الدولية، والتعاون الكامل معها، والمساهمة فيها، ولضمان تقديم تعويضات سريعة وكافية للضحايا المدنيين وعائلاتهم.

- التعاون بشكلٍ كامل مع كيانات التحقيق والقضاء الأخرى، عند الاقتضاء، بحيث يمكن التحقيق في مزاعم الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن بشكل صحيح وتوثيقها ومحاسبة مرتكبيها.
- إغلاق مراكز الاحتجاز غير الرسمية، وإطلاق سراح المعتقلين تعسفيًّا، والكشف عن مصير المختفين قسريًّا، وكذلك وقف الممارسات المنهجية لسوء المعاملة والتعذيب.
- إحالة عصابات تهريب المهاجرين الأفارقة في مناطق سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا إلى القضاء للتحقيق معهم في الاعتداءات الجسيمة المرتكبة، واستكمال إجراءات المساءلة القانونية وإنصاف الضحايا.
- على سلطات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا عدم تقييد حرية تنقل المهاجرين الأفارقة وممارسة الاحتجاز التعسفي ضدهم.

إلى جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسلحة

- الكفّ الفوريّ عن استخدام الأسلحة التقليدية ذات الطبيعة العشوائية.
- إنهاء استخدام الألغام المضادّة للأفراد والعربات والسفن، وتسليم خرائط المناطق المزروعة بالألغام للمساهمة في عملية نزعها.
- احترام الوضع المحمي للمرافق الطبية، وسحب الأفراد المسلحين من داخل المراكز الطبية أو من محيطها.
- بالنظر، على وجه الخصوص، لكون ملايين اليمنيين معرضين حاليًّا لخطر المجاعة، بما في ذلك سياسات التجويع، ومحرومين من الحصول على رعاية صحية كافية في اليمن، يجب على الفور رفع جميع القيود وإيقاف الحرمان والمصادرة للمساعدات الإنسانية والوصول إليها.
- حظر وضع أهداف عسكرية، بما في ذلك تمركز القوات، في مناطق وأحياء مأهولة بالسكان، أو تخزين الأسلحة في هذه المناطق أو بالقرب منها.
- إيقاف تجنيد الأطفال الذين هم دون سن 18 عامًا وإشراكهم في العمليات الحربية، وتسريح من هم في الخدمة فورًا.
- إخلاء المدارس المحتلة من قبل المجاميع المسلحة، والتوقف عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية وأعمال التحشيد والتعبئة.

- سرعة إطلاق سراح جميع المعتقلين والمحتجزين تعسفيًّا والكشف عن مصير المختفين قسريًّا، والإفراج عنهم، ووضع حدٍّ لعمليات الإعدام والتي تفتقر للحدّ الأدنى من شروط المحاكمة العادلة، وكذلك وقف الممارسات المنهجية لسوء المعاملة والتعذيب.
- الإفراج فورًا عن جميع الصحفيين المعتقلين، وإنهاء كافة القيود المفروضة على عمل الصحفيين.
- الكفّ عن الاعتداءات على المهاجرين الأفارقة. وكذلك التحقيق في الحرائق في مراكز الاحتجاز.
- الكفّ عن تقييد الحريات الشخصية للنساء، والتوقف عن مضايقتهن في أماكن العمل وتقييد حرية تنقّلهن.
- دعم الجهود المبذولة لضمان المساءلة عن الجرائم الدولية، والتعاون الكامل معها، والمساهمة فيها، ولضمان تقديم تعويضات سريعة وكافية للضحايا المدنيين وعائلاتهم.

إلى الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا:

- اشتراط تنفيذ الإجراءات والتوصيات المذكورة أعلاه، عند الموافقة على عمليات التحالف الجارية في اليمن.
- التأكُّد من أنّ جميع القوات الحكومية والأمنية والوحدات المسلحة المرتبطة بها تعمل في ظل هيكل قيادة موحد، وتحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.
- سرعة إطلاق سراح جميع المعتقلين والمحتجزين تعسفيًّا والكشف عن مصير المختفين قسريًّا، والإفراج عنهم، وكذلك وقف الممارسات المنهجية لسوء المعاملة والتعذيب.
- دعم الجهود المبذولة لضمان الإنصاف والتعويض للضحايا المدنيين، بمن في ذلك المدنيّون المتأثرون بانتهاكات التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات، والولايات المتحدة والحكومة، والتعاون الكامل معها والمساهمة فيها، والدعوة إلى أن تكون مثل هذه العمليات شفافة، بما يكفي نشر المعلومات للجمهور من أجل المراقبة المستقلة.
- المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية دون تأخير. والدعوة إلى المساءلة الجنائية لكل المتورطين في انتهاكات ضد المدنيين.

صورة الغلاف: جامع النور الأثري الذي يزيد عمره عن 700عام، بعد تدميره
القطابا – الخوخة – الحديدة

بلدٌ يتداعى

حالة حقوق الإنسان في اليمن للعام 2021

واصلت أطراف النزاع في اليمن ارتكاب انتهاكات جسيمة ما قلص قدرة اليمنيين على العيش، في تجاهل فاضح للقواعد الأساسية للقانون الدولي والمعايير الإنسانية. وفي حين كان يُسابق اليمنيون الزمن من أجل تجاوز محنة الحرب في 2021، تصاعدت وتيرة الأعمال القتالية واتسعت رقعة العنف في أكثر من محافظة، مما أدى إلى الفتك بحياة مئات المدنيين، وخلفت الحرب أوضاعًا مترديةً لسكان تلك المناطق، ما تسبب في نزوح عشرات الآلاف منهم، كما ألحق العنف المتصاعد خرابًا واسعًا في البنية التحتية الحيوية بما فيها المستشفيات والمرافق الخدمية

تُقدّم "مواطنة" لحقوق الإنسان في هذا التقرير السنوي استعراضًا موسعًا للانتهاكات وحالة حقوق الإنسان في اليمن خلال العام 2021، حيث وثقت "مواطنة" التي تغطي أغلب المحافظات اليمنية، مئات الوقائع التي تمثل خرقًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، عبر عملية تقصي الحقائق وفحص الأدلة والبحث التفصيلي، كما خلصت إلى أن بعض الانتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب. ويعرض التقرير بعض الوقائع المختلفة كنماذج من شأنها تسليط الضوء على الاعتداءات المرتكبة من قبل الأطراف المنتهكة.

عملت "مواطنة لحقوق الإنسان" في إنجاز هذا التقرير بالاستناد إلى أبحاث ميدانية استقصائية، أجرت خلالها تحقيقًا معمقًا ومعاينة مباشرة لمواقع الهجمات والوقائع، وقابلت الشهود وأقارب الضحايا والناجين والأطباء وعاملين في مجال حقوق الانسان، وفحصت وثائق وأدلة وصورًا وفيديوهات وغيرها من الأدلة المادية، على امتداد الفترة من يناير/كانون الأول حتى ديسمبر/كانون الثاني 2021، ووثقت "مواطنة" في إحصائها على مدار هذا العام (699) واقعة، نتج عنها مقتل (440) وإصابة (675) مدنيًا، بالإضافة الى توثيق وقائع اختفاء واعتقال وتعذيب ل (494) ضحية من المدنيين.

تمثل الوقائع والأنماط التي يشملها هذا التقرير نماذج لأبرز وقائع وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان التي وثقتها "مواطنة" خلال العام 2021، ولا تفيد بأي حال الحصر لجميع الوقائع والأنماط التي حدثت في اليمن لنفس العام، وما تزال "مواطنة" مستمرة في توثيق وقائع الانتهاكات المختلفة التي حدثت منذ بداية 2022.

مواطنة
لحقوق الإنسان